جامعة الأزهر
كلية اللغة العربية بإيتاي البارود
المجلة العلمية

الازْدِوَاج
دراسة نحويّة صرفيّة

(بحث مقدم للترقية لدرجة أستاذ مساعد بقسم اللغويات
بكلية اللغة العربية بأسيوط جامعة الأزهر)

إعداد

د / عادل محمود محمد محمود

مدرس اللغويات بكلية اللغة العربية بأسيوط
جامعة الأزهر. جمهورية مصر العربية

(العدد السادس والثلاثون)
(الإصدار الأول .. فبراير)
(١٤٤٤هـ - ٢٠٢٣م)

علمية. محكمة. ربع سنوية
الترقيم الدولي: ISSN 2535-177X

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ فَتَعَٰلَى ٱللَّهُ ٱلْمَلِكُ ٱلْحَقُّ ۗ وَلَا تَعْجَلْ بِٱلْقُرْءَانِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰٓ إِلَيْكَ وَحْيُهُۥ ۖ وَقُل رَّبِّ زِدْنِى عِلْمًا ﴿١١٤﴾ ﴾

[سورة طه ﴿١١٤﴾]

الازدواج دراسة نحوية صرفية

عادل محمود محمد محمود

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية بأسيوط، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني: adelmahmod.47@azhar.edu.eg

الملخص:

تتناول هذه الصفحات الازدواج من منظور اللغويين (نحويين وصرفيين) على غير ما تعوده الدرس اللغوي من دراسة الازدواج من منظور البلاغيين باعتباره عندهم محسنًا لفظيًّا، ودراسته في هذه الصفحات من ناحية نحوية وصرفية في محاولة تغطية صوره التي ورد عليها وآثاره النحوية والصرفية فيما تناقله الرواة من أساليب عربية، وتبين تلك الصفحات كيف كان للازدواج أثره في العدول عن القاعدة النحوية والصرفية إلى قاعدة أخرى لا يندرج المعدول به تحتها لا لشيء إلا ليزاوجوا بينه وبين لفظة أخرى، فعدلوا عن جمع ما حقه أن يجمع جمع سلامة إلى جمعه جمع تكسير، كما عدلوا من صيغة جمع إلى أخرى، كما أنثوا ما حقه التذكير، بجانب قضايا الإعلال والإبدال التي دخلت كلمات في العربية لا لشيء إلا للازدواج، وكذا حصل التخفيف والتشديد للفظة لتناسب أخرى، كما عدوا الفعل اللازم بنفسه ، وأجروا الرباعي مجرى الثلاثي عند صياغة المشتقات منه، أنابوا بعض المشتقات بعضها عن بعض، بادلوا الموقع الإعرابية بعضها ببعض، وغيروا الأوزان في الاسم والفعل لأجل الازدواج، كما ناب الضمير عن الضمير، وأعربوا لأجله المبنيّ كما فكوا لأجله ما حقه أن يدغم، تناثرت تلك الألفاظ والأساليب التي دخلها الازدواج وترك أثره فيها في كتب التصانيف المختلفة لتظهر من خلال دراستها ومدارسة أقوال العلماء فيها مظهرا من مظاهر طواعية اللغة للتصرف والتصريف في جو عامة القواعد النحوية والصرفية.

الكلمات المفتاحية: الازدواج، دراسة نحوية، دراسة صرفية، العدول عن القاعدة، الإعلال، الإبدال.

Duality (verbal proportionality) a morphological grammatical study.

Adel Mahmoud Mohamed Mahmoud
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language in Assiut, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: adelmahmod.47@azhar.edu.eg

Abstract:
These pages deal with duality from the perspective of linguists (grammatical and morphological), in contrast to what the linguistic lesson is used to studying duality from the perspective of rhetoricians, as it is a verbal improvement for them, And studying it in these pages from a grammatical and morphological point of view in an attempt to cover its images that were mentioned and its grammatical and morphological effects in the Arabic methods transmitted by the narrators, And those pages show how duplication had its effect in switching from the grammatical and morphological rule to another rule that does not fall under it for nothing but to marry it with another word, So they turned away from the plural of what has the right to plural of safety to its plural of taksir, just as they modified from one plural form to another, just as they feminine what has the right to be remembered, along with the cases of declination and substitution that entered words in Arabic for nothing but duplication, and so did the mitigation and stress of the word to suit another, They also counted the necessary verb by itself, and performed the quadrilateral as the trio when formulating derivatives from it, deputizing some derivatives for each other, exchanging the inflectional sites for each other, and changing the weights in the noun and verb for the sake of duplication, just as the pronoun expresses the pronoun, and they express for it the built as they deciphered for it what is its right to slurp, Those expressions and methods that duplication entered and left its impact on were scattered in the books of different classifications to show through studying them and studying the sayings of scholars in them a manifestation of the voluntariness of the language to act and conjugate in an atmosphere in general grammatical and morphological rules.

Keywords: Duplication, Grammatical study, Morphological study, Abandoning the rule, Declaring, Substituting.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين. والصَّلاة والسَّلام على رسولِ ربّ العالمين، وعلى سائر النَّبيِّن والمرسلين والآل والصحب أجمعين، ورضي الله عن التّابعين؛ وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد، فهذا بحث يشتمل على دراسة ظاهرة نحويَّة صرفيَّة، تمّ التعرض لها في مواضع متعددة، دون أن تُخصَّ بباب منفرد في التصانيف؛ أو ببحث مستقل بالتأليف، فرأيت من الضرورة بمكان أن أتتبع الوارد عن العرب من تلك الظاهرة، مع الوقوف مع أقوال اللغويين فيها، أتناول ذلك بالدراسة والتحليل، مقدِّمًا على ذلك تمهيدًا أوضح فيه المعنى اللغوي لكلمة ازدواج، مع استخراج تعريف اصطلاحيّ من خلال تعرض النحويِّين لأمثلة الظاهرة في طيّ تصانيفهم.

ولمَّا تتبعت الوارد عن العرب ممّا دخله الازدواج وقفت على أمثلة ونماذج في العربية من أقول مأثورة؛ استقرأتها، فوجدت تلك الأمثلة تعود لصور تجمعها، فوقفت على اثنتي عشرة صورةً تندرج تحتها تلك المسائل النحويَّة والصرفيَّة التي تناولتها بالبحث والدراسة، متتبعًا ورودها في مظانّها من المصادر الأصول، وكذا تتبعت أقوال الشُّرَّاح فيها قبولًا وردًا، تأييدًا ونقدًا، تخريجًا وتأويلًا، فكان هذا البحث.

وجاء البحث بعد مقدمته في تمهيد واثني عشر فصلًا :

- **مقدمة** : وأذكر فيها أسباب اختياري للبحث وخطة السير فيه.
- **التمهيد**، ويشمل ثلاثة مباحث:
  - دلالة الازدواج في اللغة وعند أصحاب المعجمات.
  - الازدواج اصطلاحًا.
  - التطور التاريخيّ للمصطلح.
- **الفصل الأول** : الجموع، وفيه ثلاثة مباحث:
  - **المبحث الاول:** عدولهم عن الجمع بواو ونون إلى الجمع على (فَعَالَى).

- **المبحث الثاني:** عدولهم عن الجمع بألف وتاء إلى الجمع على (فعائل).
- **المبحث الثالث:** عدولهم عن الجمع على (أَفْعَال) إلى الجمع على (أَفْعِلَة).

➢ **الفصل الثاني** : التذكير والتأنيث، وفيه مبحث واحد:

- تأنيثهم ما حقه التذكير.

➢ **الفصل الثالث:** الإعلال والإبدال، وفيه أربعة مباحث:

- **المبحث الأول:** همزهم الواو.
- **المبحث الثاني:** قلبهم الواو (ياءً).
- **المبحث الثالث:** قصرهم الممدود.
- **المبحث الرابع:** قلبهم الياء (واواً).

➢ **الفصل الرابع:** التخفيف والتشديد، وفيه مبحث واحد:

- مراعاة المناسبة بين لفظتي الشجيّ والخليّ

➢ **الفصل الخامس** : التعدي واللزوم، وفيه مبحث واحد .

- تعديتهم الفعل اللازم.

➢ **الفصل السادس** : حمل الرباعي على الثلاثي في البنية، وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** صياغة اسم فاعل الفعل الرباعي بزنة فاعل.
- **المبحث الثاني:** صياغة اسم مفعول الفعل الرباعي بزنة مفعول.

➢ **الفصل السابع:** التناوب بين الصيغ، وفيه مبحث واحد:

- إنابتهم اسم الفاعل عن اسم المفعول.

➢ **الفصل الثامن:** التناوب في الإعراب، وفيه مبحث واحد:

- ما حكاه سيبويه من قولهم ويحٌ له وتبٌّ أ وتبًا له وويحًا.

➢ **الفصل التاسع:** تغيير الوزن، وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** تغييرهم (فَعَل) إلى (فِعْل).
- **المبحث الثاني:** ضمهم عين (فعل) الماضي وحقه الفتح.

➢ **الفصل العاشر** : التناوب بين الضمائر، وفيه مبحثان:

- **المبحث الأول:** إحلالهم نون النسوة محل واو الجماعة.
- **المبحث الثاني:** تنزيلهم من لا يعقل منزلة من يعقل

➢ **الفصل الحادي عشر** : تصرفهم في الإعراب والبناء، وفيه مبحث واحد:

- إعراب ما حقّه البناء.

➢ **الفصل الثاني عشر:** الفك والإدغام، وفيه مبحث واحد:

- فكهم ما حقه أن يدغم.

➢ **خاتمة:** أذكر فيها ما توصلت إليه من نتائج.

➢ **ومن أهم أسباب اختياري لهذا البحث ما يأتي:**

١- أهميّة الموضوع لوروده في فصيح كلام العرب.

٢- عدم التَّعرض لهذه الظاهرة؛ اللهمّ إلا النذر اليسير عند التعرض لبعض أمثلتها في موطنه.

٣- دراسة هذه الظاهرة تأصيلًا وتفصيلًا تثري المكتبة العربيّة نحويًّا وصرفيًّا.

هذا وما كان من توفيق فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو زلل أو سهوٍ أو نسيان فمني ومن الشيطان. والله ورسوله منه وبراء.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

الباحث

التمهيد

تعريف الازْدِوَاج والتَّطوُّر التَّاريخيِّ للمصطلح

أولًا: دلالة الازدواج في اللغة وعند أصحاب المعجمات:

الزوج: الفرد الذي له قرين، والازدواج افتعال منه.

قال ابن منظور: «وَالِافْتِعَالُ مِنْ هَذَا الْبَابِ: ازْدَوَجَ الطيرُ ازْدواجاً، فَهِيَ مُزْدوِجَةٌ»(١)، وقال: «وَكُلُّ شَيْئَيْنِ مُقْتَرِنَيْنِ، شَكْلَيْنِ كَانَا أَو نَقِيضَيْنِ، فَهُمَا زَوْجَانِ؛ وكلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا زَوْجٌ»(٢).

وقال ابْنُ سِيدَهْ: «الزَّوْج: الْفَرد الَّذِي لَهُ قرين. والزَّوْج: الِاثْنَان. وَعِنْده زَوْجا نعالٍ، وزوجا حمام: يَعْنِي ذكرين أَو أنثيين. وَقيل: يَعْنِي: ذكرا وَأُنْثَى»(٣).

وقَالَ : "وَيَدُلُّ عَلَى أَن الزَّوْجَيْنِ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ اثْنَانِ قَوْلَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَنَّهُۥ خَلَقَ ٱلزَّوۡجَيۡنِ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰ﴾(٤)؛ فَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا كَمَا تَرَى زَوْجٌ، ذَكَرًا كَانَ أَو أُنثى»(٥).

ثانيًا: الازدواج اصطلاحًا:

مصطلح الازدواج مع وروده وورود أمثلة له في كتب النحويين؛ إلا أَنِّي لم أقف على تعريفٍ صريحٍ له سِوَى ما يسمّى بالتّعريف بالمثال، وقد وقع ذلك عند جمهور المصنِّفين، وذلك؛ لأنهم وإن درسوا الظّاهرة، وضربوا لها أمثلة؛ إلا أنّهم لم يفصلوا القول فيها، ولم يجعلوا لها بابًا منفردًا، ولم يبحثوها بحثًا مستقلاً ضمن تصانيفِهم كعادتهم مع الظّواهر اللغويّة نحوها وصرفها.

---

(١) «لسان العرب» (٢/ ٢٩٢).

(٢) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٣) «المحكم والمحيط الأعظم» (٧/ ٥٢٥)، و«لسان العرب» (٢/ ٢٩١).

(٤) آية (٤٥) سورة النجم.

(٥) «المحكم والمحيط الأعظم» (٧/ ٥٢٥)، و«لسان العرب» (٢/ ٢٩١).

ومن نماذج التعريف للازدواج بالمثال عند النحويين:

قول أبي بكر بن الأنباري (ت ٣٢٨هـ): «أراد: (موزوراتٍ)؛ لأنه: من الوزر، فهَمَزَه لِيزْدَوِجَ مع: (مأجُوراتٍ)»(١).

وقول ابن خالويه (ت ٣٧٠هـ) : «فإنَّه أَزوَجَ بـ (اليَزِيدِ): (الوَلِيدَ) للمجاورة، كما قالوا: يأتينا بالغَدَايَا والعَشَايَا، ولا تجمع (غَدَاة) على (غَدَايَا)، وإنّما أزوج بها (العَشَايَا)؛ وكما قال النَّبيّ –عليه السلام– في النِّساء إذا زُرْنَ القبور: "وليرجعْن مأزُورَاتٍ غيرَ مأْجُوراتٍ"(٢)؛ وإنّما هو (مَوْزُورَاتٍ)؛ ولكنْ أزوجَ به (المَأجُورَات)»(٣).

وقول ابن جنِّي (ت٣٩٢هـ): «وقال الكوفيون: إنَّما أُريدَ بِهِ ازْدِوَاجُ الكلام؛ لقوله: (مَأجُوراتٍ). وهو قول أيضًا»(٤).

ويتضح من كلام ابن جني بجانب التعريف له بالمثال كغيره أنّه جعله مذهبًا كوفيًّا.

قول الجوهريّ (ت٣٩٣ هـ) : «وإنَّما هي (مَوْزُورَات) من الوِزْرِ، فقيل: (مَأْزُورات) على لفظ (مأجورات)، ليزدَوجَا»(٥).

---

(١) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ٦٢).

(٢) الحديث بلفظ: «فَارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ» خرجه ابن ماجة وغيره عن دينار بن عمر وفي إسناده مقال بسبب اضطراب كلمة المحدثين في الرواية عنه. ينظر «سنن ابن ماجه» كتاب (الجنائز) باب: ما جاء في اتباع النساء الجنائز (١/ ٥٠٢)، وينظر: مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار» (٢/ ٢٥٠)، و«مسند أبي يعلى» (٧/ ١٠٩ ت حسين أسد)، وفي «السنن الكبرى للبيهقي» (٤/ ١٣٠): وزاد: وَفِي حَدِيثِ الرُّوذْبَارِيِّ (مَوْزُورَاتٍ)». قلت: فجاء به في هذه الرواية على الأصل.

(٣) «ليس في كلام العرب»: (ص٧١).

(٤) «سر صناعة الإعراب»: (٢/ ٣٠٩).

(٥) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٢/ ٥٨١).

وقولـه فـي مـوطن غيـره: «وأخـرج (البَـوْصَ) علـى لفـظ (الحَـيْصِ)؛ ليزدوجَا»[١].

وقول ابن يعيش (ت٦٤٣هـ): «وكان ينبغي أن يُقال: (حَيْصَ بَوْصَ)؛ غيـرَ أنّهـم أتبعـوا الثـاني الأولَ .....؛ لِيَزْدَوِجَـا، ولا يختلفـا. ومثلُـه (العَشـايَا، والغَدايَا)»[٢].

وقول أبي حيان :«وأخرج (البَوْصَ) على لفظ (الحَيْصَ)؛ ليزدوجا»[٣].

كما وقع لون من ألوان التَّعريف بالعلَّة أو البَاعِث؛ وذلك عند أبي منصور الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، قال: «ولكنْ أجراها مجرى (المَأجُورات)؛ للمجاورة بينهما، وكقولـه: (بالغَدَايَا والعَشَايَا)، ولا يقال: (الغَدايا) إذا أفردت عن (العَشايا)؛ لأنّها (الغُدوات)، والعامـة تقـول: جـاء البَـرْدُ والأكْسِيَة، و(الأكسية) لا تجـيء؛ ولكـن للجوار حق في الكلام»[٤].

فقوله هذا فيه بيان للباعث والعلة والداعي لهذا الازدواج؛ فهو من مُتمِّمات التّعريف.

وقد وقفت للزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) علـى مـا يصـلح أن يكـون تعريفًـا منـه لـلازدواج، قـال: وازْدَوَجَ الكـلامُ وتَـزاوَجَ بمعنـى أَشْـبَهَ بَعضُـه بَعْضًـا فِـي السَّـجْعِ أَو الوَزْن؛ أَو كَانَ لإِحْدَى القَضِيَّتينِ تَعَلُّقٌ بالأُخرَى[٥].

قلت: ونخلص من مجموع كلامهم بضابط دقيقٍ للازدواج نقول فيه هو: حَمْلُ لفظةٍ على أخرى جاورتها؛ وإِنْ لمْ تَكُنْ نظيرتَها في القياس.

---

(١) المرجع السابق: (٣/ ١٠٣٥).

(٢) «شرح المفصل لابن يعيش»: (٣/ ١٤٨).

(٣) «ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي»: (٢/ ٦٧٨).

(٤) «فقه اللغة وسر العربية»: (ص٢٢٥).

(٥) ينظر: «تاج العروس »: (٦/ ٢٤).

ثالثًا: التَّطَوُّرُ التَّاريخِيّ للمصطلح من "الازْدواج" إلى "المشاكلة" ثمّ إلى "المناسبة"

تعرَّض للازدواج – موضوع البحث– الفرّاء (ت ٢٠٧هـ)– كما نقله عنه الشهاب الخفاجيّ[١](ت ١٠٦٩هـ)– كما تعرّض له أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)[٢] ، واعتمد شيئًا من مسائله، ونسب القول به لثعلب[٣](ت ٢٩١هـ)، ونقل عنه شيئًا من مسائله أيضًا، وكذا تعرّض له أبو جعفر النّحاس[٤] (ت ٣٣٨هـ).

وقد أطلقوا عليه جميعهم حين تعرُّضهم لمسائله؛ سواء فيما نقل عنهم، أو فيما وقفت عليه من تصانيفهم مصطلح الازدواج، كما سيرد فيما نقلت عنهم في طيات هذا البحث.

وجاءت عبارة الأزهري (ت ٣٧٠هـ) في تهذيبه عند تعرُّضه لشيءٍ من مسائله؛ قال: «تَزْويجاً للفظين»[٥] .

وعبارة الزمخشري (ت ٥٣٨هـ): «ومن المجاز: تَزَاوَجَ الكلامان وازدوجَا. وقال هذا على سبيل المزاوجة والازدواج. وأَزْوَجَ بينهما، وزَاوَجَ.»[٦]

ونقله عنه الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) مؤكداً على أنّ المزاوجة والازدواج بمعنى واحد، كما جعل تعريفاً اصطلاحيًّا لازدواج الكلام وتزاوجه؛ فقال : وازْدَوَجَ الكلامُ وتَزَاوَجَ بمعنى أَشْبَهَ بَعضُه بَعْضًا فِي السَّجْعِ أَو الوَزْن، أَو كَانَ لإِحْدَى القَضِيَّتينِ تَعَلُّقٌ بالأُخرَى[٧].

---

(١) ينظر: «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص٢٣٠).

(٢) ينظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ٦٢).

(٣) ينظر: المرجع السابق: (١/ ١٦٩).

(٤) ينظر: «عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس»: (ص٣١٣).

(٥) « تهذيب اللغة »: (١٥/ ٢٠٩).

(٦) «أساس البلاغة»: (١/ ٤٢٥) .

(٧) ينظر: «تاج العروس » (زوج): (٦/ ٢٤).

كما تعرَّض له ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في تصانيفه؛ لكنَّ المصطلح عنده تحور وتبدل من «الازدواج» الذي بدا في تصانيف سابقيه إلى مصطلح «المشاكلة» الذي بدا في تصانيفه وتصانيف من جاء بعده[١].

وَمِمّن جاء على أثر ابن مالك، وتبعوه في لفظ المشاكلة أو التشاكل: ابنُ فرحون[٢](ت ٦٩٩هـ)، وناظر الجيش[٣](ت ٧٧٨هـ).

وجاءت تسمية السيوطي (ت ٩١١هـ) بـ «المناسبة» تمثل جانبًا من جوانب التجديد في المصطلح؛ وإلا فهو قد ناقش القضايا ذاتَها التي تعرض لها سابقوه من الفريقين[٤].

ثم يأتي الزبيدي في تعرضه لمعنى «المناسبة»؛ فيربط بين لفظتي «المناسبة» و«المشاكلة»؛ فعرف المناسبة بأنّها مشاكلة مجازية؛ فقال: «ومن المَجَاز: المُناسَبةُ: المُشَاكَلَةُ، يقالُ: بَين الشَّيْئَين مُنَاسَبَةٌ وتَنَاسُبٌ: أَي مُشَاكَلَةٌ وتَشَاكُلٌ. وَكَذَا قَوْلهم: لَا نِسْبَةَ بينَهمَا، وَبَينهمَا نِسْبَةٌ قَرِيبةٌ»[٥].

ومِمَّن تعرضَ له أيضًا – مع تطويرٍ للمصطلح– الشيخ مصطفى الرافعي، وقد تعرض له في طيّ كتاباته، وسمّاه بـ «المحاذاة»؛ فقال: «ومنها «المحاذاة»، وذلك أنْ تجعلَ كلامًا بحذاء كلام، فتؤتَى به على وزنه لفظًا؛ وإن كانا مختلفين في أصل الوزن، وهذا النوع يسمى الازدواج أيضًا»[٦].

لتنخرط المصطلحاتُ جميعُها في بوتقةٍ واحدةٍ، فتشير إلى معنًى واحدٍ؛ وإن اختلفت حروفُها كمظهر من مظاهر التطوُّر للفظة والتحديث لها؛ ليس إلا.

---

(١) ينظر: «شرح التسهيل لابن مالك»: (١/ ١٣٠).

(٢) ينظر: «العدة في إعراب العمدة»: (٢/ ٤٥٥، ٤٥٦).

(٣) ينظر: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: (١/ ٤٧٤)، (٥/ ٢٤٧٩).

(٤) ينظر: «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع»: (١/ ٢٣٣) ، (٣/ ٢٩٠).

(٥) «تاج العروس» (نسب): (٤/ ٢٦٥).

(٦) ينظر: «تاريخ آداب العرب» للرافعي: (١/ ١٥١).

الفصل الأول: الجمع

ويضمّ ثلاثة مباحث:

المبحث الأوّل: عُدُولُهُم عن الجمع بواوٍ ونونٍ إلى الجَمعِ على (فَعَالى)

جمعُهم: (نادِم) على (نَدَامَى)

يجمع (نادِمٌ) جمعَ مذكر سالم، فيقال في جمعه: (نادمون)، وهذا هو القياس فيه، وذلك لكونه وصفًا لمذكرٍ عاقلٍ، خاليًا من تاء التأنيث؛ لا هو من (أَفْعَل: فَعْلَاء)، ولا من (فَعْلان: فَعْلى)، ولا هو مِمّا يستوي فيه الذكر والأنثى[١] .

وقد تكرر وروده في القرآن الكريم بصيغة الجمعيّة خمس مرات؛ قال الله تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّـٰدِمِينَ ﴿٣١﴾﴾[٢]، وقال: ﴿فَيُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمْ نَـٰدِمِينَ ﴿٥٢﴾﴾[٣]، وقال: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ ﴿٤٠﴾﴾[٤]، وقال: ﴿فَعَقَرُوهَا فَأَصْبَحُواْ نَـٰدِمِينَ ﴿١٥٧﴾﴾[٥]، وقال: ﴿فَتُصْبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَـٰدِمِينَ ﴿٦﴾﴾[٦] .

كما ورد بالصيغة ذاتها في الشعر قال جرير :

ونُبِّئْتُ تَيمًا نادِمِين فَسَرَّنِى * بِمَا نَدِمَت تَيمٌ وسَاءَتْ ظُنُونُهَا[٧].

---

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك: (١/ ٥٨).

(٢) من الآية (٣١) سورة المائدة.

(٣) من الآية (٥٢) سورة المائدة.

(٤) الآية (٤٠) سورة المؤمنون.

(٥) الآية (١٥٧) سورة الشعراء.

(٦) من الآية (٦) سورة الحجرات.

(٧) من الطويل، وهو لجرير بن عطية، في قصيدة يهجو بها التيم. مطلعها: (أَلا إِنَّما تَيمٌ لِعَمروٍ وَمالِكٍ). ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب:(٢/ ٥٥٤). وقد استشهد به على استعمالهم جمع (نادم) على القياس فيه وهو الأصل فالشاهد فيه قوله: (نادمين) حيث جمع (نادم) جمع سلامة.

وقال أيضًا:

وأُخْبِـرْتُ تَيمًـا نَـادِمِينَ فَسَـرّنِي * ملامـةُ تَـيمٍ أمرَهـا المُتَعَقَّبَـا[١].

كما ورد (نادم) مفردًا أيضًا في شعره، قال:

إذا رَكِبَت قَيسٌ خُيولاً مُغيرَةً * عَلى القَينِ يَقرَع سِنَّ خَزيانَ نادِمِ[٢] .

وفي شعر أبي حية النميري أيضاً:

وإذ أنـا مُنـقادٌ لكـلِّ مُقَـوَّدٍ * إلى اللهوِ حَلَّافِ البَطالاتِ آثِمِ.

مُهينِ المطايا مُتلِفٍ غيرَ أنّني * على هُلْكِ ما أتلفتُهُ غيرُ نادمِ[٣].

---

(١) من الطويل وهو لجرير بن عطية، في قصيدة مطلعها:(لَقَدْ هَتَفَ اليَوْمَ الحَمامُ ليُطرِبَا). المرجع السابق: (٢/ ٦١١)، والشاهد فيه كسابقه.

(٢) من الطويل، وهو لجرير بن عطية، في قصيدة مطلعها: (ألا حَيّ رَبْعَ المَنْزِلِ المُتَقَادِمِ). المرجع السابق: (٢/ ١٠٠٣) والشاهد قوله: (خزيان نادم) حيث أتى بالإفراد فيهما. يقال: ورجلٌ خَزْيانُ، وامرأة خَزْيا، أي: فعل أمراً قبيحاً فاشتدت خَزايته لذلك أي: حياؤه، وجمعه خَزايا. ينظر: «العين» (٤/ ٢٩١). وهذا مِمّا يعضد أنّ (ندامَى) حين اقترنت بـ (خزايا) جمعين؛ فهي جمعًا لـ(نادم) بدليل الجمع بينهما هنا مفردين.

(٣) البيتان من الطويل، وهما لأبي حيّة النميري. ينظر: «شعر أبي حيّة النميري» (ص٨٩)، وغرر الفوائد ودرر القلائد «أمالي المرتضى» (١/ ٤٤٤)، و«منتهى الطلب من أشعار العرب» (ص٣١٨)، و«حماسة القرشي» (ص٢٨٥). اللغة: قوله : (منقاد) من الانقياد، ومنه (المقوّد) أيضًا والاسم من ذلك كله القيادة، والهُلْكُ: الهَلاكُ، وفي نسخة (على ردّ ما أتلفته): أي على اكتساب ما أتلفته وهو أنسب للمعنى، والتقدير: غير أنى غير نادم؛ مع أنى قادر على رد ما أتلفت واكتساب مثله. [ينظر: «العين» (٣/ ٣٧٧)، و«لسان العرب» قود (٣/ ٣٧٠)].

أمّا لفظة (ندامى) بزنة (فعالى) جمعاً لنادم؛ فقد وردت في كلامهم يناسبون به (خَزَايَا)، كما جاء في الحديث: «قَالَ: مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ، أَوْ بِالْوَفْدِ، غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى»(١).

قال الخطابي : «وقوله: (ولا ندامى)، يريد الندامة، وكان حقه حق القياس أن يقال: ولا نادمين، جمع نادم، لأن الندامى إنما هو جمع الندمان؛ إلا أنّه أتبعه الكلام الأول، وهو قوله: (خزايا)، أخرجه على وزنه، كما قالوا: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا، يريد جمع (غداة)، وهي تجمع على (الغدوات)؛ ولكنّه لمّا قرنه بـ (العشايا) أخرجه على وزنها، ومثل هذا في كلامهم موجود»(٢).

وقال المازري: «وقوله: (ولا ندامى) مراده به جمع الواحد الذي هو (نادم)؛ ولكنّه جاء هاهنا على غير القياس اتباعاً لـ (خَزايا)، قال ابن قُتيبة وغيره: قال الفراء وغيره: العرب إذا ضمت حرفاً إلى حرف فربّما أجروه على بِنيته، ولو أفرد لتركوه على جهته الأولى»(٣) .

إلى أن قال: «وإنما يجمع على (ندامى): الندمان الذي هو النديم. وقال القَزَّاز في جامعه: يقال لـ (نادم): ندمان، فعلى هذا يكون الجمع جارياً على الأصل لا على جهة الإتباع»(٤).

وفي رواية للحديث: «غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَادِمِينَ»(٥).

---

(١) «صحيح البخاري» (١/ ٢٠ ط السلطانية)، و«مسند أحمد» (٣/ ٤٦٤) ط الرسالة ، و«صحيح ابن خزيمة» (١/ ١٥٨)، و«صحيح ابن حبان: التقاسيم والأنواع» (٤/ ٤٨٦).

(٢) «أعلام الحديث بشرح صحيح البخاري لأبي سليمان الخطابي » (١/ ١٨٥).

(٣) « المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦).

(٤) المرجع السابق: الصفحتين ذاتيهما.

(٥) «المنتقى – ابن الجارود» (ص١٤٨ ت الحويني)، و«صحيح ابن حبان: التقاسيم والأنواع» (٤/ ٣٧٦).

كما ورد اللفظ في الشعر قال الحارث بن حلزة اليشكري:

وَأَقَـــدناهُ رَبَّ غَســـانَ بِالمُنـــ * ذِرِ كَرهـــاً إِذ لا تُكـــالُ الـــدَماءُ.

وَفَـــدَيناهُمُ بِتِســـعَةِ أَمـــلا * كٍ نَـــدَامى أَســـلابُهُم أَغـــلاءُ[(١)].

ويلحظ أنّها جاءت هنا بزنة (فَعَالَى) خلافًا للقياس مع أنَّها لم تأتِ معها (خَزَايَا)!

قلت: ولعلها هنا جمع لـ (ندمانٍ)، وهو النديم .

أقوالهم في جمع (ندمان) :

أولاً: جمع (نَدْمَان) قياساً على (نَدَامَى)

وقد نصّ اللغويون على أنّ (ندمان) تجمع على (نَدَامَى) قياساً؛ قال ابن السكيت: «قال أبو الحسن: و(نَدَامَى): جمع (نَدْمَان) كما أنّ (النّصارى) جمع (نصران)، و(السّكارى) جمع (سكران)».[(٢)]

وجاء قول سيبويه بأنّ (نصارى) جمع (نصرانٍ)، و(نصرانةٍ)، وحمل ذلك على (ندامى) في جمع (ندمان)، وعده قياساً؛ قال: «وأمّا (نصارَى)؛ فنكرة، وإنمَّا (نصارَى) جمع نصران ونصرانةٍ، ولكنَّه لا يستعمل في الكلام إلّا بياءَي الإضافة؛ إلا في الشعر، ولكنّهم بنوا الجميع على حذف الياء، كما أنّ (نَدَامَى) جمع (ندْمَان)، و(النَّصارى) ههنا بمنزلة: (النصرانيِّين)»[(٣)].

(١) البيت من الخفيف، وهو للحارث بن حلزة اليشكري. ينظر: «ديوان الحارث بن حلزة اليشكري» (ص٧٣)، و«شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات» لأبي بكر بن الأنباري (ص٤٩٨). والشاهد فيه قوله (ندامى) بزنة (فعالى) ولم تأت معها (خزايا)؛ إلا أنّها تحتمل أن تكون جمعًا لـ (ندمان) فهي على هذا الاحتمال جاءت على القياس.

(٢) «كتاب الألفاظ» لابن السكيت (ص٢٧٣).

(٣) «الكتاب» لسيبويه: (٣/ ٢٥٥).

كما حكى سيبويه عن الخليل نحو ذلك في جمع (نَدْمَان) على (نَدَامى)؛ فقال: «وأمَّا (النَّصارى) فإنّه جماع (نصرىٍّ)، و(نصران)، كما قالوا: (ندمان)، و(ندامَى)، وفي (مهريٍّ): (مهارى)، وإنَّما شبَّهوا هذا بـ (بخاتي)؛ ولكنَّهم حذفوا إحدى الياءين كما حذفوا من (أُثفية)، وأبدلوا مكانها ألفاً، كما قالوا: (صحارَى)»[1].

ثم أعقبه بقوله: «هذا قول الخليل. وأمَّا الذي نوجِّهه عليه فأنَّه جاء على (نصرانةٍ)؛ لأنَّه قد تكلم به في الكلام، فكأنَّك جمعت (نصرانٍ)، كما جمعت (الأشعث)، و(مسمعًا)، وقلت: (نصارى)، كما قلت: (ندامى)، فهذا أقيس، والأول مذهبٌ»[2].

وعن بيان موقف سيبويه قال السيرافي: «وأما (نصارى): فهو عند سيبويه جمع (نصرانٍ) للمذكر، و(نصرانة) للمؤنث، والغالب في الاستعمال النسبة. قالوا: (نصرانيّ)، و(نصرانية)، والأصل: (نصران)، و(نصرانة) ... مثل (ندمان)، و(ندمانة)، فإذا جمع رُدّ إلى الأصل؛ فيقال: (نصارَى) كما يقال: (ندامَى)»[3].

وقال: «وإذا كان المؤنث (نصرانة)؛ فالمذكر (نصران)، بمنزلة (ندمان)؛ و(ندمانة)، وجمعه (ندامى)»[4].

ثانياً : جمع (ندمان) على (ندامٍ)

وردت نصوص أهل العربية على أنَّ (فعلانَ) يجمع على (فِعَالٍ) ومثلوا لذلك بـ (ندمان) جمعوه على (نِدامٍ)[5] ؛ قال السيرافي : «وما كان في مؤنثه الهاء

(١)«الكتاب» لسيبويه: (٣/ ٤١١).

(٢) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٣) «شرح كتاب سيبويه» للسيرافي: (٤/ ٢٣/ ٢٤).

(٤) المرجع السابق: (٤/ ١٦٠).

(٥) ينظر: «إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك» (٢/ ٩١٠).

وفي آخره ألف ونون زائدتان فقد يجمعون مذكره ومؤنثه على (فِعَال)، كأنهم اطّرحوا ما فيه من الزيادة كقولهم: (ندمانة وندمان) وفي الجمع (نِدام) وقالوا: (نَدامَى) كما قالوا: (عَبَالَى)، و(سَكَارى).

و(خمصانة) و(خمصان)[١]، ومن العرب من يقول (خمصان) وممَّا جرى مجرى هذا من الأسماء فَشُبِّهَ بالصفة كما تشبه الصفة بالاسم قولهم: (سرحان) و(سراح) و(ضبعان) و(ضباع)، والضّبعان ذكر الضبع، كأنّهم طرحوا الألف والنون منهما وجمعوا الصدر على (فعال)، ورأيت بعض أهل اللغة يقول في (ضباع): أنّه مشتمل على جمع (الضّبع) و(الضّبعان)، وأنّه غلب المؤنث فيه على المذكر.

قال: لأن المؤنث في الكلام لفظها يزيد على لفظ المذكر بعلامة التأنيث، ولفظ المذكر في هذا يزيد على المؤنث، فلمّا حملوا المؤنث على المذكر في غيره؛ حملوا المذكر على المؤنث فيه لنقصان اللفظ»[٢].

ثالثاً: جمع (ندمان) جمع سلامة على لفظه

وحكى سيبويه جمع (ندمان) جمع سلامة للمذكر على (ندمانين)، و(ندمانون) وجمع مؤنث على (ندمانات)؛ قال سيبويه : «وإن شئتَ؛ قلت في (خمصانٍ): (خمصانون)، وفي (ندمانٍ): (ندمانون)؛ لأنّك تقول: (ندماناتٌ) و(خمصاناتٌ). وإن شئتَ؛ قلتَ في (عريانٍ): (عريانون)، فصار بمنزلة قولك: (ظريفون) و(ظريفاتٌ)؛ لانَّ الهاء ألحقت بناء التذكير حين أردت بناء التأنيث فلم يغيَّروا، ولم يقولوا في (عريانٍ): (عراءٌ)؛ ولا (عرايا)، استغنوا بـ (عُراة)؛ لأنَّهم مِمّا يستغنون بالشيء عن الشيء حتىَّ لا يدخلوه في كلامهم»[٣].

(١) في «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٦٤٦): «وخماصٌ» قلت: ولعلها سقطت من الشرح.

(٢) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي» (٤/ ٣٩٢).

(٣) «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٦٤٦) .

ونقله السيرافي عن سيبويه، قال: «قال سيبويه: وإن شئت قلت في (خمصان): (خمصانون) وفي (ندمان): (ندمانون)؛ لأنّك تقول في المؤنث: (ندمانات)، و(خمصانات)، وكذلك في (عريان): (عريانون)، وفي (عريانة)/ (عريانات)؛ لدخول الهاء في المؤنث، وخروجها من المذكر، (وهذا) ما حسن فيه جمع السلامة، ولم يقولوا في (عريان): (عراء) استغنوا بـ (عراة)؛ لأنّ (عريان) في معنى (عارٍ)، و(عُراة) من جمع (فاعل) واستغنوا به»[1].

جانب الدلالة وأثره في جمع (ندمان)

نبّه السيرافي على مراعاة جانب الدلالة في جمعهم (ندمان) على (ندامى) فيعدونه مما دل على وجع؛ قال: «قال: (وقد جاء شيء منه كثير) على (فَعَالى)، قالوا: (يتامى) شبهوه بـ (وَجَاعَى)، و(حَبَاطَى)؛ لأنّها مصائب قد ابتلوا بها؛ فشبهت بالأوجاع حين جاءت على (فعلى)، وقد عرفتك أنّ (فَعَالَى) يجيء في التقدير جمعًا لـ (فَعْلان)، وتكون الألف والنون بمنزلة ألفي التأنيث، (كأنّهم) قالوا: (يتمان)، و(يتامى)، كما نقول (ندمان)، و(ندامى)؛ و(وجعان)، و(وجاعى)؛ و(حبطان) ، و(حباطى)»[2].

عدهم كل ذلك قياساً فيه

ونص ابن الأثير على أنّ (فَعْلان) الذي لا (فَعْلَى) له يأتي جمعه على أوزان عدة منها: (فَعَالَى) و(فَعالٍ)، ومثّل له بنحو: (ندمان) يجمع على (نَدَامى، ونَدَامٍ)، قال وكذلك مؤنّثه، وجمع جمع الصحة، نحو: (ندمانون)، و(ندمانات)[3].

(١) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي» (٤/ ٣٩٢).

(٢)«شرح كتاب سيبويه للسيرافي»:(٤/ ٣٩٨).

(٣) ينظر: «البديع في علم العربية»: (٢/ ١٥٣).

المبحث الثاني: عُدُولُهم عن الجمع بألف وتاء إلى الجمع على (فعائل) جمعهم (غَدَاة) على (غَدَايا)

الغداة: فَعلة من (غَدَوت) فتجمع قياسًا على (غَدَوَات)، وأصل ألفها الواو، فردت في الجمع؛ فهي نظير: (صلاة وصلوات)، و(زكاة وزكوات)[١].

وقد عدلوا في جمع (غداة) عن جمعها جمع مذكر سالم، فجاءوا بها على (غَدَايَا)، يناسبون بها (عَشَايَا)، التي هي جمع (عشيّة)، نظير: (قضيّة؛ وقضَايا، ووصيّة؛ وَوَصَايَا)[٢].

وقد نصّ الأزهري وغيره على أَن الْعَرَب تُوازي اللَّفظ بِاللَّفْظِ إِذا ازْدَوَجَا؛ ومثل لذلك بَقَوْلِهِم: إِنِّي لآتيه بالغَدايا والعَشايا، وقالوا: «وَإِنَّمَا تُجْمَعُ الغداة: غَدَوات، فَقَالُوا: غَدايا لازدواجه بالعشايا»[٣].

قال الأزهري: «كَمَا قَالُوا: إِنِّي لآتيه بالغَدَايا والعَشَايَا وَتجمع الغَداةُ غَدَوَات، وَقيل: غَدايَا من أجل العَشَايا ليزْدَوِجَ الكلامُ»[٤].

كما جاء التعبير عنده وعند ابن منظور بالتزاوج بين اللفظين جاء في التهذيب واللسان: «كَمَا قَالَت الْعَرَب: إِنِّي آتِيه بالغَدايا والعَشايا، وَإِنَّمَا يُجمع الْغَدَاة، غَدوات، فَجَاءُوا ب (الغدايا) على لفظ العشايا تَزْويجاً للفظين، وَلها نَظَائِر»[٥].

قال ابن السكيت : «فإذا أفردوا؛ لم يجمعوا "غداة": غَدَايَا»[٦]

---

(١) ينظر: «الكعبية لابن هشام (شرح بانت سعاد) » (ص١٠٠).

(٢) ينظر: المرجع السابق: (ص١٠١).

(٣) «تهذيب اللغة» (١١/ ٩٢) ، و«لسان العرب» (١٤/ ٤٢٤).

(٤) «تهذيب اللغة» (١٤/ ٢٢٨).

(٥) المرجع السابق: (١٥/ ٢٠٩)، و«لسان العرب» (٤/ ٢٨) .

(٦) «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص٥٠٠).

نصّ الفيروزابادي على أنّه لا يقالُ (غَدايا) إلاّ مَعَ (عَشايا) [١] .

وجاءت عبارة الخفاجي بالتناسب بين اللفظين؛ قال: «وفي شرح "بانت سعاد" لابن هشام (غداة) وزنها (فَعَلة) بالتحريك، ولامها واو؛ لقولهم في جمعه: (غَدَوَات) كصلاة؛ وصلوات، ولأنّها من (غَدَوْتُ)، ولقولهم: (غُدْوَة)، وقولهم: "يأتينا بالغَدَايَا والعَشَايَا". قال الجرجاني وابن سيده: إنّما جاءت الياء فيها لتناسب (عَشَايَا)»[٢].

وبالموازنة بين اللفظ واللفظ جاءت عبارة الزبيدي؛ قال: « ... أنَّهم يُوازُون اللَّفْظ باللَّفْظِ إذا ازْدَوجا، كياءِ الغَدَايا والعَشَايا، وإنَّما جَمْع غَدَاةٍ غَدَواتٌ، انتَهَى»[٣].

وبالموازنة جاءت عبارة ابن قتيبة؛ قال: «وَقد خبّرتك أنّهم يوازنون الشَّيْء بالشَّيْء؛ إذا كَانَ مَعَه، كَقَوْلِهِم: إنِّي لآتيه بالغدايا والعشايا، فَجمعُوا (الْغَدَاة): (غدايا)؛ لما قابلوه بـ (العشايا)»[٤].

<u>عدهم (غدايا) جمعاً لـ (غَدِيّة) ورد ابن هشام</u>

مِمَّا تناقلوه أيضاً أنّ (غَدايا) هُوَ جَمْعُ (غَدِيَّة) نقله الزبيدي عن ابنِ الأعْرابي، قال: «فَإِذا كانَ كَذَا فَهُوَ على القِياسِ، والأصْلُ فِيهِ (غَدَايو) عمل بِهِ كَمَا تقدَّمَ فِي (عَشَايا) خمْسَة أَعْمالٍ فرَاجِعْه»[٥] .

وهو يؤصل لبائه بقوله ذلك مستدلاً فيما نقله عنه ابن هشام بوجود (غَدِيّات) مستشهدًا بقول الشاعر:

---

(١) ينظر: «القاموس المحيط» (ص١٣١٧).

(٢) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي» (ص٢٢٧).

(٣) «تاج العروس من جواهر القاموس» (٣٨/ ٣٥٣).

(٤) «غريب الحديث – ابن قتيبة» (٢/ ٤٣).

(٥) «تاج العروس من جواهر القاموس» (٣٩/ ١٤٥).

أَلَا لَيْـت حظّـي مـن زِيَـارَةِ أُمِّيَـهْ * غَديَّاتُ قيظ أَو عَشِياتُ أشْتِيَهْ[١].

قال ابن هشام في رده منتصرًا لحصول الازدواج فيه: ولا دليل في هذا لجواز أن يكون إنما جاز (غديات)؛ لمناسبة (عشيات)؛ لا لأنه (غدية).

ردهم كون (غدايا) جمعا لـ (غدوة)

وتابع ابن هِشَامٍ انتصاره للازدواج فيه فأنكر كون (غَدَايا) جَمْعًا لـ (غدْوَةٍ)، وقالَ: يأبَى هَذَا أَمْران: فذَكَرَهما[٢]:

- **أولهما:** قولهم ابتداءً إنها جمع (غداة)؛ ولا يحمل كلام واحد على خلاف ما صرح به.
- **وثانيهما:** أنه إذا دار الأمر بين إسناد الحكم إلى المناسبة وإسناده إلى أمر مقتض في الكلمة نفسها تعين القول بالثاني.

وتابعه الزبيدي في قوله – وعن حاصِل أَحَد الأمرين– قال: بأنَّ (الغَدَايا) إذا جُعِلَت جَمْعاً لغدْوَةٍ كَانَ القِياسُ (غَدَاوَى) بإثباتِ الواوِ.

كما نقل الزبيدي عن البَغْدادِي قوله: ويأْباهُ أَمْرٌ ثالثٌ أَيْضاً: وَهُوَ كَوْنُ (غدْوَة) ثلاثِيًّا ومُفْرَد (فَعائِل) لَابدَّ أَن يكونَ على أَرْبعةِ أَحْرُف ثالِثُها حَرْفُ لينٍ غير تاءِ التَّأْنيثِ؛ لأنَّها فِي حُكْم الكلمةِ المُسْتَقلةِ[٣].

---

(١) من الطويل؛ لم أقف على قائله. ينظر: «تهذيب اللغة» (٣/ ٣٩)، و «البصائر والذخائر» لأبي حيان التوحيدي (٢/ ١٢٠)، و«الأزمنة والأمكنة» لأبي علي الأصفهاني (ص٢٥٤)، و«المحكم والمحيط الأعظم» (٦/ ٤٤)، و«لسان العرب» (١٥/ ٦١) ورواية أبي حيان: (لا عشيات أشتيه) أنسب لمعنى البيت؛ لأنّ العرب تقول ساعات آخر النهار في الصيف أطول من ساعات غدواتها، وساعات غدوات الشتاء أطول من ساعات عشياتها حكاه أبو حيان التوحيدي عن ثعلب عن ابن الأعرابي.

(٢) ينظر: الكعبية لابن هشام (ص١٠٢).

(٣) ينظر: «تاج العروس من جواهر القاموس» (٣٩/ ١٤٥).

جمعهم (غُداة) على (غَدوات) قياسًا

نص ابن فارس في مقاييس اللغة على أنّ جَمْع (الْغُدْوَةِ): غُدًى، وَجَمْع (الْغَدَاةِ): غَدَوَاتٌ[1].

جمعهم (غَدْوًا) على (غدوات) قياساً

نص سيبويه على أنّ (غدوًا) بزنة (فَعْلٍ) يُجمعُ على (غَدَواتٍ)[2] ، ومنه قولهم:

..... * .....**وغَـدْوًا بَلاقِـعُ**[3].

وقد نص قطرب[4] على أن (غدوًا) رجوع إلى الأصل في غدٍ؛ ومنه قولهم في المثل: (غَدْواً انضاجُها وطيبُ لَحْمِها)[5] . يريدُ: غَداً، فَأَظْهَرَ الأصلَ.

وذكر قطرب[6] أنه لم يسمع جمعاً للغد وأنّ القياسُ فيه: ثلاثةُ أَغْدٍ، مثلُ يَدٍ وأَيْدٍ وجِرْوٍ وأَجْرٍ، لأنَّهُم قالوا: آتيكَ غَدْواً، فصَيَّروهُ على فَعْلٍ.

---

(١) ينظر: «مقاييس اللغة» (٤/ ٤١٥).

(٢) «التعليقة على كتاب سيبويه» (٣/ ٢٠٠).

(٣) بعض بيت من الطويل وتمامه:

ومَا النّاسُ إلاّ كالدّيارِ وأهْلها * بِها يَوْمَ حَلُّوها وغَدْواً بَلاقِعُ.

قاله لبيد بن ربيعة العامري. ينظر: ديوانه (ص٥٦) ، و«الأزمنة وتلبية الجاهلية» (ص٣٣)، وقيل قاله ذو الرمة ينظر: «ديوانه بشرح الباهلي» (٣/ ١٨٨٧) وبلا نسبة في و«العين» (٤/ ٤٣٧)، و«الكتاب لسيبويه» (٣/ ٣٥٨)، و«التعليقة على كتاب سيبويه» (٣/ ٢٠٠).

(٤) «الأزمنة وتلبية الجاهلية» لقطرب (ص٣٣) .

(٥) لم أقف عليه إلا عنده قطرب. ينظر: المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٦) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

قال الهروي: «وغدوة: هي ما بين طلوع الصبح إلى طلوع الشمس، وجمعها غُدُوات وغُدْوات بضم الدال وسكونها. والعشاء: هو الطعام عشية، والعشية: هي من صلاة المغرب إلى العتمة، وجمعها عَشِيَّات وعَشَايَا»[(١)].

انتصار ابن هشام لكون (غدايا) من (غداة) للازدواج

وقد انتصر ابن هشام لكون غدايا للازدواج بـ(عشايا) مستشهدًا بالوزن ذاته حيث يرى أنه بزنة (فعائل)، وأصله (غدائو) فعلوا به ما فعلوا بـ (عشايا) وأصله (عشائو) كلاهما بزنة (فعائل)، فقلبت واوهما (ياء) على أصل القاعدة في كل ما جمع على (فعائل)، ولامه همزة أو واو أو ياء لم تسلم في الواحدة، فحقه أن يبدل من همزته ياء كـ (خَطَايَا ومَطَايَا)؛ قال: فعلوا ذلك في (غَدَايَا)؛ لأن (واو) (غَدَاة) لم تسلم[(٢)].

(١) «إسفار الفصيح» (٢/ ٩٠١ ، ٩٠٢).

(٢) ينظر: الكعبية لابن هشام (ص١٠١).

المبحث الثالث: عُدُولُهم عن الجمع على (أفْعَال) إلى الجمع على (أفعِلة) جمعهم (باب) على (أبْوِبَةٌ) وقياسه: (أبواب)

كل ما كان على (فَعْل) معتل العين؛ فإنما يجمع على (أفعال) فيقال في: باب، وناب، وباع، ومال، وقاع: أبواب، وأنياب، وأبواع، وأموال، وأقواع.

قال سيبويه: «وقد يُستغنى بـ (أفعالٍ) في هذا الباب فلا يجاوزونه»(١).

وقال ابن يعيش: «وكذلك المعتلّ العين بالألف، يُجمع على "أفْعالٍ" من نحوِ: "بابٍ" و"أبْوابٍ"، و"ناب"، و"أنياب". وذلك من قبل أنّ الألف منه منقلبةٌ عن ياء، أو واو متحرّكتَيْن في الأصل، ولذلك اعتلّتا. وإذا كانت الألفُ أصلُها الحركةَ، كانت في الحكم من باب: "فَرَسٍ"، و"قَلَمٍ". وبابُ ذلك "أفْعالٌ"، نحوُ: "أفْراسٍ"، و"أقْلامٍ"، لا "أفْعُلُ". وكان بعضهم يفرق بين المذكّر والمؤنّث، فيجمع منه ما كان مذكرًا على "أفْعالٍ"، كـ"بابٍ"، و"أبوابٍ"، ويجمع ما كان مؤنثًا على "أفْعُلَ" كـ"دَارٍ"، و"أدْوُرٍ"، و"نَارٍ"، و"أَنْور"، وليس ذلك بمطّردٍ عند سيبويه، ولا قياسًا، بدليلِ قولهم: "نابٌ"، و"أنْيابٌ"»(٢).

فجمع الباب قياسه: (أبواب)؛ لكن سمع جمعهم لـ (باب) على (أبوبة) يناسبون به (أخبية).

وهذا من الألفاظ التي نصّ عليها ابن السكيت حيث قال: «فقال "أبوبة" لمكان "أخبية". فإذا أفرد لم يقل: باب وأبوبة»(٣).

---

(١) «الكتاب لسيبويه»: (٣/ ٥٩٠ ، ٥٩١).

(٢) «شرح المفصل لابن يعيش» (٣/ ٢٦٥).

(٣) «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص٥٠٠).

وأنشدوا في ذلك :

هَتَّـــاكُ أَخْبِيَـــةٍ وَلَاّجُ أَبْوبَـــةٍ * يَخْلِطُ بالجَد مِنْـه البِرَّ واللِّينَـا[١].

وقد نصّ على كونه عدل فيه عن (أَفْعَال) للمناسبة من شراح صحيح مسلم المازري[٢]، والقاضي عياض[٣]، وأبو العباس القرطبي[٤]؛ قال المازري : «فجمع الباب أبوبة؛ إذ كان متبعاً لـ (أخبية)، ولو أفرده لم يجز»[٥]؛ ونحوه عند الأخيرين.

كما نص العيني في شرحه على صحيح البخاري على الإتباع فيه والمناسبة لـ (أخبية)؛ فقال: «فَجمع الْبَاب على (أبوبة) إتبَاعًا لأخبية؛ وَلَو أفرد لم يجز» [٦].

فهم من كلامهم أنهم عدوه مما عدل في جمعه عن القياس للمناسبة وأنّ الجمع جاء فيه على خلاف القياس .

(١) بيت من البسيط . ينظر: «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص٥٠٠)، «غريب الحديث لابن قتيبة» (٢/ ٤٣)، و«المحكم والمحيط الأعظم» (١٠/ ٥٥٦)، و«الاقتضاب في شرح أدب الكتاب» (٢/ ٣٣٤).

(٢) « المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦).

(٣) ينظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (١/ ٢٣٠).

(٤) «المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم» (١/ ١٧٣).

(٥) « المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦) .

(٦) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (١/ ٣٠٦).

الفصل الثاني: التذكير والتأنيث

تأنيثهم ما حقه التذكير

قولهم: (ضارِية) في المذكر ويريدون (ضارٍ)

في الحديث: «مَنِ اقْتَنَى كَلْبًا، إِلَّا كَلْبَ ضَارِيَةٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ، نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطَانِ»[١].

يقال ضرى الكلب بالصيد يَضْرَى ضَرَاوَةً فهو ضارٍ، ويقال في مؤنثه ضَارِيَةٌ[٢].

وقد نص القاضي عياض على أنه من قبيل إضافة الشيء إلى نفسه كبقلة الحمقاء ومسجد الجامع[٣].

قال بدر الدين الحنفي: « وَكَانَ حَقه أَن يُقَال: أَو ضارٍ، وَلكنّه أنّث؛ للتناسب؛ للفظ مَاشِيَة نَحْو: لَا دَريت وَلَا تليت، ... »[٤].

<u>تخريجه على غير الازدواج</u>

<u>أولاً: التخريج على الرواية المذكورة بالتأنيث في (ضارية):</u>

وخرّجه بعضُهم على ما حكاه العيني على أنّه صفة للْجَمَاعَة الصائدين أَصْحَاب الْكلاب الْمُعْتَادَة للصَّيْد، فسموا ضارية اسْتِعَارَة [٥].

---

(١) «صحيح مسلم» (٣/ ١٢٠٢ ت عبد الباقي) بَابُ: الْأَمْرِ بِقَتْلِ الْكِلَابِ، وَبَيَانِ نَسْخِهِ، وَبَيَانِ تَحْرِيمِ اقْتِنَائِهَا إِلَّا لِصَيْدٍ، أَوْ زَرْعٍ، أَوْ مَاشِيَةٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، و«صحيح ابن حبان» (١٢/ ٤٧٠)، و«السنن الكبرى للبيهقي ت التركي» (١١/ ٣٤٦).

(٢) «الدلائل في غريب الحديث» (١/ ٢٧٦) ،و«تهذيب اللغة» (١٢/ ٤١).

(٣) ينظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥/ ٢٤٤).

(٤) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٢١/ ٩٨).

(٥) ينظر: المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

وخرّجه بعضهم على حذف (ذو) صفة لـ (لكلب) مضافة إلى محذوف، وهذا المحذوف جاءت ضارية وصفًا له والتقدير: إلا كلب ذي كلاب ضارية [١].

أو أن المحذوف الموصوف بـ (ضارية) هو ذاك المضاف إلى لفظة (كلب) والتقدير: إلا كلب كلاب ضارية[٢].

قلت: وعلى ذلك فهو عندهم وصف لمؤنث لا لمذكر؛ فليس من الازدواج.

ثانيًا: التخريج باعتماد روايات التذكير:

قلت ويروى (إلا كلب ضارٍ) بالتذكير؛ فليس من الازدواج، وكذا في رواية على اللغة القليلة بإثبات ياء المنقوص (إلا كلب ضاري)[٣].

وخرجوه على أنه مِنْ إِضَافَةِ الْمَوْصُوفِ إِلَى صِفَتِهِ أَوْ لَفْظُ ضَارِي صِفَةٌ لِلرَّجُلِ الصَّائِدِ أَيْ إِلَّا كَلْبَ رَجُلٍ مُعْتَادٍ لِلصَّيْدِ وَثُبُوتُ الْيَاءِ فِي الِاسْمِ الْمَنْقُوصِ مَعَ حَذْفِ الْأَلِفِ وَاللَّامِ مِنْهُ لُغَةٌ. حكاه ابن حجر العسقلاني [٤] .

ويروى (إلا كلبًا ضاريًا) هكذا ورد في بعض النسخ بالألف بعد الياء منوناً منصوبًا على الحالية [٥].

(١) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم (٥/ ٢٤٤)، مطالع الأنوار على صحاح الآثار (٤/ ٣٣٦ ، ٣٣٧).

(٢) ينظر: إكمال المعلم (٥/ ٢٤٤)، ومطالع الأنوار (٤/ ٣٣٦ ، ٣٣٧) .

(٣) «السنن الكبرى للبيهقي ت التركي» (١١/ ٣٤٥).

(٤) «فتح الباري لابن حجر» (٩/ ٦٠٩).

(٥) ينظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٥/ ٢٤٤)، و«مطالع الأنوار على صحاح الآثار» (٤/ ٣٣٦، ٣٣٧) ، و«ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» (٣٣/ ١٢٨).

الفصل الثالث: الإعلال والإبدال

المبحث الأول: همزهم (الواو)

همزهم واو (موزورات)

(مَـوْزُورَات) من الوِزْرِ؛ فإذا جاء مع **(مـأجُوراتٍ)** همزُوا واوَه؛ للمناسبة بينهما .

قال أبو بكر الأنباري : «وكما قال النّبي –صلى الله عليه وسلم– للنساء: "**ارجعنَ مـأزوراتٍ غيرَ مـأجوراتٍ**"[1]. أراد: **(مـوزورات)**؛ لأنه: من الوزر، فهمزه ليزدوج مع: مأجورات»[2].

وهذا تصريح منه بالازدواج فيه.

وقد سار على هذا النّحو فيه جمع من النحويين وشراح الحديث.

قال النحاس: «وهكذا يقول بعض النحويين في قوله صلى الله عليه وسلم: «**ارجعن مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ** » والأصل: **(موزوراتٍ)**»[3]. فهو عنده جاء به هكذا للازدواج .

ونقل المازري في شرحه على صحيح مسلم عن الفراء قوله: وأرى قوله في الحديث: «**ارْجِعْنَ مَأْزُورَاتٍ غَيْرَ مَأْجُورَاتٍ**» من هذا. ولو أفرد لقال: مَوْزُورَا[4] .

وقال الحريري: **(ت٥١٦هـ)**: " وَقد نقل عَن النَّبِي صلى الله عليه وسلم أَلْفَاظ رَاعى فِيهَا حكم الموازنة وتعديل الْمُقَارنَة، فَروِيَ عَنهُ –صلى الله عليه وسلم– أَنّه قَالَ للنِّسَاء المتبرزات فِي الْعِيد[5]: «**ارْجِعْنَ مَأْزُورَات غير**

---

(١) تقدم تخريجه: ص ٩

(٢) «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ٦٢).

(٣) «عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس» (ص٣١٣، ٣١٤).

(٤) ينظر: « المعلم بفوائد مسلم» للمازري (١/ ٢٨٥ ، ٢٨٦).

(٥) قوله في العيد فيه نظر، ولم أقف عليه إلا عنده، وقد تابعه عليه د. فاضل السامرائي في كتابه «معاني النحو» (١/ ٢٩)، فيبدو أنه وهم. والرواية الواردة في كتب السنة على أنها جنازة.

مَأْجُورَات»"[١].

وتابع الحريري قائلاً: "وَقَالَ فِي عوذته – صلى الله عليه وسلم– لِلْحسنِ وَالْحُسَيْن (كرم الله وجههما): "**أُعِيذكُمَا بِكَلِمَات الله التَّامَّة من كل شَيْطَان وهامة وَمن كل عين لامة**"[٢]، وَالْأَصْل فِي مَأْزُورَات، (موزورات؛ لاشتقاقها من الْوزر، كَمَا أَنّ الأَصْل فِي لَامة (ملمة)؛ لِأَنَّهَا فَاعل من ألمت؛ إِلَّا أَنه –صلى الله عليه وسلم– قصد أَن يعادل بِلَفْظ (مَأْزُورَات) لفظ (مَأْجُورَات)، وَأَن يوازن بِلَفْظ (لَامة) لفظتي (تَامَّة)، و(هَامة)" [٣].

<u>تخريجه على غير الازدواج</u>

خرَّجه ابنُ جنِّي على التَّخفيف بقلب واوه ألفاً؛ قال: «وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم: "**ارجِعْن مازُوراتٍ غيرَ ماجُورات**"، وأصله: "**موزورات**"، فقلبت الواو ألفًا؛ تخفيفًا، كما ذكرنا. وقال الكوفيون: إنّما أريد به ازدواج الكلام؛ لقوله "ماجورات". وهو قول أيضًا»[٤].

قلت: وكلامه على رواية (**مازورات**) بالألف لا بالهمزة، وجعل القول الثاني أيضًا لذات الرواية، وراعى به (**ماجورات**) الذي هو بالألف –أيضًا– في روايته؛ لا بالهمزة.

وقد نسب ابن جني القول بالازدواج للكوفيين؛ فنبّه على أّنه مذهب كوفيّ.

---

(١) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص٦٢).

(٢) «صحيح البخاري» (٤/ ١٤٧) كتاب: أحاديث الأنبياء، و«سنن ابن ماجه» (٢/ ١١٦٤) باب: ما يعوذ به من الحمي، و«سنن أبي داود» (٤/ ٢٣٥) باب: في القرآن، و«سنن الترمذي ت بشار» (٣/ ٤٦٤)، و«صحيح ابن حبان» (٣/ ٢٩٢).

(٣) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص٦٢).

(٤) «سر صناعة الإعراب» (٢/ ٣٠٩).

المبحث الثاني: قلبهم الواو (ياءً)

ويضم مسألتين:

المسألة الأولى: قلبهم واو (بَوْص) ياء يناسبون به (حَيْص)

يُقَالُ: وَقَع فِي حَيْصَ بَيْصَ[١]، إِذَا وَقَعَ فِي أَمْرٍ لَا يَجِدُ مِنْهُ مَخْلَصًا. وَفِيهِ لُغَاتٌ عِدَّةٌ[٢].

وَفِي حَدِيثِ ابْنِ جُبَير «أَثْقَلْتُم ظَهْرَهُ وَجَعَلْتُمْ عَلَيْهِ الْأَرْضَ حَيْصَ بَيْصَ»[٣]: أَيْ ضَيَّقْتُم عَلَيْهِ الْأَرْضَ حَتَّى لَا يَقْدرَ عَلَى التَّردُّد فِيهَا[٤].

قال ابن سيده: "فَأَمّا (بَيصَ)؛ فَجَائِز أَن يكون إتباعاً لـ (حَيْص)، وَيجوز أَن يكون من البَوْص الَّذِي هُوَ الفَوْت. فإمَّا أَن يكون مُعاقبة، كَقَوْلِهِم الصّيّاغ فِي الصّوّاغ حجازية فصيحة. وَقد يجوز أَن يكون على غير المعاقبة؛ وَلَكِن لمَكَان الِاتِّبَاع؛ وَإِن كَانَ من الْوَاو، كَمَا قَالُوا: إِنِّي لآتيه بالغَدايا والعَشايا"[٥].

---

(١) تعددت اللغات في (حيص بيص) فحكى الخليل بن أحمد فتح الحاء وكسرها في الأول، ونظيرها الباء في الثاني فقال في «العين» (٧/ ١٧٠): «يقال: هو في حَيْصَ بَيْصَ أي في اختِلاط (من أمرٍ لا مَخرَجَ له منه) . ومن قال: حِيصَ بَيصَ أخرجَه مخرج الفعل الماضي، معناه: كأنَّ الأرض حِيطَتْ عليه فليس يجدُ عنها مذهبَاً»، وحكى ابن عباد في «المحيط في اللغة» (١/ ٢٤٠) الألف بدلا عن الياء مع البناء على الكسر فقال : «ووَقَعُوا في حاصِ باصِ – بالألفِ –» وكذا الصاغاني حكى في «التكملة والذيل والصلة » (٣/ ٥٤٠) حكاهما بالألف مع البناء على الفتح فيهما فقال:«حَاصَ بَاصَ» وفيه لغات أخرى ليس هنا موطن ذكرها إذ ليست من شواهد التناسب.

(٢) «النهاية في غريب الحديث والأثر» (١/ ٤٦٨).

(٣) ولفظه «عَنْ صُبَيْحٍ أَبِي الْجَهْمِ، قَالَ: قُلْتُ لِسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ إِنَّ مَوَالِيَّ كَاتَبُونِي وَشَرَطُوا عَلَيَّ أَنْ لَا أَخْرُجَ مِنَ الْكُوفَةِ ، فَقَالَ: أَرَادُوا أَنْ يَجْعَلُوا عَلَيْكَ الْأَرْضَ حَيْصَ بَيْصَ» [الكنى والأسماء للدولابي (١/ ٤٢٣)].

(٤) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٥) «المخصص» لابن سيده (٣/ ٣٦٣).

قال أبو حيان في هذا الشأن : " أخرج (البوص) علي لفظ (الحيص) ليزدوجا"[١].

ونقل عن ابن مالك قوله : «وقعوا في حيص بيص، أي: في شدة ذات تأخر وتقدم، وهو من حاص عن الشيء: تأخر عنه. وباص يبوص بوصا: تقدم، أتبع بوص حيصًا. ومن قال في (حَوصَ وبَوصَ) أتبع (حيصًا): (بوصًا)، كقوله (مأزورات غير مأجورات)؛ لأنّه من الوِزْر»[٢].

وعن ضرورة اجتماع الفظتين معاً يقول ابن الأثير: "وَلَا تَنْفرد إِحْدَى اللَّفْظَتين عَنِ الْأُخْرَى"[٣].

وقوله هذا يؤكد جانب التناسب بين اللفظتين.

وعن أصل اللفظتين يقول ابن الأثير موضحًا أنّ (بيصًا) واويٌّ لا يائيّ: "وحَيْصَ مِنْ حَاصَ إِذَا حادَ، وبَيْصَ مِنْ باصَ إِذَا تَقَدَّم. وأَصْلُها الْوَاوُ. وإِنَّما قُلِبَت يَاءً للمُزاوَجَة بحَيْصَ"[٤].

ويقول أبو حيان في هذا الشأن : "ومن زعم أنّ (بيص) من (باص يبوص بوصًا): إذا تقدم؛ أخرج (البوص) علي لفظ (الحيص) لِيزدَوجَا"[٥].

وعن تركيب (حَيْصَ) مع (بَيْصَ)؛ قال ابن الأثير: "وهُمَا مَبْنِيَّان بَنَّاءَ خَمْسَةَ عشرَ "[٦].

وقال أبو حيان : «وهما اسمان، جعلا اسمًا واحدًا، وبُنِيَا علي الفتح، مثل

(١) «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩/ ٣٩٠).
(٢) المرجع السابق:(٩/ ٣٩١).
(٣) «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (١/ ٤٦٨).
(٤) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.
(٥) «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩/ ٣٩٠).
(٦) «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (١/ ٤٦٨).

هو جاري بيت بيت»[١].

ومِمَّا أنشد الأصمعي لأمية بن أبي عائذ الهذلي:

قد كُنْتُ خرَّاجًا وَلُوجًا صَيْرَفًا * لـم تلتَحِصْـني حَـيْصَ بَـيْصَ لَحـاصِ [٢].

<u>الندرة في كلامهم هي علة البناء في (حَيْصَ بَيْصَ)</u>

نقل أبو حيان عن البطليوسي في كتاب الصفارعلة البناء في قولهم: (حَيْصَ بَيْصَ)؛ فقال: «حَيصَ بَيصَ: التزام في هذا المركب أحد الأوجه، وهو البناء، وقد كان يجوز خلاف ذلك، لكن طريق ذلك السماع، وقد سلب كل واحد من الاسمين معناه، وصارا يدلان علي شيء واحد. وقعوا في حيصَ بيصَ، أي: في أمر شديد، ومع هذا هي قليلة التمكن، ومعني ذلك أنّها قليل ما يتكلم بها، فلمّا قلّ دورُها بنيت»[٣].

المسألة الثانية : قلبهم واو (أهوس) ياءً يناسبون به أليس[٤]

أصل اللفظة من قولهم: هاس يهوس هَوْسًا، والهوس: هُوَ إِفْسَاد الشَّيْء وعَيْثُك فِيهِ، وقد قالوا: هاس الذئبُ فِي الْغنم يَهوس هَوْساً؛ إذا أفسد فِيهَا [٥].

وقال ابن سيده : «هاسَ يَهُوس هَوسًا: طَاف بِاللَّيْلِ فِي جرْأَة»[٦].

---

(١) «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩/ ٣٩٠).

(٢) بيت من الكامل، قاله أمية بن أبي عائذ الهذلي. ينظر: «الكتاب لسيبويه» (٣/ ٢٩٨)، و«إصلاح المنطق» (ص٣٠)، و«جمهرة اللغة» (١/ ٥٤٢)، و«شرح كتاب سيبويه للسيرافي» (١/ ١٢٠)، و«التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩/ ٣٩٠).

(٣) «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩/ ٣٩١).

(٤) وذلك فِي حَدِيث أبي الْأسود أَنه قَالَ: عَلَيْكُم فلَانًا فإنه أهْيَس أَلَيْس ألد مِلْحَس إن سُئِلَ أرز وإن دعِي انتهز. [«غريب الحديث – ابن قتيبة» (٢/ ٥٧٥)، «الفائق في غريب الحديث» (٤/ ١٢٤) ، «شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم»: (٩/ ٦٠١٦)].

(٥) «جمهرة اللغة»: (٢/ ٨٦٤) ، و«المحكم والمحيط الأعظم»: (٤/ ٤٠٥).

(٦) «المحكم والمحيط الأعظم»: (٤/ ٤٠٥).

ومنه قولهم: النّاسُ هَوْسى والزّمانُ أهْوَس، قال ابن الأعرابي: مَعْناه: النّاسُ يأكُلُونَ طَيِّباتِ الزّمانِ والزّمانُ يَأكُلُهم بالمَوْتِ(١).

وعن الفراء: أنّ الناقةُ الضَبِعَةُ يقال لها الهَوِسَةُ، والهَوَسُ بالتحريك: طرف من الجنون(٢) . كل ذلك وغيره بالواو لا بالياء.

وجاء (الأهيس) في قولهم : (أهيس ألْيَسْ) بالياء مع أنّ أصله الواو وهو قياسه؛ قَالَ الْأَصْمَعِي(٣): "الأهيس: الَّذِي يَدُور ويهوس". إلا أنهم خالفوا القياس فيه هنا فأتوا به بالياء مراعاة للمناسبة مع لفظ أليس؛ نص عليه الأزهري والحريري وابن الأثير وغيرهما.

قال الأزهري: «وَيُقَال للرجل الشُّجاع: أَهْيَس أَلْيَس، وَكَانَ فِي الأَصْل أَهْوَس أَلْيس، فلمّا ازْدَوَج الكلامُ قَلَبوا الواوَ يَاء فَقَالُوا: أَهْيَس»(٤).

قال الحريري: " وَكَذَلِكَ قَالُوا للشجاع الَّذِي لَا يزايل مَكَانَهُ: أهيس ألْيَسْ، وَالْأَصْل فِي الاهيس الاهوس لاشتقاقه من هاس يهوس، إِذا دق فعدلوا بِهِ إِلَى الْيَاء ليُوَافق لَفْظَة الْيَسْ"(٥).

وقال ابن الأثير: "الْأَهْيَسُ: الَّذي يَهُوسُ: أَيْ يَدُور. يَعْنِي أَنَّهُ يَدُورُ فِي طَلَب مَا يَأكُلُه، فَإِذَا حَصَّلَه جَلَسَ فَلَم يَبْرَح. والأصْل فِيهِ الوَاوُ، وإِنَّما قَالَ بِالْيَاءِ لِيُزَاوِجَ ألْيَس"(٦).

(١) «العباب الزاخر»: (١/ ٢٢١).
(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٣/ ٩٩٢).
(٣) «غريب الحديث – ابن قتيبة»: (٢/ ٥٧٥).
(٤) «تهذيب اللغة»: (١٣/ ٥٢) .
(٥) «درة الغواص في أوهام الخواص»: (ص٦٢).
(٦) «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٥/ ٢٨٧).

المبحث الثالث: قصرهم الممدود

ويضم مسألتين:

المسألة الأولى: قولهم الفدى وقياسه (الفداء)

الأصل في الفداء أنّه ممدودٌ لا مقصورٌ، قال الله تعالى: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[1]؛ لكنهم جاءوا به في قولهم : "لك الفدى والحمى" مقصورًا؛ يناسبون به الحمى، قال ابن السكيت «ويقولون: لك الفدى والحمى. يقصرون الفدى إذا كان مع الحمى لا غير. فإذا أفردوا قالوا: فداء لك، وفداء لك، وفداء لك، وفدى لك. وحكى الفراء: فَدَى لك»[2].

والمحكي عن الفرّاء أنه سمع بعض العرب يفتح أوله ويقصره ولم يجر مع الفتح غير القصر[3].

<u>من يجوزون مده وقصره</u>

حكى ابن دريد أنّ الْعَرَب تقول: فِداءٌ لَك وفِداءٍ لَك، وفِدىً لَك وفَدىً لَك، مَقْصُور[4].

وقد عده ابن ولاد مِمَّا يمدّ ويُقْصَرُ؛ والمعنى فيهما واحد، قال: «وممَّا يمدّ ويقصر؛ ومعناه واحد: "الفدي" يمدّ ويقصر؛ وأوله مكسور، ومن قصره كتبه بالياء. "[5]

---

(١) من الآية (٤) سورة محمد.

(٢) «كتاب الألفاظ لابن السكيت»: (ص٤٩٩).

(٣) «المقصور والممدود لابن ولاد»: (ص٩٦).

(٤) «جمهرة اللغة»: (٢/ ١٠٦٠).

(٥) «المقصور والممدود لابن ولاد»: (ص٩٥).

وذكر من شواهد قصره قول الشاعر:

أقول لها وهنّ ينهزن فروتي * فدى لك عمّي إن زلجت وخالي[١].

ومن شواهد مده قول الآخر:

مهلا فداء لك يا فضاله * أجرّه الرّمح ولا تهالهْ[٢]

المسألة الثانية: قوله: "ولا تليت" وقياسه الواو (تلوت)

مِمَّا ورد على ألسنة العرب من باب التناسب قولهم: "لا دريتَ ولا تليتَ"[٣]، والأصل فيه ولا (تلوت)؛ لأنّه من تلا يتلو؛ فهو واوي لا يائي؛ لكنّه جاء على (تليت)؛ ليناسب الفعل قبله (دريت) .

سماه ابن السكيت بالتزويج للكلام فقال : « وقال: بعضهم يقول: "لا دَرَيت ولا تَلَيت" تَزْوِيجًا للكلام»[٤].

ولقبه أبو بكر الأنباري بالازدواج ونسب القول به لثعلب: "وحكى أبو العباس أحمد بن يحيى: لا دريتَ ولا تليتَ. وقال: الأصل فيه: لا دريت

(١) البيت بلا نسبة. وحكى القالي أنه مما أنشده الفراء. ينظر: «المقصور والممدود لابن ولاد» (ص٩٥)، «المقصور والممدود لأبي علي القالي» (ص١١٢)، و«الإبانة في اللغة العربية» (٣/ ٦٧٣)، و«المعجم المفصل في شواهد العربية» (٦/ ٣٩٤).

(٢) بيت من الرجز وهو بلا نسبة ينظر: «المقصور والممدود لابن ولاد» (ص٩٥)، و«المقصور والممدود لأبي علي القالي» (ص٤٤٨)، و «تهذيب اللغة» (٧/ ٢١٥) ، و«التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السكري» (ص١٤)، و«شرح المفصل لابن يعيش» (٥/ ١٥١).

(٣) صحيح البخاري (١١٣/٢)، كتاب الجنائز، باب: الميت يسمع خفق النعال، وسنن أبي داود (١٣٠/٧)، باب: في المسألة في القبر وعذاب القبر، والسنن الكبرى للنسائي (٤٧٣/٢).

(٤) «إصلاح المنطق»: (ص٢٢٨).

ولا تلوت، فردوه إلى الياء، فقالوا: تليت، ليزدوج الكلام؛ فيكون: تليت، على مثال: دريت؛ كما قالوا: إنه ليأتينا بالغدايا والعشايا، فجمعوا الغداة: غدايا، ليزدوج مع العشايا"[١].

وكذا فعل ابن بطال عند شرجه للحديث [٢].

ووسمه أحمد بن فارس بالاتباع؛ قال: «ويقولون: لا دريت ولا تليت، اتباع»[٣].

وجاءت عبارة الهروي في توصيفه للتغيير الحاصل هنا بالتعاقب بين اللفظين؛ قال: «وفي بعض الروايات: فيقال للكافر في قبره: (لا دريت ولا تليت) ومعناه: لا قرأت. حوّلوا الواو ياء؛ لتعاقب الياء في (دريت) »[٤].

ونبه ابن مالك إلى الصورة الحاصلة في التناسب هنا؛ فقال: «كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال في قوله –صلى الله عليه وسلم– "لا دَريت ولا تلَيت"؛ وإنّما بابه: (تلوت)»[٥].

<u>تخطئة بعضهم للرواية (ولا تليت) محل الشاهد</u>

خطأ ابن قتيبة الرواية محل الشاهد (ولا تليت)؛ إذ إنّ (تلا) واوي؛ ولا وجه في القياس لقلبها ياء؛ فقال : «"فَيَقُول: لَا دَريت وَلَا تليت وَلَا اهتديت" رَوَاهُ عَليّ بن الْمَدِينِيّ عَن عبد الملك بن عمر عَن عباد بن رَاشد عَن دَاوُد بن أبي هِنْد عَن

(١) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ١٦٩).

(٢) ينظر: «شرح صحيح البخاري لابن بطال»: (٣/ ٣٢١).

(٣) «الإتباع والمزاوجة»: (ص٦٩).

(٤) «الغريبين في القرآن والحديث» للهروي: (١/ ٢٦٠).

(٥) «شرح التسهيل لابن مالك»: (١/ ١٣٠ ، ١٣١) .

أبـي نصْرَة عَن أبـي سـعيد الْخُدْرِيّ عَن النَّبِـي صـلى الله عَلَيْـهِ وَسلم قَوْلـه: (وَلَا تليت)، هَكَذَا يَقُولُونَهُ، وَإِذا قطع أَيْضًا من (لَا) قَالُوا (تليت)، وَهُوَ غلط»[١].

كما نصّ على الغلط فيه الخطابي، وعده من صناعة المحدثين والرواة[٢].

تصحيح روايتي (ولا أتليت – ولا ائتليت)

أولاً: رواية (ولا أتليت) :

حكـى ابـن قتيبـة والخطـابي وغيرهمـا[٣] عـن يُونُس الْبَصْرِيّ أَنـه قَـالَ هُوَ: (لَا دَريت وَلَا أتليت) سَاكِنة التَّاء، يَدْعُو عَلَيْهِ أَن لَا تتلي إِبِله، أَي: لَا يكون لَهَا أَوْلَاد تتلوهـا، أَي: تتبعهـا، يُقَـال للناقـة قـد أتلـت؛ فَهِـيَ متليـة، وتلاهـا وَلَـدهَا إِذا تبعها[٤].

قال ابن السكيت : ويروى : وقولهم: "لا دَرَيت ولا أَتْلَيْت"، يدعو عليه بأن لا تُتْلِيَ إبله، أي: لا يكون لها أولاد[٥].

وعده أبو الطيب اللغوي من التوكيد؛ فقال: «فعلى هذهِ اللغَةِ الثانيةِ هُوَ مِنَ التّوكيدِ لا مِنَ الإِتْبـاعِ: لأَنَّـهُ يُقـالُ: أَتْلـى الرَّجُـلُ: إِذَا كانـتْ لـهُ إِبِلٌ يَتْلـو بَعضَـها بَعْضاً»[٦].

قلت: ولا يخفى أنّ واوه قلبت ياءً على القاعدة لأنّها رابعة.

(١) «غريب الحديث – ابن قتيبة»: (١/ ٣٢٥).

(٢) «معـالم السـنن»: (٤/ ٣٣٣)، و«إصـلاح غلـط المحـدثين»: (ص٦٩، ٧٠) كلاهمـا للخطابي.

(٣) «غريب الحديث – ابن قتيبة» (١/ ٣٢٥)، و«معالم السنن» (٤/ ٣٣٣).

(٤) ينظر: «غريب الحديث – ابن قتيبة» (١/ ٣٢٥ ، ٣٢٦).

(٥) «إصلاح المنطق» (ص٢٢٨)

(٦) «الإتباع» (ص٣٠ ، ٣١)

ثانياً: رواية (ولا ائتليت)

حكى ابن قتيبة وأبو بكر الأنباري والخطابي وغيرهم[١] فيه: "لَا دَريت وَلَا ائتليت"، وفي تقديره وجهان:

أحدهما: أن تَقْدِيره (افتعلت) من قَوْلك (مَا ألوت هَذَا وَلَا استطعته)، وَيُقَال: لَا آلو كَذَا :أَي لَا أستطيعه، كَأَنَّهُ يُقَال: "لَا دَريت وَلَا اسْتَطَعْت"[٢]، وهو مذهب الأصمعي نسبه له أبو بكر الأنباري؛ قال: «وقال الأصمعي : هو لا دَريت ولا ائتَلَيْت، وقال ائتليت: افتعلت، من أَلَوْت الشيء: إذا استطعته. يقال: ما أَلوتُ الصيام أي: ما استطعته. قال الأخطل:

فمَنْ يبتغي مسعاةَ قوميَ فليَرُمْ * صعوداً إلى الجوزاءِ هل هو مؤتلي [٣].

معناه: هل هو مستطيع"[٤]. ونحوه عند الخطابي في معالم السنن[٥].

وقال ابن السكيت فيه: "لا دَرَيت ولا ائْتَلَيْت" هي "افْتَعَلْت" من قولك: ما أَلَوت هذا ولا استَطَعتُهُ، أي ولا استطعت" [٦].

وهذا الوجه ذكره الهروي ونص على أنه هو الأجود[٧] .

---

(١) ينظر: «غريب الحديث – ابن قتيبة» (١/ ٣٢٦)، و«الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ١٦٩)، و«معالم السنن» للخطابي (٤/ ٣٣٤)

(٢) «غريب الحديث – ابن قتيبة» (١/ ٣٢٦)

(٣) البيت من الطويل نسب للأخطل، ولم يرد في ديوانه . وجاءت نسبته له في «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ١٦٩)، و «الإبانة في اللغة العربية» (٤/ ٦٣٣)، وبلا نسبة في «تهذيب اللغة» (١٥/ ٣١٠)، و«لسان العرب» (١٤/ ٤١).

(٤) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ١٦٩)

(٥) ينظر: «معالم السنن»: (٤/ ٣٣٤)

(٦) «إصلاح المنطق»: (ص٢٢٨).

(٧) ينظر: «الغريبين في القرآن والحديث»: (١/ ٩٧).

وهو ما رجحه ابن قتيبة على تخفيف الهمزة؛ قال: "وَهَذَا أشبه بِالْمَعْنَى وَلَفظه أشبه بِاللَّفْظِ فِي الحَدِيث أَلا ترى أَنَّك إِذا خففت الْهمزَة وأدرجت الْكَلَام؛ وَافَقت اللَّفْظَة لفظ الْمُحدث؟"(١).

قلت: فهو بذلك يزيد وجهًا آخر لفظًا، وهو (ولا ائتليت) بإبدال همزه لا بتحقيقها، فيكون قريبًا من رواية (تليت)؛ فهو وجه تخريج لما ردوه من رواية هي محل الشاهد معنا.

وثانيهما: على معنى التقصير؛ وهو قول الفرّاء حكاه عنه أبو بكر الأنباريّ؛ قال: "قال الفراء : هو لا دَرَيْتَ ولا ائْتَلَيْتَ. وقال: ائتليت: افعتلت، من أَلَوْت في الشيء: إذا قصّرت فيه. والمعنى: لا دريت ولا قصرت في طلب الدراية، ثم لا تدري، ليكون ذلك أشقى لك. قال امرؤ القيس:

وما المرءُ ما دامتْ حُشاشةُ نفسِهِ * بمدركِ أطراف الخطوبِ ولا آلي(٢)

معناه: ولا مُقَصِّر»(٣).

ثالثا: رواية (ولا تلوت)

وردت أيضًا رواية بالواو على القياس في الفعل (تلا يتلو) نص على ذلك أبو بكر الأنباري : فقال: "لا دَرَيْتَ ولا تَلَوْتَ، على معنى: لا أحسنت أن تتبع. فيكون من قولهم: تلوت الرجل: إذا تَبِعته"(٤).

(١) ينظر: «غريب الحديث – ابن قتيبة»: (١/ ٣٢٦).

(٢) البيت لامرئ القيس. ديوانه ص١٤٠، و«المعاني الكبير في أبيات المعاني» لابن قتيبة (٣/ ١٢٥٥)، و«الزهرة» لأبي بكر البغدادي (ص١٩٥)، و«أشعار الشعراء الستة الجاهليين» (ص١٤)، و«شرح التسهيل لابن مالك» (١/ ٣٨٢).

(٣) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ١٦٨).

(٤) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ١٦٩)

رابعاً: لا دريت ولا أليت

نقله أبو بكر الأنباري قال حكى أبو عبيد؛ قال: لا دَرَيْت ولا أَليتْ، ولم يفسره.

وفسره أبو بكر الأنباري على التناسب، فهو شاهد مستقلٌّ، يوازي الشاهد المذكور: (ولا تليت)، قال أبو بكر: "والأصل فيه عندي: ولا أَلوت أي: ولا قصّرت. وعلى مذهب الأصمعي: ولا استطعت، فردّه إلى الياء؛ ليزدوج مع دريت، على ما مضى من التفسير"[١].

المبحث الرابع: قلبهم الياء (واواً)

ويضمّ مسألتين:

المسألة الأولى: قولهم : (حَوصَ بَوصَ) بإتباعهم (حيصًا): (بوصًا)

نقل أبو حيان عن ابن مالك قوله: « ومن قال في: (حوص وبوص)[٢] أتبع حيصًا بوصًا، كقوله (مأزورات غير مأجورات) لأنه من الوزر»[٣].

نصّ ابن عقيل بأنه عكس للأول؛ فقال: «ومن قال: حَوص بَوص، عكس نحو: "مأزورات غير مأجورات"»[٤]

وقال ناظر الجيش: "وقد عكس من قال في «حَوصَ بَوصَ» فجاء (بوص) على أصله، وأبدل ياء (حيص) واوًا، وهذا من إتباع الأول الثاني، وهو نظير: «مأزورات غير مأجورات»؛ فإنّه من الوزر، فحقّه: موزورات؛ إلا أنّ واوه جعلت ألفًا، ليشاكل ما بعده"[٥].

---

(١) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٢) كذا نصه. ولعل الصواب: (حوص بوص) بحذف الواو العاطفة .

(٣) «التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٩/ ٣٩١)

(٤) «المساعد على تسهيل الفوائد»: (٢/ ١٠٤)

(٥) «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»: (٥/ ٢٤٧٩)

المسألة الثانية: قولهم (ينوءُه) وقياسه (ينيئُه)

وكذا يقال: "على ما يسؤوه وينوؤه". قال "الفراء": أراد (ينيئه)؛ ولكن قال: (ينوؤه)؛ للازدواج[١].

كما حملوا هذا على الاتباع كالأول.

قال الخفاجي: "ويجوز أن يكون اتباعًا؛ للتأكيد لا غير"[٢].

إشكالية العاطف

تعرض الخفاجي لوجود العاطف مع احتمالية الإتباع فقال: هذا بناء على ما اختاره من جواز العطف في الاتباع وبعضهم يمنعه، ففيه اختلاف كما قال "ابن فارس" في فقه اللغة: حيّاك الله وبيّاك، معنى بياك: أضحكك، وقيل: هو اتباع، وقول "العباس": زمزم لشاربها حلّ وبلّ، بمعنى: مباح وشفاء، وقيل: هو اتباع. وقال في "المزهر": عندي أنّه ليس باتباع؛ لأنّه لا يكاد يكون بالواو، مع أنّه لمّا سرد أمثلته؛ أتى فيها بأمور كثيرة معطوفة، ثم إنّ الاتباع على قسمين:

- ما لا معنى له أصلًا غير التقوية كـ (حسن بسن)».
- «وما له معنى ظاهر كقسيم وسيم، أو غير ظاهر كشيطان ليطان، أي لاصق بالشر، وهو كما قال "ابن فارس": إما معرب بإعرابه كسحن بسن، أو مركب معه كـ (حَيص بَيص)؛ فإنَّه اتباعٌ، كما صرَّح به "ابن فارس".
- وقد يكون بأكثر من لفظ وفي غير الأسماء نحو: لا بارك الله فيك ولا تارك ولا دارك.

قال "ابن الدهان" في "الغرة": وهو عند الأكثرين قسم من التأكيد، وبعضهم، وهو الأكثر، جعله قسمًا من التوابع على حدة، لجريانه على المعرفة والنكرة.

قلت: إذا كان تأكيدًا يحتمل أن يكون معنويًّا ولفظيًّا على أنَّه أبدل منه حرف؛ لدفع صورة التكرار، كما أشار إليه الرضي."[٣].

(١) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص٢٣٠)

(٢) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٣) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص٢٣٠، ٢٣١).

الفصل الرابع: التخفيف والتشديد

مراعاة المناسبة بين لفظتي: الشَّجِيَّ والخَلِيّ

هنا لون مختلف من المناسبة حيث يجيء كل لفظ مخالفاً أصله، وعلى غير قياسه؛ ليناسب اللفظ الآخر بما يوحي بطواعية اللفظين للمناسبة .

قال الخليل: «وفي المثل: ويلٌ للشَّجي من الخليّ، الشَّجي: مُخفَّفٌ، وبعضهم يُشدِّدُهما جميعاً فيقول: (ويلٌ للشَّجيّ من الخليّ)، وهو فعيل بمعنى مفعول» [(١)].

وهو بذلك حكى الأصل في لفظة (الشجي)، وهو التخفيف، ثمّ حكى الازدواج فيها بالتّشديد مراعاة للتشديد في (الخليّ)

حكاية تخفيف (ياء) الشجي وتشديد (ياء) الخليّ

قال الخليل: «وفي المثل: (ويلٌ للشَّجِي من الخلِيّ)[(٢)]، الشَّجي مُخفَّفٌ» [(٣)] .

قال ثعلب: «وتقول: ويل للشجِي من الخليّ، ياء الشجيّ خفيفة، وياء الخلى مشددة»[(٤)].

---

(١) «العين» (٦/ ١٥٦).

(٢) المثل لأكثم بن صيفي، لما جمع أَكْثَم بني تَمِيم ودعاهم للإسلام بعد مراسلة بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم – فَقَامَ مَالك بن نُوَيْرَة اليربوعى فِي نفرٍ من بنى يَرْبُوع فَقَالَ خرف شيخكم إِنَّه ليدعوكم إِلَى الفناء ويعرضكم للبلاء وَإِن تجيبوه تتفرق جماعتكم وَتظهر أضغانكم ويذلل عزكم فمهلاً مهلاً فقَالَ أَكْثَم ويلٌ للشجى من الخلى فصار، يضْرب مثلاً لسوء مُشَارَكَة الرجل صَاحبه يَقُول إِن الخلى لَا يساعد الشجى على مَا بِهِ ويلومه ، » [ينظر: «جمهرة الأمثال» (٢/ ٣٣٨، ٣٣٩)، «الأمثال للهاشمي» (١/ ٢٦٣)].

(٣) «العين» (٦/ ١٥٦).

(٤) «الفصيح لأحمد بن يحيى المعروف بثعلب » (ص٣١٣).

وقال أبو بكر الانباري: وقال أكثر أهل اللغة: ويل للشجِي من الخليِّ، بتخفيف الياء من الشجِي، وتثقيلها من الخليّ[١].

كما نقل ذلك عن أبي العباس ثعلب كما في كتابه الفصيح[٢].

قال ابن المرزبان في شرحه على فصيح ثعلب: «والأصل في فعل هذا قولهم: شَجِيَ يَشْجَى شَجًي: إذا نشب في خلقه عود أو عظم أو نحوهما، ويسمونه: الشَّجِي، وعود الشجى"[٣].

قلت: فالشّجِي على هذا اسم منقوص آخره ياء خفيفة مسبوقة بكسرة؛ فيقال: (شجٍ) بحذفها لأجل الساكنين رفعاً وجرًّا وذلك لأجل ثقل العلامة الإعرابية وفي النصب يقال: شجيًا لخفة الفتحة .

والاسم منه أو المصدر: الشّجَى اسم مقصور آخره ألف ولا همزة في آخره.

وعلى ذلك فمنه قول الشاعر:

كعود الشجا أعيا الطبيب المداويا [٤].

وعلى التخفيف جاء قول سويد بن أبي كاهل:

---

(١) «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ٤٩١).

(٢) ينظر: المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٣) «تصحيح الفصيح وشرحه لابن المرزبان» (ص ٤٥١).

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره : «وما بيَ إشْراكٌ ولكنَّ حُبَّها .. ». وهو لأبي العباس قيس بن الملوح مجنون ليلى. ديوانه ص١٢٤ برواية أبي بكر الوالبي ط: دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م. والرواية في الديوان:

وما بيَ إشْراكٌ ولكنَّ حُبَّها * وعظم الجوى أعيا الطبيب المداويا.

وعليها فلا شاهد فيه هنا. وينظر أيضًا: «الأضداد لابن الأنباري» (ص٢٣٣)، و«أمالي القالي» (١/ ٢٢١)، «الإبانة في اللغة العربية» (٣/ ٢٨٧)، وبلا نسبة في «تصحيح الفصيح وشرحه لابن المرزبان» (ص٤٥٠)، و «المرقصات والمطربات» لابن سعيد الأندلسي (ص١٠٧).

وَيَرَانِـــي كالشّـــجِى فِـــي حَلْقِـــهِ * عِسْـرًا مَخرجُـه مَـا يُنْتَـزَعْ[1]

وقد خطَّأ المبرّدُ من ثقل (الشجي)؛ قال: «وشجي مخفف، من شددها فقد أخطأ، والمثل: "ويل للشجِي من الخليّ"، الياء في الشجي مخففة، وفي (الخليّ) مثقلة، وقياسه أنك إذا قلت: فَعَل يفعَل فعَلاً، فالاسم منه على فعِل، فرَق يفرَق فرَقاً فهو فرِق، وحذِر يحذَر حذَرًا؛ فهو حذِرٌ، وبطِر يبطَر بطَراً؛ فهو بَطِرٌ، فعلى هذا: شَجِيَ يَشْجَى شَجًى؛ فهو شَجٍ يا فتى، كما تقول: هَوِيَ يَهْوَى؛ فَهُو هَوٍ يا فتى»[2].

وقال الهروي (ت٤٣٣هـ) : «(وتقول: ويل للشجي من الخلي) ، ياء الشجي خفيفة، وياء الخلي مشددة»[3].

وعن تصريف اللفظتين ووزنهما وبيان اشتقاقهما قال: «فـ(الشجي) خفيف: وزنه (فَعِل) بفتح الفاء وكسر العين، وهو الحزين المهتم، يقال منه: (شَجِيَ) بكسر الجيم، فهو (يشجَى) (شجًى) بفتحها، فهو (شجٍ) بكسرها، على مثال عَمِيَ يَعْمَى عَمًى، فهو عَمٍ، إذا حزن واهتمّ، وإذا غصّ بالشيء أيضًا في حلقه.

و(الخليّ) بتشديد الياء، على (فعيل): ضده، وهو الذي لا هم عليه ولا حزن، وهو الخالي منهما، وهو من خلا يخلو، فهو خلي، مثل خبر يخبر،

(١) بيت من الرجز التام، وهو لسويد بن أبي كاهل اليشكري أحد الشعراء المخضرمين. ينظر: ديوانه (ص٣٠)، و«المفضليات» (ص١٩٨)، و«العين» (٦/ ١٥٧)، و«تصحيح الفصيح وشرحه لابن المرزبان» (ص٤٥٠)، و«جمهرة الأمثال» لأبي هلال العسكري (٢/ ٣٨٠)، و«الإبانة في اللغة العربية» (٣/ ٢٨٧)، «الدر الفريد وبيت القصيد» للمستعصمي (٦/ ٣١٣).

(٢) «الكامل في اللغة والأدب» (١/ ٢٢٧).

(٣) «إسفار الفصيح» (٢/ ٨٢٧).

فهو خبير، وسفر بين القوم يسفر، فهو سفير، ومعناه: ويل للحزين المهموم من الذي ليس في قلبه حزن ولا هم»[١].

حكاية التشديد في اللفظتين

قال الخليل: «وفي المثل: ويلٌ للشَّجي من الخلي .... وبعضهم يُشدِّدُهما جميعاً فيقول: ويلٌ للشَّجي من الخلي وهو فعيل بمعنى مفعول» [٢].

ونقل أبو بكر الأنباري عن الأصمعي أنه حكى: ويل للشجيِّ من الخليِّ، بتثقيل الياء فيهما جميعاً[٣].

ومن شواهده قول الشاعر:

ويلُ الشجيِّ من الخَليِّ فإنّه * نَصِبُ الفؤادِ بحزنِهِ مهمومُ[٤].

<u>وجه التشديد في شجيّ</u>

علق ابن المرزبان في شرحه على صحيح ثعلب الذي نص فيه على التخفيف في شجٍ على أن لتشديده وجهًا؛ وإن لم يذكره شيخه ثعلب؛ قال ابن المرزبان: "وليس الشّجِيّ بالتشديد بخطأ؛ ولكنه من قولك: شجاه ألهم يشجوه شجوا، فهو مشجوّ وشجيّ، على فَعِيل بمعنى مَفْعول»[٥].

وابن بري يروي عن أَبي جَعْفَرٍ أَحمد بْنُ عُبَيْدٍ الْمَعْرُوفُ بأَبي عَصيدَة فيما رواه عنه ابن منظور من رفض التخفيف في المثل الوارد، وضبطه له بالتشديد،

(١) المرجع السابق (٢/ ٨٢٨).

(٢) «العين» (٦/ ١٥٦).

(٣) ينظر: «الزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ٤٩١).

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي الأسود الدؤلي. ينظر: ديوانه (ص٤٠٤)، والزاهر في معاني كلمات الناس» (١/ ٤٩١)، وفصل المقال في شرح كتاب الأمثال (ص٣٩٦)، وأساس البلاغة (١/ ٤٩٥)، و«شرح الفصيح لابن هشام اللخمي» (ص٢٣٠).

(٥) «تصحيح الفصيح وشرحه لابن المرزبان» (ص ٤٥١).

واحتج بأنّه يناسب المعنى؛ قال: "وأَما (الشَّجِي) بِالتَّخْفِيفِ؛ فَهُوَ الَّذِي أَصابَه الشَّجا، وَهُوَ الغَصَصُ، وأَما الحزينُ؛ فَهُوَ الشَّجِيُّ، بِتَشْدِيدِ الْيَاءِ، قَالَ: وَلَوْ كَانَ المثلُ: ويلُ الشَّجِي بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ لَكَانَ ينْبغي أَنْ يُقَالَ: مِنَ المُسِيغِ؛ لأَن الإِساغَة: ضدُّ الشَّجا، كَمَا أَنّ الفَرح: ضدُّ الحُزنِ"[1].

من حكوا القولين التخفيف والتثقيل في (شجي)

أولاً: من حكوا القولين مع ترجيح التخفيف في (شج)

جاءت عبارة ابن سيده انتصاراً للتخفيف في (شجي) مع حكايته القول بالتشديد ونسبه للخليل بن أحمد؛ قال: « وَقد تشدد يَاء (الشجي) فِيمَا حَكَاهُ صَاحب الْعين، وَالْأول أعرف»[2].

ثانياً: من حكوا القولين دون ترجيح:

مِمَّن حكى الخلاف في (شجي) من حيث التثقيل والتخفيف دون ترجيح سلمة بن مسلم العوتبي، فحكى عن أكثر أهل اللغة: (ويل للشجي من الخليّ)، بتخفيف الياء في (الشجي)، وتثقيلها في (الخليّ)؛ وكذلك عن أبي العباس في "الفصيح". وحكى عن الأصمعي: تثقيلهما[3].

وكذا الزمخشري حكى القولين مع نسبة التّشديد للأصمعي، ونصّ على أنّ المشدد بمعنى المشجوّ[4] .

تخريجات أخرى للمدّ في (الشجيّ)

(١) «لسان العرب» (١٤/ ٤٢٣).

(٢) «المحكم والمحيط الأعظم»: (٧/ ٥١٥).

(٣) «الإبانة في اللغة العربية»: (٤/ ٥٥٣) .

(٤) «أساس البلاغة»: (١/ ٤٩٥) .

قال الأزهري[١] بعد حكايته القصر في الشجي والمد في الخلي بأنّ هذا هو الأصل، وما عداه يؤول على وجوه عدّ منها :

- أَن تجعلَ الشَّجِيَّ بِمَعْنى المَشْجُوّ. (فعيلاً) من شَجَاه يَشْجُوه، فَهُوَ مَشْجُوٌّ وشَجِيّ.
- أنَّ الْعَرَب تَمُدُّ (فَعِلاً) بياء، فَتَقول: فلَان قَمِنٌ لذَلِك، وقمين، وسَمِج وسمِيج: وَفُلَان كَرَ وكَرِيّ للنائم
- كما نبّه على أنه يحمل أيضًا على المناسبة؛ لأنّ العرب تُوازي اللَّفظ بِاللَّفْظِ إِذا ازْدَوَجَا.

وقال الجوهري: « فإن جعلت (الشجى): (فعيلاً) من شجاه الحزن؛ فهو مشجوّ وشجيّ، فهو بالتشديد لا غير»[٢]. وقال الفيروزابادي:« وبَعْضُهم يُشَدِّدُ ياءَ (الشَّجِيِّ) يجعله (فَعِيْلاً) من مَفْعُولٍ»[٣].

(١) ينظر: «تهذيب اللغة»: (١١/ ٩١، ٩٢).

(٢) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٦/ ٢٣٩٠).

(٣) «المحيط في اللغة»: (٢/ ١٢٦).

الفصل الخامس: التعدي واللزوم

وفيه مبحث واحد:

تعديتهم الفعل اللازم

الفعل (ناء) متعديا بنفسه

يقال: له عندي ما ساءَهُ وناءَهُ، وما يَسُوءُه ويَنُوءُهُ، ومعنى ناءَهُ أي: أَثْقَلَهُ، قال الله عز وجل: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ﴾[1] أي: تُثْقل العصبة، ويقال: نُؤت بالحِمْل، إذا نَهَضت به مُثْقلاً، وقد ناءَنِي الحملُ، إذا أَثْقَلَك [2]. وَأَنْشَدوا :

إِنِّــي وَجَـدِّكَ لَا أَقْضِــي الْغَـرِيمَ وَإِنْ * حَــانَ الْقَضَــاءُ وَلَا رَقَّــتْ لَــهُ كَبِــدِي

إِلَّا عَصَــا أَرْزَنٍ طَــارَتْ بُرَايَتُهَــا * تَنُــوءُ ضَــرْبَتُهَا بِــالْكَفِّ وَالْعَضُــدِ[3]

والقياس ناء به أو أَنَاءه[4].

وقال الفراء: إنما حذفوا الألف فقالوا: على ما ساءه وناءه، ولم يقولوا: ساءه وأناءه، ليزدوج الكلام، فيكون: ناء، على مثال: ساء، كما قالوا: أكلت طعاماً فهنّأني؛ ومرَّأني[5]. وسيأتي[6].

---

(١) الآية (٧٦) سورة القصص.

(٢) إصلاح المنطق: (ص١١٣)، والدلائل في غريب الحديث (٢/ ٤٧٢) ، والإتباع: (ص١٠١ ، ١٠٢)

(٣) بيتان من البسيط، بلا نسبة . ينظر: إصلاح المنطق: (ص١١٣)، والدلائل في غريب الحديث: (٢/ ٤٧٢)، وربيع الأبرار ونصوص الأخيار: (٤/ ٣٢٦)، ولسان العرب: (١/ ١٧٥)، وتاج العروس: (١/ ٤٧٢).

(٤) ينظر: «تهذيب اللغة»: (١١/ ٩٢)

(٥) «الزاهر في معاني كلمات الناس»: (١/ ٤٦٣)

(٦) هذا البحث ص ٤٩، ٥٠

القول بالاتباع

«قال أبو زيد: يقال: "مَا ساءه وناءه" تأكيدٌ للأول، ولم يعرفوا من "ناءه" فعلاً، لا يقولون: "ينوؤه" كما يقال: "يسوؤه"»(١).

شرطهم عدم انفراده ليحصل التناسب

قال ابن سيده: «وقالوا: (له عندي مَا ساءَهُ ونَاءَهُ)، فإذَا أَفْردُوا قالوا أَناءَهُ؛ لأَنَّهم إنّما قالوا ناءَهُ لمَكَانٍ ساءَهُ كما قالوا: (مَرَأَهُ) لمكانٍ (هَنَأهُ)، وإنّما هو (أَمْرَأَهُ)، و(النَّوْءُ): النّجمُ إذا مالَ للمَغِيْبِ، والجمعُ أَنْوَاءٌ ونُوْءَانٌ»(٢).

وقال الحريري: «وَقَالُوا: فعلت بِهِ مَا سَاءَهُ وناءه، فَإِن أفردوا قَالُوا: أناءه»(٣)

وقال السيرافي : «ومعنى هذا عند الفراء: تثقل العصبة وتميلهم من ثقلها. ويقال في قول القائل: " ساءك وناءك " ومعنا: " أناءك "، وأتبعه " ساءك "، كما يقال: " هنأني الطّعام ومرأني " إتباعا. وإذا أفردوه قالوا: أمرأني»(٤).

الفعل (ناء) ثلاثياً لا يتعدى بنفسه

وعن عدم تعديه ثلاثيا بنفسه يقول السيرافي: «" تنوء بالعصبة " أي تنيئها، كما تقول: " ذهب بزيد " و " أذهبه "، وكذلك: " ناء به " و " أناءه "»(٥).

وقال الصغاني وغيره : «وقال بعضهم: أراد: ساءه وأناءَه، وغنما قال ناءَه – وهو لا يتعدى – لأجل الأزْدواج؛ كقولهم: إني لآتيه بالغَدَايا والعَشايا، والغَدَاةُ لا تُجمع على غَدَايا»(٦).

---

(١) «الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها»: (ص٢٠٩).

(٢) «المحكم والمحيط الأعظم»: (١٠/ ٥٣٤).

(٣) «درة الغواص في أوهام الخواص»: (ص٦١).

(٤) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي »: (١/ ٢٤١).

(٥) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٦) «العباب الزاخر»: (١/ ٤٨)، و«الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (١/ ٧٩).

الفعل (رفّ) متعديًا بنفسه يناسبون به (حفّ)

قولهم: (من رفنا) يقصدون به أرفّنا وهو القياس فيه؛ لكنهم عدلوا به إلى رفّنا للمناسبة بين اللفظتين؛ قال الفارابي: «وكانَ في الأصلِ: أَرَفَّنا فَأَتْبع حَفَّنا»(١).

وعده أبو الطيب اللغوي من الإتباع وأورد المثل في كتابه الإتباع؛ فقال: «يُقالُ: هُوَ يَحُفُّنا ويَرُفُّنا: أَيْ يُعطينا ويَميرُنا، وفي الحديثَ: (مَنْ حَفَّنَا أَو رَفَّنا فَلْيَتّرِكْ)»(٢).

وتبعه ابن فارس، فذكره في الإتباع والمزاوجة (٣) .

وقال ابن دريد: «والرفّ: مصدر رففت الرجل أرفه رفًّا إذا أَحْسَنت إِلَيْهِ أَو أسديت إِلَيْهِ يدًا. وَمثل من أمثالهم: من حفَّنا أَو رفَّنا فلينزل»(٤).

قال الخفاجي: «ومثله قول امرأة من العرب: من حفّنا أو رفّنا؛ فلينزل، أي من خدمنا ومدحنا أو أطعمنا؛ فلينزل عندنا؛ فإنَّنا نكرمه، وكان الأصل: أرفّنا(٥)»(٦).

وفي "القاموس": «وفي المَثَلِ: "مَن حَفَّنَا أو رَفَّنا فَلْيَقْتَصِدْ"، أي: مَن طافَ بنا، واعْتَنَى بأمرِنَا، وخَدَمَنَا، وَمَدَحَنَا، فلا يَغْلُوَنَّ، ومنه قولُهُم: مالَهُ حافٌّ ولا رافٌّ، وذَهَبَ مَنْ كانَ يَحُفُّهُ ويَرُفُّهُ»(٧).

---

(١) «معجم ديوان الأدب»: (٣/ ١٢٨).

(٢) «الإتباع لأبي الطيب اللغوي »: (ص٤٨).

(٣) «الإتباع والمزاوجة لأحمد بن فارس »: (ص٥٩).

(٤) «جمهرة اللغة» (١/ ١٢٤).

(٥) في الكتاب رفانا ولعل الصواب ما ذكرته.

(٦) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص٢٣٣).

(٧) «القاموس المحيط»: (ص٨٠١).

وفي الصحاح: «ويقال: مَنْ حَفَّنَا أو رَفَّنَا فليقتصدْ، أي من خَدَمنا أو تعطّف علينا وحاطنا. وما لفلان حافٌّ ولا رافٌّ، وذهَبَ من كان يحفه ويرفه»(١).

وقد نفى الشهاب الخفاجي كون ذلك من الازدواج؛ فقال: «وظاهره أنه ليس من الازدواج»(٢).

ونقل قول ابن فارس: «ويقال: ما لفلانٍ حافٌّ ولا راف، فالحاف: الذي يضمه، الرافُّ: الذي يطعمه ورف فلان لفلان، إذا أكرمه »(٣).

تعديتهم الفعل (مرّاني) وقياسه (أمراني) يناسبون به هنّاني

وذلك في قولهم: هناني الطعام ومراني. دون أن يهمزوا؛ نص ابن السكيت في الألفاظ على أنهم لا يتكلمون بـ "مراني" إذا كانت مع "هناني" إلا بغير ألف. فإذا أفردوها قالوا: مرأني(٤).

قال ابن سيده: «وأمَّا قَوْلهم هَنأنِي ومَرأني؛ فإتباع، وَهُوَ مِمَّا يُجْرون على الكَلِمة مَا يُجْرون على أُخْتِها »(٥)، وقد استشهدوا له بقول الراجز:

عَيْناء حَوَراء من العِينِ الحِيْر(٦)

---

(١) «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية»: (٤/ ١٣٤٥).

(٢) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص٢٣٣).

(٣) «مجمل اللغة لابن فارس»: (ص٣٦٨)، وينظر: «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي»: (ص٢٣٣).

(٤) ينظر: «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص٤٩٩).

(٥)«المخصص»: (١/ ٤١٦) .

(٦) رجز بلا نسبة في «النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري»: (ص٥٧١)، و«إصلاح المنطق»: (ص٣٥)، و«أدب الكاتب لابن قتيبة»: (ص٦٠٠)، و«العمدة في محاسن الشعر وآدابه»: (١/ ١٨٣) وأورده الجواليقي في «شرح أدب الكاتب»: (ص٢٩٧) منسوبًا لمنظور بن مرثد الأسدي.

وعللوه بأنه كَسَر الحاء من قوله (الحير) لتَسْوِية الرِّدْف بقلب واواه ياءً ؛ وَرد بأنّه لَيْسَ بلازِم لِأَن الْيَاء تَصْحَب الواوَ؛ وقد جاء في القصيدة ذاتها قوله:

يَرْتَشِفُ البَوْلَ ارْتِشافَ المَعْذُور(١)

قال ابن سيده: فقد تبين أَنه لم يُضطَر إِلَيْهِ من هَهنا، وَلَا يجوز أَن يكون فَعَله للضَّرورة، وذَهاباً إِلَى تعدِيل الأجْزاء؛ لِأَن الْأَبْنِيَة متساوِيَةٌ فِي الْأَجْزَاء، فَثَبت أَنه بَدَل اختيارِيٌّ إتباعيّ، وَقد عَمِل النحويُّون مثلَ هَذَا فِي الْإِعْرَاب الذِي لَا يَلَحق ذاتَ الْكَلِمَة، قَالَ سِيبَوَيْهِ، وَهَذَا شَيْء استَكْرَهه النحويُّون وَهُوَ ضَعِيف قَالُوا ويحٌ لَهُ وتَبٌّ وتَبًّا لَهُ وَيْحا فَجعلُوا الوَيْح بمَنْزِلة تَبٍّ والتَّبَّ بِمَنْزِلَة وَيْح »(٢).

(١) رجز بلا نسبة كما في «المحكم والمحيط الأعظم»: (٨/ ٤٨)، و«لسان العرب»: (٩/ ١١٩)، «تاج العروس»: (٢٣/ ٣٤٠)، ونسبه ابن سيده «المخصص»: (١/ ٤١٦) إلى القصيدة ذاتها التي منها البيت السابق المنسوب لابن مرثد .

(٢) «المخصص»: (١/ ٤١٦).

الفصل السادس: حمل الرباعي على الثلاثي في البنية

المبحث الأول: صياغة اسم فاعل مصدر الرباعي على زنة (فاعل)

(لامّة) الذي قياسه : (مُلِمّة)

هذا موطن من المواطن التي نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رَاعى فِيهَا حكم الموازنة اللفظية وتعديل الْمُقَارنَة للتناسب حيث نقل عنه صلى الله عليه وسلم أنه قَالَ فِي عوذته لِلْحسنِ وَالْحُسَيْن كرم الله وجههما: "أُعِيذكُمَا بِكَلِمَات الله التَّامَّة من كل شَيْطَان وهامة وَمن كل عين لامة"(١)، وَالْأَصْل فِي لَامة ملمة؛ لِأَنَّهَا فَاعل من ألمت؛ إِلَّا أَنه (صلى الله عليه وسلم) قصد أن يوازن بِلَفْظ (لَامّة) لفظتي (تَامَّة)، و(هَامّة)(٢).

قال النحاس: « وقال عليه السلام يعوذ الحسن والحسين رضوان الله عليهم: ((أعيذكما من السامة والهامة، وكل عينٍ لامةٍ)) والأصل ملمةٍ، فقيل: ((لامة)) للازدواج»(٣).

قال الخفاجي: «الشاهد في قوله: (لامّة)، فإنّه كان قياسه (مُلِمّة)؛ لكنّه غير للازدواج»(٤).

<u>اعتراضات وتخريجات</u>

وقد صرح الخفاجي برفض التسليم هنا في لفظة (لامّة) أن يكون للتناسب، فقال معترضًا: "وليس بمسلم أيضًا"(٥). ثم تابع فنقل عن ابن بري قوله: "عين

(١) تقدم تخريجه: ص٢٨

(٢) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص٦٢).

(٣) «عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس» (ص٣١٣).

(٤) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي» (ص٢٣٣).

(٥) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

لامة أي: ذات لَمَم، واللمم الجنون، وأصابه من الجنّ لمّة، وقد تكون (لامّة) من (لمّ) به إذا زاره لغة في: (ألمَّ به)[١] .

وجاء تخريج أبي عبيد القاسم بن سلام في المعنى ذاته، فنصّ على أنّه هنا على إرادة الوصف، والمقصد: (عين ذات لَمَمٍ)؛ قال أبو عبيد: «وَقَوله: لامّة وَلم يقل: ملمّة، وَأَصلهَا من: أَلممْت إلمامًا؛ فَأَنا مُلِمّ. يُقَال ذَلِك للشَّيْء تَأتيه وتُلِمّ بِهِ، وَقد يكون هَذَا من غير وَجه مِنْهَا أَن لَا تُرِيدُ طَرِيق الْفِعْل؛ وَلَكِن تُرِيدُ أَنَّهَا ذَات لَمَم، فَتَقول على هَذَا الْمَعْنى: لَامّة»[٢].

ومثله عن ابن قتيبة قال: «وَأما قَوْلهم فِي العوذ: من كل عين لَامّة. فإنَّه من: ألمّ يلمّ: إذا اعتاده. وَكَانَ الْقيَاس أَن يَقُولُوا: مُلِمَّةٌ؛ إلا أَنّهم أَرَادوا: ذَات لمَم»[٣].

وقد حملوا ذلك على قول الشاعر :

كِليني لِهَمّ يَا أميمةَ ناصب * وليل أقاسيه بطيء الكواكبِ[٤]

وَإِنَّمَا هُوَ منصب فَأَرَادَ بِهِ ذَا نصب [٥].

وجعلوا مِنْه قَوْله عز وَجل: ﴿وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ لَوَٰقِحَ﴾[٦] واحدتها (لاقح) على معنى أَنَّهَا ذَات لقح؛ وَلَو كَانَ هَذَا على معنى الْفِعْل؛ لقَالَ: (ملقح)؛ لِأَنَّهَا تلقح السَّحَاب وَالشَّجر[٧].

---

(١) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٢) «غريب الحديث – أبو عبيد – ط الهندية» (٣/ ١٣٠).

(٣) «غريب الحديث – ابن قتيبة» (٣/ ٦٧٣).

(٤) بيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني. ديوانه (ص ٢٩)، و«العين» (١/ ١٣٧)، و«الشعر والشعراء» (١/ ٦٧)، و«عيون الأخبار» (٢/ ٢٠٨)، و«غريب الحديث – أبو عبيد – ط الهندية» (٣/ ١٣١).

(٥) ينظر: «غريب الحديث – أبو عبيد – ط الهندية» (٣/ ١٣١).

(٦) من الآية (٢٢) سورة الحجر،

(٧) ينظر: «غريب الحديث – أبو عبيد – ط الهندية» (٣/ ١٣١).

واستشهد له أبو عبيد أيضاً بما رواه من قول سيدنا عمر رَضِي اللَّه عَنهُ فِي بعض الحَدِيث: "**لَا أُوتِيَ بحالّ وَلَا محلّ لَهُ إِلَّا رَجَمْتهمَا**"(١)، فَقَالَ: (حالّ) – إِن كَانَ مَحْفُوظًا– وَهُوَ من (أحلَلْت الْمَرْأَة لزَوجهَا)؛ وَإِنَّمَا الْكَلَام أَن يُقَال: (محلّ)(٢) .

وقد نقل الخفاجي عن صاحب "القاموس" تعريفه للعين اللامّة بنسبة الفعل لها وهو قوله: "العين اللامّة المصيبة بسوء، وكل ما يخاف من فزع أو شر"(٣). ثم قال الخفاجي معقبًا: "وعلى هذا فلا ازدواج"(٤).

(١) لم أقف عليه بهذا اللفظ إلا عند أبي عبيد القاسم بن سلام وقد وقفت علي القول بروايات عدة منها «لَا أُوتَى بِمُحَلِّلٍ وَلَا بِمُحَلَّلَةٍ إِلَّا رَجَمْتُهُمَا» [«مصنف عبد الرزاق» (٦/ ٣٢١ ط التأصيل الثانية)]، ومنها أيضًا : «لَا أَجِدُ مُحِلًّا وَلَا مُحَلَّلًا لَهُ إِلَّا رَجَمْتُهُمَا»(١) [«سنن سعيد بن منصور – الفرائض إلى الجهاد – ت الأعظمي» (٢/ ٧٥)].

(٢) ينظر: «غريب الحديث – أبو عبيد – ط الهندية» (٣/ ١٣١).

(٣) قال الفيروزآبادى: «والعينُ اللَاّمَّةُ: المُصِيبةُ بسوءٍ، أو هي كلُّ ما يُخافُ من فَزَعٍ وشَرٍّ».[«القاموس المحيط» (ص١١٥٩)، و«شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي» (ص٢٣٣)].

(٤) «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي» (ص٢٣٣).

المبحث الثاني: صياغة اسم مفعول مصدر الفعل الرباعي على زنة مفعول (مأمورة) الذي قياسه (مُؤمَرة)

في الحديث عند أحمد وغيره من حديث سُوَيْدِ بْنِ هُبَيْرَةَ، عنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أنه قَالَ: " خَيْرُ مَالِ الْمَرْءِ لَهُ مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ، أَوْ سِكَّةٌ مَأْبُورَةٌ "(١).

وقولهم (مأمورة) فيه مذهبان :

الأول: أنها قياس من أمرها الله فهي مأمورة فهي جارية على الأصل وعليه فليست محل شاهد معنا؛ قال الخليل : «وفي الحديث: خير المال مُهْرَةٌ مأمورة، وسِكَّةٌ مأبورة. يُريدُ، بمأبورة: طريقة مُسْتَقيمة. والأَبّار: صانع الإبرة، وصنعته: الإبارة. والأبّار: حافر البئر كالبَنّاء»(٢).

وَتابعه في ذلك أَبُو عبيد قال: «فِي حَدِيث النَّبِي عَلَيْهِ السَّلَام: خير المَال سِكّة مأبورة وفَرَس مأمورة وَبَعْضهمْ يَقُول: مُهرة مأمورة. وَأما قَوْله: سِكّة مأبورة فَيُقَال: هِيَ الطَّرِيقَة المستوية المصطفة من النّخل، وَيُقَال: إِنَّمَا سميت الأزِقَّة سِكَكاً لاصطفاف الدّور فِيهَا كطرائق النّخل. وَأما الْمَأْبُورَة فَهِيَ الَّتِي قد لُقِّحت»(٣).

وقد نص على أن اللفظة فيها لغتان غير واحد؛ قال أبو عبيد: «فَأَما الْفرس أَو المُهرة الْمَأْمُورَة فَإِنَّهَا الْكَثِيرَة النِّتَاج وفيهَا لُغَتَانِ: أمرهَا الله فَهِيَ مأمورة وآمرها فَهِيَ مؤمرة »(٤).

---

(١) الحديث رواه أحمد في «مسنده» ، من حديث سُوَيْدِ بْنِ هُبَيْرَةَ – رضي الله عنه – (٢٥/ ١٧٣ ط الرسالة) واللفظ له ، وينظر: «مسند الحارث = بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث» (١/ ٤٨٨)، «السنن الكبير» للبيهقي (٢٠/ ١٦٧ ت التركي).

(٢) «العين» (٨/ ٢٩١).

(٣) «غريب الحديث – أبو عبيد – ط الهندية» (١/ ٣٤٩).

(٤) المرجع السابق (١/ ٣٥٠).

وقال ابن السكيت: وقالَ أبو الحسنِ: وقد يُقالُ: أمَرَه اللهُ بمعنَى: آمَرَه. يكونُ فيه لغتانِ: فَعَلَ وأفعَلَ(١).

الثاني: أنهم أرادوا (مؤمرة)؛ فعدلوا إلى مأمورة؛ ليناسب اللفظ اللفظ؛ قال ابن السكيت : "وأرادَ "مُؤمَرة"؛ فقالَ "مأمورةٌ" مثلَ: مَزكومةٍ ومَحمومةٍ. وقالَ أبو الحسنِ: وقد يُقالُ: أمَرَه اللهُ بمعنَى: آمَرَه"(٢).

وقال أيضاً: «والمأمورةُ: مِن قولِك: آمرَها اللهُ، أي: أكثرَها. فأراد "مُؤمَرة"، فجعلَها مثلَ: مزكومةٍ»(٣).

ونقل عن بعضهم قوله: "إنّما قالَ "مأمورةٌ" لمجيئها معَ "مأبورة"(٤).

ونص في موطن آخر على أنه قول الأصمعي؛ قال: وقال الأصمعي، وليس عن ابن السكيت: "خير المال مهرة مأمورة، وسكة مأبورة". أراد بالمأمورة مؤمَرة؛ كقوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾(٥)، أي: كثرنا»(٦).

وقال إبراهيم الحربي: "قَوْلِهِ: «مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ» ، إِنَّمَا الْأَصْلُ: مُؤْمَرَةٌ ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: آمَرَهَا اللَّهُ: أَيْ: أَكْثَرَهَا ، وَلَكِنَّهُ قَالَ: مَأْمُورَةٌ ، عَلَى لَفْظِ مَأْبُورَةٍ قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: مَأْمُورَةٌ مِثْلُ مَسْعُودٍ ، مِنْ أَسْعَدَهُ اللَّهُ ، وَلَا يُقَالُ: سَعَدَهُ وَمَأْمُورَةٌ: رُمِيَ فِيهَا بِالْأَمَرِ ، وَهُوَ النَّمَاءُ. أَخْبَرَنَا الْأَثْرَمُ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ يُونُسَ ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو فِي قَوْلِهِ: «مُهْرَةٌ مَأْمُورَةٌ» قَالَ: كَثِيرَةُ الْوَلَدِ"(٧).

---

(١) «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص٦).

(٢) «كتاب الألفاظ لابن السكيت» (ص٦).

(٣) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٤) المرجع السابق (ص٧).

(٥) من الآية (١٦) سورة الإسراء.

(٦) المرجع السابق (ص٤١١، ٤١٢).

(٧) «غريب الحديث – إبراهيم الحربي» (١/ ٨٩).

قال ابن قدامة: «ومثل ذلك للمحدثين أيضاً كثير؛ وإنما يذهبُون في هذا البَابِ إلى المُقَارَبة بين الكلام بما يشبه بعضُه بعضًا؛ فإنّه لا كلام أحسن من كلام رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، وقد كان يتوخّى فيه مثل ذلك، فمنه ما رُوِيَ عنه (عليه السلام) من أنّه عوّذ الحسن والحسين (عليهما السلام)، فقال: "أعيذُهما من السّامّة؛ والهامّة؛ وكل عين لامّة". وإنّما أراد (مُلِمّة)، فلإتباع الكلمة أخواتها في الوزن؛ قال: (لامّة). وكذلك ما جاء عنه (صلى الله عليه وسلم)، أنّه قال: "خيرُ المال سِكّة مأبُورة ومُهْرَة مأمُورة، فقال: (مأمُورة) من أجل (مأبُورة) والقياس: مُؤمَرة. وجاء في الحديث: يرجعن مأزوراتٍ غير مأجوراتٍ. وإذا كان هذا مقصوداً له في الكلام المنثور، فاستعماله في الشعر الموزون أقمن وأحسن»[(١)].

والعربُ تَقول: أَمِر بَنو فلانٍ، أَي كَثُروا[(٢)]؛ وَقَالَ لَبِيد:

إنْ يَنْبِطُوا يَهْبِطُوا وَإِن أَمِرُوا * يَوْمًا يَصِيروا للهُلْك والنَّكَدِ[(٣)]

وممَّن نقل الخلاف فيه الأزهري؛ قال : "وَقَالَ أَبُو عُبَيد: فِي قَوْله مُهرة مأمُورة: إِنَّهَا الْكَثِيرَة النِّتاج والنَّسْل. قَالَ: وفيهَا لُغَتَانِ: يُقَال: أَمرها الله، فَهِيَ مَأمورة، وآمَرها الله؛ فَهِيَ مُؤْمَرة.

(١) «نقد الشعر لابن قدامة» (ص١٤).

(٢) «تهذيب اللغة» (١٥/ ٢٠٩).

(٣) بيت من المنسرح، قاله لبيد بن ربيعة العامري في قصيدة يرثي أربد بن قيس أخاه لأمه، وقد وفد على الرسول صلى الله عليه وسلم –عام الوفود– مع عامر بن الطفيل وجابر بن سلمى بن مالك، فعرض الرسول عليهم الإسلام فلم يسلموا، وفي عودتهم توفي عامر بالطاعون، وأصابت أربد صاعقة فأحرقته». ديوان لبيد (ص٣٤)، وتهذيب اللغة (١٥/ ٢٠٩)، ولسان العرب (٤/ ٢٨)، و«حماسة البحتري» (ص٤٤٧).

وَقَالَ غَيره: إِنَّمَا هُوَ مُهرة مَأمورة لـلازدواج، لأَنهم أَتْبعَوها (مـأبُورة)، فَلَمَّا ازْدوج اللَّفْظان جَاءُوا بـ (مـأمُورة) علـى وزن مـأبُورة»[١]. ونحوه عند ابن منظور مستدلًا بحديث الباب[٢]، ونقل عن الْجَوْهَرِيّ قولـه: والأَصل فِيهَا مُؤْمَرَةٌ عَلَى مُفْعَلَةٍ[٣].

حمله على النسب

وقد حمله بعضهم على باب النسب، حيث أورده الباقولي في إعرابه تحت عنوان : هذا باب ما جاء في التنزيل من بناء النسب[٤]، وجعله نظير قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ ٱلۡيَوۡمَ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَۚ﴾[٥]، قال: أي: لا ذا عصمة، ليصحّ استثناء قوله: ﴿مَن رَّحِمَۚ﴾ منه.

ونظير قوله تعالى:﴿حِجَابٗا مَّسۡتُورٗا ٤٥﴾[٦]، أي: حجابًا ذا ستر؛ لأنّ الحجاب سَاتر لا يستر. ومنه قوله: ﴿فِي عِيشَةٖ رَّاضِيَةٖ﴾[٧]، ومن ذلك قوله: ﴿خُلِقَ مِن مَّآءٖ دَافِقٖ ٦﴾ [٨]، أي: ذي دفق.

وقد حمل أصحاب هذا القول ذلك كله على النسب.

(١) «تهذيب اللغة» (١٥/ ٢٠٩).

(٢) لسان العرب (٤/ ٢٨).

(٣) المرجع السابق (٤/ ٢٩).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج» (٣/ ٨٤٤).

(٥) من الآية (٤٣) سورة هود.

(٦) من الآية (٤٥) سورة الإسراء.

(٧) من الآية (٢١) من سورة الحاقة، ومن الآية (٧) سورة القارعة.

(٨) الآية (٦) سورة الطارق.

وممّا انشدوا على ذلك قول الحطيئة:

وَغَـــــرَرْتَنِي وَزَعَـمْـــــتَ أنّـــــ * ـكَ لابـنٌ فـي الصـيف تـامر[1].

فحملوه على النّسب، أي: ذو لبن وذو تمر.

ثم قال الباقولي ضمن الباب: "ومنه عندي: "خير الملك[2] سكة مأبورة أو مُهرة مَأمُورة"[3].

قال : "أي: ذات كثرة؛ لأنّ «أمر القوم» : إذا كثروا؛ فهو مثل قوله: ﴿حِجَابًا مَّسْتُورًا﴾، قال: أبو عمرو: إنما نعرف «مأمورة» على هذا الوجه، ولا نعرف «أمرته» . أي: كثرته. وحكاه غيره، فإن صحّ؛ فهو على بابه" [4].

(١) البيت من مجزوء الْكَامِل المرفل، وهو للحطيئة. ديوانه ص ٩١، برواية: أغررتني، و«أدب الكاتب لابن قتيبة» (ص٣٢٧) وبلا نسبة .«العين» (٨/ ٣٢٧)، و«المقتضب» (٣/ ١٦٢). يقال: أَلْبَنَ القومُ: كثُر عندهم اللَبَنُ. وألْبَنَتِ الناقة: نزل لَبَنُها في ضَرعها، فهي ملبن ورجلٌ لابِنٌ أيضاً، أي ذو لبن، وكذا تامر أي: ذو تمر. ينظر: «الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية» (٦/ ٢١٩٢).

(٢) يروى بلفظ (خير مال المرء) و(خير المال). ولم أقف عليه بلفظ (الملك) إلا هنا. وقد تقدم .

(٣) «إعراب القرآن للباقولي – منسوب خطأ للزجاج» (٣/ ٨٤٤).

(٤) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

الفصل السابع: تناوب الصيغ
إنابتهم (اسم الفاعل) عن (اسم المفعول)
نيابة (غامر) عن (مغمور به)

جاء فِي حَدِيث عمر رَضِي الله عَنهُ: « أنه جعل على كل جريب عَامر أَو غامر درهمًا وقفيزًا»(١).

يقال: غَمَرَه الماء يغمره؛ فهو غامرُه، واسم المفعول: مغمور به، وقد أتوا باسم المفعول على زنة (فاعل)؛ للمناسبة، وإنّما فعلوا ذلك لمجيئه مع عامر؛ قال ابن قتيبة: «(الغامر) من الأَرْض مَا لم يزرع مِمَّا يحْتَمل الزِّرَاعَة، وَقَالَ لي بعض أَصْحَاب اللُّغَة: إِنَّمَا قيل لَهُ غامر؛ لِأَن المَاء يبلغهُ فيغمره. وَهُوَ (فَاعل) بِمَعْنى (مفعول). كَمَا يُقَال: (مَاء دافق)، بِمَعْنى مدفوق، و(سر كاتم)، أَي: بِمَعْنى مَكْتُوم، و(ليل نَائِم)، أَي: منوم فِيهِ. فَإِن كَانَ كَمَا ذكرنَا فَإِنِّي أَحْسبهُ بني على (فَاعل)؛ ليقابل بِهِ (العامر)، وَقد خبرتك أنّهم يوازنون الشَّيْء بالشَّيْء؛ إِذا كَانَ مَعَه كَقَوْلِهِم: إِنِّي لآتيه بالغدايا والعشايا، فَجمعُوا (الْغَدَاة): (غَدَايا) لما قابلوه بـ (العَشَايا)»(٢).

وبتتبع اللفظة في كتب السنّة نقف على أنّهم قالوه كذلك للمناسبة حيث وردت مقرونة بما يؤهلها للازدواج في غير موضع(٣).

---

(١) رواه ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٢/ ٤٢)، وينظر أيضًا: «مصنف ابن أبي شيبة» (٦/ ٤٣٥) ت الحوت، و«الأموال لابن زنجويه» (١/ ٢٠٧).

(٢) «غريب الحديث – ابن قتيبة» (٢/ ٤٣).

(٣) جاء في كتاب «الخراج ليحيى بن آدم» (ص١٦٠): «وَقَالَ شَرِيكٌ: " إِنَّمَا الْخَرَاجُ عَلَى الَّذِي فِي أَرْضِهِ بِمَنْزِلَةِ الْإِجَارَةِ"، قَالَ يَحْيَى: فَلَعَلَّهُ يَعْنِي لِأَنَّ عُمَرَ مَسَحَ عَلَيْهِمْ كُلَّ عَامِرٍ أَوْ غَامِرٍ يَقْدِرُ عَلَى زَرْعِهِ، عَمِلَهُ صَاحِبُهُ ، أَوْ تَرَكَهُ، فَعَلَيْهِ خَرَاجُهُ»، وفي كتاب «مصنف ابن أبي شيبة» (٦/ ٤٣٥ ت الحوت): «عَنْ أَبِي عَوْنٍ مُحَمَّدِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ =

نيابة (الوَاقِصَة) عن (المَوْقُوصَة)

مِمَّا ذكره الحريري من ألفاظٍ جاءت على المناسبة (الوَاقِصَة)[1] ناسبوا بها القَارِصَة والقَامِصَة؛ وهو مِمّا أورده أصحاب السنن في مسألة قضاء عليّ (كرم الله وجهه) في شأن الجواري الثلاث كما جاء في «تأويل مختلف الحديث» : «وَكَقَضَائِهِ فِي الْقَارِصَةِ وَالْقَامِصَةِ وَالْوَاقِصَةِ، وَهُنَّ ثَلَاثُ جَوَارٍ، كُنَّ يَلْعَبْنَ، فَرَكِبَتْ إِحْدَاهُنَّ صَاحِبَتَهَا، فَقَرَصَتْهَا الثَّالِثَةُ، فَقَمَصَتِ الْمَرْكُوبَةُ، فَوَقَعَتِ الرَّاكِبَةُ، فَوُقِصَتْ عُنُقُهَا»[2].

قال الحريري: "ويروى فِي قضايا عَليّ (رضي الله عنه) أَنّه قضى فِي القارصة والقامصة والواقصة بِالدِّيَةِ أثلاثًا. وَتَفْسِيره أَنّ ثَلَاث جوَار ركبت إِحْدَاهُنَّ الْأُخْرَى، فقرصت الثَّالِثَة المركوبة فقمصت، فَسَقَطت الراكبة؛ ووقصت، فقضي

=

النَّقَفِيِّ قَالَ: وَضَعَ عُمَرُ عَلَى أَهْلِ السَّوَادِ عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ عَامِرٍ أَوْ غَامِرٍ قَفِيزًا وَدِرْهَمًا»، وفي كتاب «الأموال لابن زنجويه» (١/ ٢١٢): «فَكَتَبَ عُثْمَانُ إِلَى عُمَرَ إِنِّي وَجَدْتُ كُلَّ شَيْءٍ بَلَغَهُ الْمَاءُ، مِنْ عَامِرٍ وَغَامِرٍ سِتَّةً وَثَلَاثِينَ أَلْفَ أَلْفِ جَرِيبٍ. فَكَتَبَ عُمَرُ أَنِ افْرِضْ عَلَيْهِ الْخَرَاجَ عَلَى كُلِّ جَرِيبٍ عَامِرٍ أَوْ غَامِرٍ بَلَغَهُ الْمَاءُ، عَمِلَهُ صَاحِبُهُ أَوْ لَمْ يَعْمَلْهُ، دِرْهَمًا وَقَفِيزًا».

(١) «الوقص بِسُكُون الْقَاف: كسر الْعُنُق، يُقَال: وقصت عُنُقه فَهِيَ موقوصة، ووقصت بفلان نَاقَتـه: أَي كسرت عُنُقه. قَالَ أَبُو عبيد: وَيُقَال للرجل إِذا كَانَ مائل الْعُنُق قصيرها: أوقص، وَمن هَذَا حَدِيث عَليّ عَلَيْهِ السَّلَام: أَنه قضى فِي القارصة والقامصة والواقصة بِالدِّيَةِ أَثلَاثًا. وَتَفْسِيره: أَن ثَلَاث جوَار كن يلعبن، فركبت إِحْدَاهُنَّ صاحبتها فقرصت الثَّالِثَة المركوبة فقمصت، فَسَقَطت الراكبة، فوقصت عُنُقهَا، فَجعل عَليّ عَلَيْهِ (رضي الله عنه) على القارصة ثلث الدِّيَة» [«كشف المشكل من حديث الصحيحين» (٢/ ٣٥٧)].

(٢) «تأويل مختلف الحديث» (ص٢٣٩).

لِلَّتِي وُقصت، أَي اندق عُنُقهَا بِثُلثي الدِّيَة على صاحبتيها، وَأسْقط الثُّلُث باشتراك فعلهَا فِيمَا أفْضى إِلَى وقصها، والواقصة هَهُنَا، بِمَعْنى الموقوصة"[١].

وقد جاءت الصياغة للفظة بزنة اسم المفعول على الأصل والقياس فيما حكاه الشافعي مخالفة لما حكم به علي (كرم الله وجهه)، كما في كتاب الأمّ؛ قال الشافعي: «وَيَزْعُمُونَ أَنْ لَيْسَ عَلَى الْمَوْقُوصَةِ شَيْءٌ وَأَنَّ دِيَتَهَا عَلَى الْعَاقِلَةِ» [٢]. وذلك عقب روايته للنصّ بالصيغة الواردة، وهي محلّ الشاهد.

وكذا فيما نقله عنه ابن الأثير؛ قال: «قال الشافعيّ: وليسوا يقولون بهذا، ويزعمون أن ليس على الموقوصة شيء، وأنّ ديتها على القارصة، أورده فيما ألزم العراقيين في خلاف عليّ»[٣].

(١) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص٦٢).
(٢) «الأم» للإمام الشافعي (٧/ ١٨٦ ط الفكر) .
(٣) «الشافي في شرح مسند الشافعي» (٥/ ٢٢٩).

الفصل الثامن: التناوب في الاعراب

ما حكاه سيبويه من قولهم: وَيحٌ له وتَبٌّ، وتبًّا لك ووَيْحاً

مِمَّا غُيِّر للازدواج مشاكلة وتناسبًا قولهم: وَيحٌ له وتَبٌّ، وتبًّا لك ووَيْحاً. ويشهد لذلك أنّه من باب المشاكلة أنّه متى أُفْرِدَ أيٌّ من اللفظتين، أجري على القياس والقاعدة، فالغالب عند الاستقلال في كلٍّ منهما أن يعامل بحالته، وذلك بأن تأتي (تبٌّ) على النصب هكذا، و«ويحٌ» على الرفع[1] .

وقد حكا سيبويه اللفظتين عند مراعاة التشاكل والمناسبة بينهما إذا اقترنتا وعده مِمّا استكرهه النحويّون، وحكم بقبحه؛ لوَضْعِ الكلام على غير ما وضعت العرب، وعنون له بـ «بابٌ منه استكرهه النحويّون، وهو قبيح»، وقال فيه: «فوضعوا الكلامَ فيه على غير ما وضعت العرب، وذلك قولك: «وَيحٌ له وتَبٌّ»، و«تبًّا لك ووَيْحاً». فجعلوا (التَّبَّ) بمنزلة (الوَيْحِ)، وجعلوا (ويحٌ) بمنزلة (التَّبَّ)، فوضعوا كلَّ واحد منهما على غير الموضع الذي وَضَعَتْه العربُ»[2] .

فالأصل في (تبًّا) النصب عند الاستقلال عن (ويح) لاستغنائه عن الخبر فهو من قبيل الجملة الفعلية التي حذف فعلها وبقي المصدر منصوبا للدلالة عليه؛ فيقولون: (تبًّا).

والأصل في (ويحٌ) الرفع عند الاستقلال عن (تبًّا) وذلك لأنه مبتدأ وخبره (لك) الذي لا يستغني عنه في الكلام؛ فيقولون: (ويحٌ لك).

وفي حال تلاقيهما والاقتران بينهما؛ فعند الابتداء بـ (تبًّا) بتقديمه منصوبًا ثم يتلوه (ويحٌ)، والأصل فيه عند الاستقلال عن (تبًّا) الرفع، فإنّهم ينصبون (ويحاً)؛ للمناسبة ومراعاة التشاكل، فيقولون: (تبًّا له وويحًا)، ويخرج على النصب بالفعل.

---

(١) ينظر: «ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي» (٣/١٣٦٢،١٣٦١) .

(٢) «الكتاب لسيبويه» (١/ ٣٣٤).

قال السيرافي: «وإذا قدمت المنصوب ثم جئت بما يرفعونه، فقلت: (تبّا له وويحًا)، فإنهم ينصبونه على الفعل حملًا على تبّا»[١].

إلا أنّ سيبويه –مع حكايته لذلك عنهم وذكره تعليلهم بأن جعلوا (الويح) بمنزلة (التبّ)– حكم عليه بالقبح[٢].

قال سيبويه: «ولا بُدَّ لـ (وَيْحٍ) مع قبحها من أن تُحْمَلَ على (تبّ)؛ لأنّها إذا ابتدأت لم يجزْ حتى يُبْنَى عليها كلامٌ، وإذا حملتها على النصب كنت تبنيها على شيء مع قُبْحِها»[٣].

وقد حكى السيرافي عدم مخالفة سيبويه لهم في تلك المشاكلة والحالة هذه إلا أنّه حكم بقبحه.

قال السيرافي: «وسيبويه لا يخالفهم في ذلك؛ إلّا أنّه استقبحه»[٤]. وكلامه في كتابه يؤيده[٥].

فإذا قدم (ويح)، والأصل رفعه ثم تلاه (تبًّا)، والأصل فيه عند الاستقلال النصب؛ فإجراؤه على الأصل هو الأحسن عند سيبويه، يوجه ذلك بعدم قبوله في العربية ذلك؛ لأنّ (تبًّا) متى نصبت فهي مستغنية عن الإخبار بـ(لك)

قال سيبويه: «فإذا قلتَ: (وَيحٌ له) ثم ألحقتَها (التبَّ)، فإنّ النّصبَ فيه أحسنُ؛ لأنّ (تبًّا) إذا نصبتَها؛ فهي مستَغنيةٌ عن لَك، فإنمَّا قَطعتَها من أوّلِ الكلام كأَنك قلتَ: (وتبًّا لك)، فأجريتَها على ما أجرتْها العربُ»[٦].

(١) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي» (٢/ ٢٢٥).
(٢) «الكتاب لسيبويه» (١/ ٣٣٤).
(٣) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.
(٤) «شرح كتاب سيبويه للسيرافي» (٢/ ٢٢٥).
(٥) «الكتاب لسيبويه» (١/ ٣٣٤).
(٦) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

ثم حكى ما خالفوا فيه ذلك فرفعوا (تبٌّ) على إثر (ويحٌ) ينزلونها منزلتها مع عدم التشابه بينهما في الافتقار إلى الإخبار إذ (تب) تستغني عن الإخبار بـ (لك)؛ و(ويح) مفتقرة إليه.

قال سيبويه: «فأمّا النَّحويّون فيجعلونها بمنزلة (وَيْحٍ). ولا تُشبهُها؛ لأنَّ (تبًّا) تَستغنى عن لَكَ ولا تَستغنى (وَيْحٌ) عنها»[(١)].

إلى أن قال: «ولا يَختلف النحويّون في نصبِ (التبّ)؛ إذا قلت: (وَيحٌ له وتبّا له). فهذا يدلّك على أنَّ النصبَ في (تبّ) فيما ذكرنا أحسنُ، لأنّ "له" لم يَعمَلْ في (التبَّ)».

قلت: ولا مسوغ حينئذٍ لرفعهم (تبٌّ) على إثر (ويحٌ)؛ إلا اعتماد المشاكلة والتناسب؛ لاتفاقهم على كونه مخالفًا القياس في التركيب.

ونقل صاحب اللسان عن ابْن بَرِّيٍّ قوله: ويقوِّيه عِنْدِي قَوْلُ سِيبَوَيْهِ: (تَبًّا لَهُ ووَيْحاً)؛ و(ويحٌ لَهُ وتَبٌّ)، وَلَيْسَ فِيهِ مَعْنَى الترحُّم لأَن التَّبَّ: الخَسار[(٢)].

ويؤيده ما حكاه أبو حيان الأندلسي عن ابن أبي الربيع من قوله: وإن عطفت (تبًّا) على (ويح)، فكحاله قبل العطف، ويكون عطف جملة فعلية على جملة اسمية [(٣)].

وهذا يعد من دقائق المسائل وشواهد قوة الملاحظة عند سيبويه وقدرته الفائقة على مدارسة كلام العرب وَتَتَبُّع التراكيب إِحْصَائِيّا؛ وإلا ما تسنى له معرفة أَنَّ ما وضعه النُّحَاة في تركيب ما مستكرهٌ؛ وليس في موضعه. كما يدلّ عنده على نزعة المقارنة بين ما يقوله النُّحَاة وما تقوله العرب[(٤)].

---

(١) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٢) ينظر: «لسان العرب» (١١/ ٧٤٠).

(٣) ينظر: «ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي» (٣/ ١٣٦٢).

(٤) ينظر: «قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه» للباحث إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة (ص١٢٤) رسالة دكتوراه، بقسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس.

الفصل التاسع: تغيير الوزن

المبحث الاول: تغيير (فَعَل) إلى (فِعْل)

قولهم (نِجْس) بكسر فسكون مناسبة لـ (رِجْس) وقياسه (نَجَس)

مِمَّا حكاه الحريري في المناسبة قولهم: «رِجْسٌ نِجْسٌ».

والأصل أن يقال فيه: (نَجَس) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾(١).

وهو مصدر قولك: نَجِسَ الشيءُ يَنْجَسُ بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر نَجَسًا فهو نَجِس كفَذِرَ يقذَرُ قَذَرًا فهو قَذِرٌ، وهو ضد النظافة. جُعلوا نفس النجاسة، كأنهم النجاسة بعينها مبالغة في وصفهم بها، أو على تأويل حذف المضاف، أي: ذوو نجس، وكلا الوجهين حسن شائع في كلام القوم(٢).

قال الحريري: «وَقَالُوا أَيْضًا: هُوَ رِجْس نِجْس، فَإِن أفردوا لَفْظَة (نجس) ردوهَا إِلَى أَصْلهَا؛ فَقَالُوا: نَجَس»(٣). ثم ذكر الآية: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ﴾.

وقد نص الفراء على الإتباع والمشاكلة فيه؛ فقال : «تكاد العرب تَقُولُ: نِجْسٌ إلا وقبلها رِجْس. فإذا أفردوها قالوا: نَجَس لا غير»(٤).

ونقل الهمذاني عن الفراء في ذلك أنّه لون تخفيف لفظي في الكلمة، كما خففوا (كَبِد) على (كِبْدٍ)؛ قال: «قال الفراء: إذا قالوه مع الرِّجس أَتْبعوه إيَّاه؛ فقالوا: رِجْسٌ نِجْس، وهو تخفيف نَجِسٍ ككِبْدٍ في كَبِدٍ»(٥).

---

(١) من الآية (٢٨) سورة التوبة.

(٢) ينظر: «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد» (٣/ ٢٥٢).

(٣) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص٦١).

(٤) «معاني القرآن للفراء» (١/ ٤٣٠).

(٥) ينظر: «الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد» (٣/ ٢٥٢).

قال الزجاج : «يقال لكل مُسْتَقْذرٍ نَجَس، فإذا ذكرتَ الرّجسَ قلتَ: هو رِجْس نِجْسٌ»(١).

وقال النحاس: «فإذا قلت: (رِجْسٌ نِجْسٌ) كسرت الراء والنون وأسكنت الجيم»(٢).

وحكى أبو إسحاق ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ) أنّ الكسائي جوّز اللفظتين فيهما، وغيره قال بالمناسبة.

قال ابن قرقول: «ويقال: (رِجْسٌ نِجْس)، (وثوب) (نِجْس) و(نَجَس) وكذلك في التثنية والجمع، والذكر والأنثى. أعني نجسًا، قاله الكسائي. وقال غَيْرُهُ: إنما يقال بفتحهما ما لم يتبع الرجس»(٣).

(١) «معاني القرآن وإعرابه للزجاج» (٢/ ٤٤١) .

(٢) «معاني القرآن للنحاس» (٣/ ١٩٥).

(٣) «مطالع الأنوار على صحاح الآثار» (٤/ ١٢٥ ، ١٢٦).

المبحث الثاني: ضم عين (فَعَلَ) الماضي وحقه الفتح

قولهم : "ما حدُث وما قدُم" والقياس: (حدَث)

مِمَّا جاء على المشاكلة قولهم: "ما حدُث وما قدُم" والأصل فيه أن يقال: (حدَث) بزنة (فَعَل) ومضارعه (يفعُل) من باب (نصر ينصُر)؛ فيقال: حَدَثَ يَحْدُثُ حُدُوثاً وحِدْثاناً [١].

قال الهروي: «(وتقول: أخذه ما قدُم وما حدُث)، بضم الدال فيهما: أيّ أصابه من الهمّ والغمّ، أو القلق، أو الغيظ، أو الحيرة، أو الخوف، أو نحو ذلك ما تقدم منه وما تأخر، أي: ما قد طال عهده منه؛ وعرف، وما قد طرأ؛ ووجد بعد أن لم يكن، ومستقبلهما: (يقدُم ويحدُث)، بضمّ الدال أيضًا، ومصدرهما (قِدَم) بكسر القاف وفتح الدال، و(حِدْثان) بكسر الحاء وسكون الدال، و(حداثة) بفتحهما، واسم الفاعل منهما (قديم وحديث)، على (فعيل)»[٢].

ومن ضمّ الدال من (حدُث) في غير مناسبة اللفظ؛ فقد أخطأ.

قال الهروي: «وإذا أفردت (حدث)، ونطقت به –وحده–؛ فقلت: حدَث الشيء، كانت الدال منه مفتوحة لا غير، فإذا قرنته مع (قدُم)؛ فقلت: (قدُم؛ وحدُث)، ضممت الدال منه على طريق الإتباع والمزاوجة»[٣].

وقال الحريري: «وَيَقُولُونَ: قد حدث أَمر، فيضمون الدَّال من (حدُث) مقايسة على ضمّهَا فِي قَوْلهم: (أَخذه مَا حدُث وَمَا قدُم)، فيحرِّفون بنية الْكَلِمَة المقولة، ويخطئون فِي المقايسة المعقولة، لِأَنّ أصل بنية هَذِه الْكَلِمَة (حدث) على وزن (فعَل)، فتح الْعين»[٤].

---

(١) «لسان العرب» (٢/ ١٣١).

(٢) «إسفار الفصيح» (٢/ ٩٢١).

(٣) المرجع السابق (٢/ ٩٢١، ٩٢٢).

(٤) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص٦١).

وقد نقل الحريري ما أَنْشده إياه بعض أدباء خُرَاسَان لأبي الْفَتْح البستي:

جَزِعْتُ من أَمرٍ فظيعٍ قد حدَث

أَبُو تَمِيم وَهُوَ شيخٌ لَا حدَث

قد حَبَسَ الأصلعَ فِي بَيت الْحَدَث(١).

وقد علّل الحريري ما ورد من ضمّ الدال فيه إذا ما قرن بـ (قدُم) خاصة للمناسبة؛ فقال: «وَإِنَّمَا ضمت الدَّال من "حدث" حِين قرن بـ "قدم"؛ لأجل الْمُجَاورَة والمحافظة على الموازنة، فَإِذا أفردت لَفْظَة "حدُث" زَالَ السَّبَب الَّذِي أوجب ضمّ دالها فِي الازدواج، وَوَجَب أَن تُرَدّ إِلَى أصل حركتها؛ وأوّليّة صيغتها»(٢) .

ثم ذكر نظير ذلك من ألفاظ في العربية، نطقت الْعَرَب بها، فغيرت مبانيها؛ لأجل الازدواج، وأعادتها إِلَى أُصُولهَا عِنْد الِانْفِرَاد، كـ (الغدايا والعشايا)؛ إذا قرنوا بَينهمَا، فَإِن أفردوا (الغدايا)، ردوهَا إِلَى الأَصْل والقياس(٣).

(١) الأبيات «لأبي الْفَتْح البستي». ديوانه ٢٣٣، و«درة الغواص في أوهام الخواص» (ص٦١)، «شرح مقامات الحريري» (٣/ ٣٤٣)، «شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي» (ص٢٢٥)، وبلا نسبة . «أخلاق الوزيرين = مثالب الوزيرين» (ص٢٢٩).

(٢) «درة الغواص في أوهام الخواص» (ص٦١).

(٣) ينظر: المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

الفصل العاشر: التَّناوب بين الضمائر

المبحث الأول: إحلالهم نون النّسوة محل واو الجماعة (وربّ الشاطين وما أضلَلْن)

جاء في الدعاء المأثور: (اللهم ربَّ السموات وما أظلَلْن، وربّ الأرَضَين وما أقْلَلْن، وربّ الشياطين وما أضْللنَ)[1]. وكان قياس (أضلَلْن) أن يكون في غير الدعاء بالواو؛ لأنّ الضمير يعود على الشياطين؛ بخلاف الضمير في الموطنين قبله؛ فأحدهما يعود إلى السموات، والثاني يعود للأرض، فنون النّسوة قياس فيهما، فخالف القياس في الموطن الثالث؛ ليشاكل به الموطنين قبله.

نص على ذلك ابن مالك؛ فقال: «وفي بعض الأحاديث المأثورة (اللهم ربَّ السموات وما أظللن، ورب الأرَضَين وما أقللن، ورب الشياطين وما أضْللنَ) أراد: ومن أضَلوا، لكنّ إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو. كما حملت على الخروج من حكم التصحيح إلى حكم الإعلال في قوله –صلى الله عليه وسلم– "لا دَريت ولا تلَيت"»[2].

وتعرض له في موطن آخر فخرجه على قصد المشاكلة فيه مع التنبيه على أنه كثير في العربية، وذكر شيئًا من نظائره التي أوردتها في هذا البحث؛ فقال : «واللائق بضمير الشياطين أن يكون (واوًا)، فجُعل نونًا قصدًا للمشاكلة،

---

(١) التخريج: خرجه النسائي في «عمل اليوم والليلة » (ص٣٦٧) مَا يَقُول إِذا رأى قَرْيَة يُرِيد دُخُولهَا ح(٥٤٣)، و«السنن الكبرى ط الرسالة» (٨/ ١١٧) الدُّعَاءُ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْقَرْيَةِ الَّتِي يُرِيدُ دُخُولَهَا ح(٨٧٧٥) ، وابن خزيمة في «صحيحه » (٤/ ١٥٠) «بَابُ الدُّعَاءِ عِنْدَ رُؤْيَةِ الْقُرَى اللَّوَاتِي يُرِيدُ الْمَرْءُ دُخُولَهَا»، والحاكم في «المستدرك على الصحيحين – ط العلمية» (٢/ ١١٠) ح (٢٤٨٨).

(٢) «شرح التسهيل لابن مالك» (١/ ١٣٠).

والخروج عن الأصل لقصد المشاكلة كثير، ومنه «لا دريت ولا تليت»[١] ، و«أخذه ما قدُم وما حدُث»[٢] ، والأصل: (تلوت)، و(حدَث). ونظائر ذلك كثيرة»[٣].

وتابعه ناظر الجيش؛ فقال : «أراد: (ومن أضلوا)؛ لكن إرادة التشاكل حملت على إيقاع النون موقع الواو»[٤].

وقد نص الدماميني على أن هذا ممّا سوغه طلب التشاكل، قال: "فالقياس أن يقال: (وربّ الشياطين ومن أضلوا)؛ لكن تقدم عليه (أظْلَلْنَ)، و(أقْلَلْنَ)، فطلبت المشاكلة بين ذلك وبينهما ، فأتى به على صيغتهما، فقيل: «وما أَضْلَلْنَ». فطلب المشاكلة والمناسبة اللفظية هو الذي أوقع (أضْلَلْنَ) موقع (أضَلُّوا)» "[٥].

وقال ابن فرحون : «واللائقُ بضَمير (الشّياطين) أنْ يكُون (واوًا)؛ فجُعِل نُونًا قَصْدًا للمُشاكَلة. والخروجُ عن الأصل لقَصد المشَاكَلة كثير»[٦]، وقد ذكر شيئا من نظائره[٧].

وأبان عن سَبب العُدول عن الظّاهر هنا بأنه قصد تحصيل التشاكُل للمُتجاورين[٨] .

---

(١) في هذا البحث ص٣٤ : ٣٨

(٢) في هذا البحث ص٦٦، ٦٧

(٣) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص١٣٢).

(٤) «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (١/ ٤٧٤).

(٥) «شرح التسهيل أو تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد – ق ١» (٢/ ٤٤، ٤٥).

(٦) «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ٤٥٥، ٤٥٦).

(٧) ينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ٤٥٥، ٤٥٦).

(٨) ينظر: «العدة في إعراب العمدة» (٢/ ٤٥٥).

كما نبّه على المشاكلة فيه السيوطي في الهمع؛ قال: «وَقد تَأتي النُّون مَوضِع الْوَاو للمشاكلة»[(١)].

وقال في موطن آخر: «(ربّ الشَّيَاطِين وَمَا أضللْن)، وَكَانَ الْقيَاس: (أَضَلُّوا)، فَأتى بضمير مؤنث لمناسبته (أظللْن)»[(٢)].

المبحث الثاني: تنزيلهم من لا يعقل منزلة من يعقل بإحلال ضميره محل ضمير الأوّل جمعهم من لا يعقل بالهاء والنون(هنَّ لهنَّ .. عليهنّ ...أهلهنّ)

الحديث في صحيح البخاري: «هُنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ»[(٣)].

وقد خرج القاضي عياض الرواية هذه على المواضع والأقطار المذكورة قبل، والمعنى أنّ هذه المواقيت لهذه الأقطار والمراد أهلها. وأما قوله: " فهنّ لهنّ

(١) ينظر: «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (١/ ٢٣٣).

(٢) المرجع السابق (٣/ ٢٩٠).

(٣) الحديث عند البخاري وغيره ولفظ البخاري بسنده إلى سيدنا ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: «إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَّتَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ ذَا الْحُلَيْفَةِ، وَلِأَهْلِ الشَّأْمِ الْجُحْفَةَ، وَلِأَهْلِ نَجْدٍ قَرْنَ الْمَنَازِلِ، وَلِأَهْلِ الْيَمَنِ يَلَمْلَمَ، هُنَّ لَهُنَّ، وَلِمَنْ أَتَى عَلَيْهِنَّ مِنْ غَيْرِهِنَّ، مِمَّنْ أَرَادَ الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ، وَمَنْ كَانَ دُونَ ذَلِكَ فَمِنْ حَيْثُ أَنْشَأَ، حَتَّى أَهْلُ مَكَّةَ مِنْ مَكَّةَ» وللحديث روايات غير هذه ذكر ذلك القاضي عياض قال في إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤/ ١٧٢): «كذا جاءت به الرواية في الصحيحين وغيرهما عند أكثر الرواة، وعند بعض رواة مسلم والبخاري: " فهنّ لهم "، وكذا رواه أبو داود وغيره، وهذا الوجه. وكذا ذكره مسلم فى رواية ابن أبى شيبة؛ لأنه ضمير أهل هذه المواضع المذكورة»، وقال: القسطلاني في شرحه: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (٣/ ١٠٠): «ولأبي ذر: هن لهم بضمير المذكرين وهو واضح». [ينظر: «صحيح البخاري» كتاب الحج : بَابُ مُهَلِّ أَهْلِ مَكَّةَ لِلْحَجِّ وَالْعُمْرَةِ ح (١٥٢٤)(٢/ ١٣٤)، «مسند الدارمي – ت الزهراني» (١/ ٥٨١) ، «مستخرج أبي عوانة» (٢/ ٤٢٨ ط المعرفة)].

" فجمع من لا يعقل بالهاء والنون، فإن العرب تستعمل ذلك، وأكثر ما تستعمله فيما دون العشرة، ويجمع ما جاوز العشرة بالهاء[1].

وقد تعرض ابن مالك للرواية هذه في حديثه عن عود الضمير على جمع ما لا يعقل؛ فقال: «ومنها قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في باب المواقيت (هنّ لهنّ، ولمن أتى عليهنّ .. من غير أهلهن). قلت (ابن مالك): الضمير الأول والضمير الثالث والضمير الرابع عائدة على المواقيت، فلا إشكال فيهن؛ لأن كل ضمير عائد على جمع مالا يعقل، فالتعبير عنه في الرفع والاتصال بنحو: (فعلتْ وفعلن)، وفي الرفع والانفصال، بنحو: (هي وهنّ)، وفي النصب والجر بنحو: (عرفتها وعرفتهنّ)؛ إلا أنّ (فعلن)، و(هنّ)، و(عرفتهنّ) أولى بالعدد القليل، و(فعلتْ)، و(هي)، و(عرفتها) أولى بالعدد الكثير، فلذلك يقال: الأجذاع انكسرنَ، وهنّ منكسرات وعرفتهن؛ لأنّ (الأجذاع) جمع قلة. ويقال: الجذوع انكسرت، وهي منكسرة، وعرفتها؛ لأنّ (الجذوع) جمع كثرة. هذا على الأفصح. والعكس جائز.

وبالأفصح جاء قوله: "هن * ولمن أتى عليهن من غير أهلهنَّ".

ولوجاء بغير الأفصح لكان: هي * ولمن أتى عليها عن غير أهلها.

وبالأفصح أيضاً جاء القرآن، أعني قوله تعالى ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُۚ فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ﴾[2]. فقيل: (منها) في ضمير (اثني عشر)، و(فيهن) في ضمير (أربعة).

(١) ينظر: «إكمال المعلم بفوائد مسلم» (٤/ ١٧٢).

(٢) من (٣٦) سورة التوبة.

وأما الضمير في قوله (لهنّ)، فكان حقه أن يكون هاءً وميمًا، فيقال: "هنّ لهُم" لأنّ المراد أهل المواقيت. فاللائق بهم ضمير الجمع المذكر، ولكنّه أنث باعتبار الفرق والزمر والجماعات»[١].

وقد نصّ ابن مالك على التناسب فيه صراحة؛ فقال :«وسبب العدول عن الظاهر؛ تحصيل التشاكل للمتجاورين»[٢].

ثم ضرب ابن مالك أمثلة بنظائره في التناسب؛ فقال: «ومنه (لا دريت ولا تليت)، و(أخذه ما قدُم وما حدُث) والأصل: (تلوت)، و(حدَث). ونظائر ذلك كثيرة»[٣].

وكل ذلك تمت دراسته في هذا البحث بالتفصيل كلّ في مواطنه.

وجاءت عبارة ابن العطار بتخريج الرواية على إرادة الأقطار والبلدان؛ والمقصود أهلها بقرينة بعض الروايات التي صرحت بالأهل؛ فقال: «وأمَّا قوله – صلى الله عليه وسلم –: "هُنَّ لَهُنَّ": الضَّمير في "هنَّ لهنَّ" عائد إلى المواضع والأقطار المذكورات، وهي: المدينة، والشَّام، واليمن، ونجد؛ أي: هذه المواقيت لهذه الأقطار، والمراد: أهلها. وقد ورد ذكر الأهل في بعض الرِّوايات، وحذفه من باب حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه» [٤].

قلت : وفي قول ابن العطار تكلف تحميل الضمير بمعنى يقصد غيره، وهذا بعد يغني عنه القول بالتناسب والمشاكلة.

(١) «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص ١٣١، ١٣٢).

(٢) المرجع السابق (ص١٣٢).

(٣) المرجع السابق: الصفحة ذاتها.

(٤) «العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام لابن العطار» (٢/ ٩٣٩).

وقد تعرض لذلك بدر الدين العيني في شرحه على الحديث لمخالفته القياس دون تعرض لتخريج بعينه؛ فقال: «وَكَانَ الأَصْل أَن يُقَال: (هنّ لَهُم)؛ لِأَنّ المُرَاد الْأَهْل، وَقد ورد ذَلِك فِي بعض الرِّوَايَات فِي (الصَّحِيح) »[1] .

ثم نقل كلاماً للقرطبي في هذا الشأن؛ فقال: « وَقَالَ الْقُرْطُبِيّ: هنّ: ضمير جمَاعَة مؤنث الْعَاقِل فِي الأَصْل، وَقد يُعَاد على مَا لَا يعقل، وَأَكْثر ذَلِك فِي الْعشْرَة فَمَا دونهَا، فَإِذا جاوزها قَالُوهُ بهاء الْمُؤَنَّث، كَمَا قَالَ الله تَعَالَى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[2]. ثمَّ قَالَ: ﴿مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌۚ﴾[3] . أَي: من الاثني عشر، ثمَّ قَالَ: ﴿فَلَا تَظْلِمُواْ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْۚ﴾[4]. أَي: فِي هَذِه الْأَرْبَعَة، وَقد قيل: فِي الْجَمِيع، وَهُوَ ضَعِيف شَاذ»[5].

أما السيوطي فكان في المسألة ذا طابع خاص، حيث تعددت طرق تناوله للمسألة في جو تصانيفه، فقد نقل ابتداء عن جمال الدين بن هشام التخريجين للحديث؛ فقال: «وسئل الشيخ جمال الدين بن هشام عن هذا الحديث، فقال: الجواب من وجهين: **أحدهما:** أنّ الأصل (هنّ لهم)، وإنّما عدل عن ضمير المذكرين إلى ضمير المؤنثات لقصد التناسب. **والثاني:** أنّه على حذف مضاف أي: (هنّ لأهلهنّ)، أي هذه المواقيت لأهل هذه البلدان، يدل على ذلك قوله: (ولمن أتى عليهنّ من غير أهلهن)، فصرح بالأهل ثانيًا، ونظيره في حذف المضاف –وهو لفظ (أهل) – ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[6]»[7].

---

(١) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٩/ ١٤٠).

(٢) من الآية (٣٦) سورة التوبة.

(٣) من الآية (٣٦) سورة التوبة.

(٤) من الآية (٣٦) سورة التوبة.

(٥) «عمدة القاري شرح صحيح البخاري» (٩/ ١٤٠).

(٦) من الآية (٨٢) سورة يوسف.

(٧) «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد – ت القضاة» (٢/ ٣٠).

وفي الهمع نجد أن كلامه يحتمل قوله فيه بالتناسب والمشاكلة؛ فلم يحوجه التخريج على هذا الوجه إلى ذكر تقدير إضافة محذوفة.

قال: « وَقَوله فِي حَدِيث الْمَوَاقِيت فِي الصَّحِيح (هنّ لَهُنَّ) وَالْقِيَاس (لَهُم) بعوده على أهل الْمَدِينَة وَمن ذكر مَعَهم»[١].

ثم جاءت عبارته في التوشيح تجمع بين الرأيين، فجعل المقصود الأهل ونص على حذف مضاف ثم جعل المحسن لذلك المزاوجة والتناسب والمشاكلة.

قال: «(هنّ لهنّ) أي: المواقيت المذكورة للبلاد المذكورة على حذف مضاف، أي: لأهلهن فصح التأنيث وحسنه لمزاوجة "هن"»[٢].

كما نقل شهاب الدين القسطلاني الخلاف فيه بين ابن مالك وغيره؛ فقال:«وكان مقتضى الظاهر أن يكون (لهم) بضمير المذكرين. فأجاب ابن مالك بأنّه عدل إلى ضمير المؤنثات لقصد التشاكل، وكأنّه يقول ناب ضمير عن ضمير بالقرينة لطلب التشاكل. وأجاب غيره بأنّه على حذف مضاف، أي (هنّ لأهلهنّ)، أي هذه المواقيت لأهل هذه البلدان، بدليل قوله في حديث آخر: (هنّ لهنّ ولمن أتى عليهنّ من غير أهلهنّ)، فصرح بالأهل ثانيًا»[٣].

(١) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (٣/ ٢٩٠).

(٢) «التوشيح شرح الجامع الصحيح» (٣/ ١٢٢١).

(٣) «شرح القسطلاني إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري» (٣/ ١٠٠).

الفصل الحادي عشر: تصرفهم في الإعراب والبناء

إعراب ما حقه البناء

(أنفق بلالاً) وحقه البناء على الضم لأنه منادى علم

جاء ذلك في قوله –صلى الله عليه وسلم– فيما رواه البزار من حديث أبي هريرة رضي الله عنه: **(أَنْفِق بِـلَالًا؛ وَلَا تخش من ذِي الْعَرْش إقلالًا)**[1]، ويروى في أكثر كتب السنة: **(أنفقْ بلالُ، ولا تخش من ذي العرش إقلالاً)**. ببناء المنادى (بلال) على الضم؛ لكونه علمًا منادى، وعلى هذه الرواية؛ فلا شاهد فيه؛ إلا أن بعض شراحه نصّوا على مراعاة السجع فيه من وجهين :

الأول : بأن يوقف على (إقلالا) بغير ألف.

الثاني: تنوين (بلال) ونصبه والوقف عليه بالألف ليناسب (إقلالاً).

ونقل ذلك السيوطي عن الطيبي؛ قال: « قال الطيبي: الذي يقتضيه مراعاة السجع، أن يوقف على (إقلالا)، بغير ألف، وإن كتب بالألف، أو يغير إلى (بلالا) ليزدوجا» [2].

وقال السيوطي في الهمع: « **(أَنْفِق بِلَالًا وَلَا تخش من ذِي الْعَرْش إقلالا)** نون الْمُنَادِي الْمعرفَة ونصبه لمناسبة إقلالا»[3].

---

(١) الحديث أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار (١٧/ ٢٢٧)، والطبراني في المعجم الكبير للطبراني (١/ ٣٤٢) وهو من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ على بِلَال، فَأَخْرَجَ لَهُ صُبْرًا مِنْ تَمْرٍ، فَقَالَ: «مَا هَذَا يَا بِلَالُ؟» قَالَ: ادَّخَرْتُهُ لَكَ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «أَمَا تَخْشَى أَنْ يُجْعَلَ لَكَ بُخَارٌ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، أَنْفِقْ بِلَالُ، وَلَا تَخْشَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ إِقْلَالًا». والرواية في ذلك كله بالرفع في (بلال) والنصب في (إقلالاً) على الأصل والقياس فيه، وعليها فلا شاهد، ورواية النصب (بلالاً) وقفت عليها في «المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي» (٤/ ٤٩٢) ونصّ عليها محققو المطالب العالية محققا (١٣/ ٢٧٣) بأنها في أصل المخطوط.

(٢) «عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد – ت القضاة» (٣/ ٧١).

(٣) «همع الهوامع في شرح جمع الجوامع» (٣/ ٢٩٠).

الفصل الثاني عشـر: الفكّ والإدغام

فكُّهُمْ ما حَقّهُ أن يُدْغَمَ

في الحديث: (الأدْبَب) بالفكّ وحقه قياسًا (الأدبّ) بالإدغام

في الحديث: «لَيْتَ شِعْرِي؛ أيَّتُكُنَّ صاحبةُ الجَمل الْأَدْبَبِ. تنبَحُها كِلابُ الحَوْأبِ»(١).

والأَدَبُّ –بالإدغام وهو القياس– من الإبِلِ بمنزلة الأَزَبّ، وهو الكثير الشَّعَر(٢).

وقال الصّنعاني: وبإظهار التَّضْعِيف جاءَ الحَديث(٣).

ونصّ ابن مالك على أنّه فكّ فيه الإدغام من قبيلِ التناسب والمشاكلة، حيث يُسَوِّغُ التناسب لكلماتٍ غيرَ مالها من حُكم ووزن (٤).

ونصّ الفارضي على أنّ الحديث قد حصل فيه الفكّ للتناسب؛ قال: «وقد يكون الفكّ للتناسب؛ كحديث: "أيَّتُكن صَاحِبَة الجمل الأدبَب؟ تنبحُها كلابُ الحَوْأب"»(٥).

---

(١) الحديث أخرجه البزار في مسنده البحر الزخار:(١١/ ٧٣) ، وينظر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (٧/ ٢٣٤)، و«شرح مشكل الآثار»: (١٤/ ٢٦٥)، «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٢/ ٩٦)، ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (٧/ ٥٣٨) بلفظ: «أَيَّتُكُنَّ صَاحِبَةُ الْجَمَلِ الْأَدْبَبِ ، يُقْتَلُ حَوْلَهَا قَتْلَى كَثِيرَةٌ» فلا شاهد فيه على تلك الرواية «النهاية في غريب الحديث والأثر»: (٢/ ٩٦).

(٢) «التكملة والذيل والصلة للصغاني»: (١/ ١٢١)، و«همع الهوامع»: (٣/ ٢٩٠).

(٣) «التكملة والذيل والصلة للصغاني»: (١/ ١٢١).

(٤) «شرح التسهيل لابن مالك»: (١/ ١٢٩)، و«التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل»: (٢/ ١٥٨)

(٥) «شرح الفارضي على ألفية ابن مالك»: (٤/ ٤٨٧).

الخاتمة

الحمد لله بدأً وانتهاءً وصلاة وسلامًا على من ختم الله به الأنبياء... وبعد، فقد طوفت بنا الدراسة في حقول المأثورات العربية؛ والنقولات اللغوية النحوية والصرفية، في محيط محسن لفظيّ، اعتمده العرب، وهو الازدواج، فخالفوا لأجله ما انتظم عليه نظائره، ولم يكن ذلك في موطن أو في موطنين؛ ليعد لون خروج عن قاعدة معينة؛ بل تعددت مواطنه، واختلفت ألوانه فمر على كثير من قواعد العربية؛ ليخرج اللفظ مراعاة لهذا التحسين عن تلكم القواعد. كما أنّ النحاة في دراستهم لهذه الألفاظ والأساليب التي امتزجت به عللوا به صراحة في كل موطن أعياهم أن يجدوا له تخريجًا أو تأويلًا. وكعادتهم فيما هو حاله كذلك تختلف كلمتهم فهم بين قابلٍ للظاهرة المعنية بالدراسة معتمدٍ لها مستندٍ إليها في كل موطن كان هذا حاله؛ وبين مؤوِّل ومخرِّج لتلك المخالفة للقاعدة على وجه من الوجوه استثاغته العربية، وانتظمت عليه النظائر فيها.

وقد توصلت من خلال هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :

[١] الوقوف على عدد لا يستهان به من أقوال مأثورة منثورة تنتظم تحت ظاهرة الازدواج.

[٢] وضعت تعريفًا للازدواج استلهمته مما عللوا به فيه من أقوال العرب وكذا من محاولاتهم تعليل تلك الأقوال.

[٣] أبانت الدراسة التطور التاريخي لمصطلح الازدواج في مراحل أطوار العربية وتطور مذاهب النحويين ومدارسهم.

[٤] أبانت الدراسة إضافة التعليل والتخريج على تلك الظاهرة (الازدواج) أنها مذهب كوفي تبناه علماء تلك المدرسة واختفى في تصانيف وأقوال البصريين.

وأخيرا هذا ما يسر الله تعالى لجمعه فإن أكن وفقت فمن فمن الله وحده، وما كان من خطأ أو زلل أو سهوٍ أو نسيان فمني ومن الشيطان. والله ورسوله منه وبراء.

﴿وَمَا تَوْفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم

ثانيًا: الكتب المطبوعة

[١] الإبانة في اللغة العربية– سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري– تحقيق: د. عبد الكريم خليفة –وآخرين– وزارة التراث القومي والثقافة – مسقط – سلطنة عمان– ط أولى عام ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

[٢] الإتباع – أبو الطيب عبد الواحد بن علي الحلبي اللغوي (ت ٣٥١هـ) – تحقيق: عز الدين التنوخي – مجمع اللغة العربية، دمشق– عام النشر: ١٣٨٠ هـ – ١٩٦١ م.

[٣] الإتباع والمزاوجة – أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)– تحقيق: كمال مصطفى– مكتبة الخانجي – القاهر / مصر.

[٤] أخلاق الوزيرين أو مثالب الوزيرين أو أخلاق الصاحب بن عباد وابن العميد– أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت نحو ٤٠٠هـ)– تحقيق: محمد بن تاويت الطنجي– دار صادر – بيروت، بإذن: المجمع العلمي العربي بدمشق– ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م

[٥] أدب الكاتب –أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)– تحقيق: محمد الدالي– مؤسسة الرسالة.

[٦] إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري– أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري (ت ٩٢٣هـ)– المطبعة الكبرى الأميرية بمصر– ط سابعة ١٣٢٣هـ.

[٧] الأزمنة والأمكنة– أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت ٤٢١هـ)– دار الكتب العلمية، بيروت– ط١ لسنة ١٤١٧هـ.

[٨] الأزمنة وتلبية الجاهلية- محمد بن المستنير بن أحمد، أبو علي، الشهير بقُطْرُب (ت ٢٠٦هـ)- تحقيق: د. حاتم صالح الضامن- مؤسسة الرسالة- ط: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

[٩] إسفار الفصيح- أبو سهل محمد بن علي بن محمد الهروي (ت ٤٣٣هـ)- تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش- عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية- ط:١ لسنة ١٤٢٠هـ.

[١٠] أساس البلاغة- أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ)- تحقيق: محمد باسل عيون السود- دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان- ط: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

[١١] أشعار الشعراء الستة الجاهليين٠ أبو الحجاج، يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي المعروف بالأعلم (ت ٤٧٦هـ). بلا ط بلا ت.

[١٢] إصلاح المنطق لابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)- تحقيق: محمد مرعب- دار إحياء التراث العربي- ط: الأولى ١٤٢٣ هـ ، ٢٠٠٢ م.

[١٣] إصلاح غلط المحدثين – أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)- تحقيق: د. حاتم الضامن- مؤسسة الرسالة- ط: الثانية، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

[١٤] الأضداد- أبو بكر، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة بن فَروة بن قَطَن بن دعامة الأنباري (ت ٣٢٨هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- المكتبة العصرية، بيروت – لبنان- ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

[١٥] أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري) لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت ٣٨٨ هـ) تحقيق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود – جامعة أم القرى (مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي) – ط أولى، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م.

[١٦] الاقتضاب في شرح أدب الكتاب– أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوسي (ت ٥٢١ هـ)– بتحقيق: الأستاذ مصطفى السقا وغيره– مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة– ١٩٩٦ م.

[١٧] إكمَالُ المُعْلِمِ بفَوَائِدِ مُسْلِم– أبو الفضل عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، (ت ٥٤٤هـ)– تحقيق: الدكتور يحْيَى إسْمَاعِيل– دار الوفاء، مصر– ط أولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

[١٨] الأمثال– زيد بن عبد الله بن مسعود بن رفاعة، أبو الخير الهاشمي (ت بعد ٤٠٠هـ)– دار سعد الدين، دمشق– ط أولى ١٤٢٣ هـ.

[١٩] البديع في علم العربية– مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)– تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين– جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية– ط أولى، ١٤٢٠ هـ.

[٢٠] البصائر والذخائر– أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (ت نحو ٤٠٠هـ) تحقيق: د/ وداد القاضي– دار صادر – بيروت – ط١ لسنة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

[٢١] تاريخ آداب العرب– للشيخ مصطفى صادق بن عبد الرزاق بن سعيد بن أحمد بن عبد القادر الرافعي (ت ١٣٥٦هـ)– دار الكتاب العربي.

[٢٢] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل – المؤلف: أبو حيان الأندلسي – تحقيق: د. حسن هنداوي– دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا – الرياض– ط أولى، ١٤١٨ – ١٤٣٤ هـ / ١٩٩٧ – ٢٠١٣ م.

[٢٣] تصحيح الفصيح وشرحه- أَبُو محمد، عبد الله بن جعفر بن محمد بن دُرُسْتَوَيْه (ت ٣٤٧هـ) - تحقيق: د. محمد بدوي المختون- المجلس الأعلى للشئون الإسلامية [القاهرة] ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

[٢٤] التعليقة على كتاب سيبويه - أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل (ت ٣٧٧هـ)- تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي (الأستاذ المشارك بكلية الآداب)- ط أولى ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

[٢٥] التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية- الحسن بن محمد بن الحسن الصغاني (ت ٦٥٠ هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وآخرون، السنة ١٩٧٣ م- مطبعة دار الكتب، القاهرة.

[٢٦] التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)- أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)- تحقيق: أحمد ناجي القيسي وآخرين- مطبعة العاني - بغداد- ط أولى، ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م.

[٢٧] تهذيب اللغة -محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)- تحقيق: محمد عوض مرعب- دار إحياء التراث العربي - بيروت- ط أولى، ٢٠٠١م.

[٢٨] التوشيح شرح الجامع الصحيح لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)- تحقيق: رضوان جامع رضوان- مكتبة الرشد - الرياض- ط أولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

[٢٩] جمهرة الأمثال- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)- دار الفكر - بيروت.

[٣٠] حماسة القرشي- عباس بن محمد بن مسعود القرشي النجفي (المتوفى : ١٢٩٩هـ)- تحقيق: خير الدين محمود قبلاوي- وزارة الثقافة ، الجمهورية العربية السورية، دمشق ١٩٩٥م.

[٣١] الحماسة للبحتري– أبو عُبَادة الوَليد بن عُبَيد البُحتري (ت ٢٨٤ هـ)– بتحقيق: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر – أحمد محمد عبيد– هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

[٣٢] الدر الفريد وبيت القصيد– المؤلف: محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ – ٧١٠ هـ)– تحقيق: الدكتور كامل سلمان الجبوري– دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– ط١ لسنة ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م.

[٣٣] درة الغواص في أوهام الخواص– أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري (ت ٥١٦هـ)– تحقيق: عرفات مطرجي– مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت– ط أولى ١٤١٨/١٩٩٨هـ.

[٣٤] الدلائل في غريب الحديث– أبو محمد قاسم بن ثابت بن حزم العوفي السرقسطي، (ت ٣٠٢هـ)– بتحقيق: د. محمد بن عبد الله القناص– مكتبة العبيكان، الرياض– ط: أولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

[٣٥] ديوان أبو الفتح البستي – تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال – ط: مجمع اللغة العربية بدمشق– دمشق ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

[٣٦] ديوان أبي الأسود الدؤلي– أبو سعيد الحسن السكري (ت ٢٩٠ هـ)– تحقيق: محمد حسن آل ياسين– دار ومكتبة الهلال – بيروت، لبنان– الطبعة: الثانية، ١٩٩٨ م – ١٤١٨ هـ.

[٣٧] ديوان الحارث بن حلزة اليشكري – مروان العطية– دار الإمام النووي (دمشق)، دار الهجرة (دمشق – بيروت)– ط أولى، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م.

[٣٨] ديوان الحطيئة برواية وشرح ابن السكيت تحقيق مفيد محمد قميحة – دار الكتب العلمية بيروت – ط أولى ١٤١٣ هـ– ١٩٩٣ م.

[٣٩] ديوان النابغة الذبياني بشرح وتحقيق عباس عبد الساتر – دار الكتب العلمية بيروت ط:٣ لسنة ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م .

[٤٠] ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب– بتحقيق: د. نعمان محمد أمين طه– دار المعارف، القاهرة – مصر– ط ٣.

[٤١] ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري– جمع وتحقيق: شاكر العاشور– وزارة الإعلام– ط أولى ١٩٧٢م.

[٤٢] ديوان قيس بن الملوح (مجنون ليلى) برواية أبي بكر الوالبي– تحقيق: يسري عبد الغني– دار الكتب العلمية بيروت ط أولى ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

[٤٣] ديوان لَبِيد بن ربيعة العامري– أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (ت ٤١هـ)– اعتنى به: حمدو طمّاس– دار المعرفة– ط أولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

[٤٤] ذخيرة العقبى في شرح المجتبى (شرح سنن النسائي)– لمؤلفه محمد بن علي بن آدم بن موسى الإثيوبي الوَلَّوِي– دار آل بروم .

[٤٥] ربيع الأبرار ونصوص الأخيار– جار الله الزمخشري– مؤسسة الأعلمي، بيروت– ط أولى ١٤١٢ هـ.

[٤٦] الزاهر في معاني كلمات الناس– أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار الأنباري ، (ت ٣٢٨هـ)– تحقيق: د. حاتم صالح الضامن– مؤسسة الرسالة – بيروت– ط أولى ١٤١٢ هـ –١٩٩٢م.

[٤٧] الزهرة– أبو بكر محمد بن داود بن علي بن خلف الأصبهاني (ت ٢٩٧هـ)– بلا طبعة ولا تاريخ.

[٤٨] سر صناعة الإعراب– أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢هـ)– دار الكتب العلمية بيروت–لبنان– ط أولى ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.

[٤٩] سنن ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت ٢٧٣هـ)- تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي- دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي.

[٥٠] السنن الكبرى- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)- تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي وآخرون – مؤسسة الرسالة – بيروت- ط الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

[٥١] السنن الكبير – أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤ – ٤٥٨ هـ)- تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي- مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية – القاهرة – ط١ لسنة ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

[٥٢] شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك- العلامة شمس الدين محمد الفارضي الحنبلي (ت ٩٨١ هـ)- بتحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب- دار الكتب العلمية، لبنان – بيروت- ط١ لسنة ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.

[٥٣] تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لابن مالك (شرح التسهيل لناظر الجيش) – محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت ٧٧٨ هـ) – تحقيق: أ.د/ علي محمد فاخر وآخرون- دار السلام ، القاهرة – ط أولى، ١٤٢٨ هـ.

[٥٤] شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات- أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري (ت ٣٢٨هـ)- تحقيق: عبد السلام محمد هارون- دار المعارف [سلسلة ذخائر العرب (٣٥)]- ط: الخامسة.

[٥٥] شرح الكافية الشافية- جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني- بتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي- جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة- ط أولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

[٥٦] شرح تسهيل الفوائد – أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله (ابن مالك)، (ت ٦٧٢هـ)– بتحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون– هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان– ط ١ لسنة (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

[٥٧] شرح درة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها») لأحمد بن محمد الخفاجي المصري– تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني– دار الجيل، بيروت – لبنان– ط١ لسنة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.

[٥٨] شرح الفصيح– ابن هشام اللخمي (المتوفى ٥٧٧ هـ)– تحقيق: د. مهدي عبيد جاسم– ط١ لسنة ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٨ م.

[٥٩] شرح قصيدة بانت سعاد (الكعبية) لابن هشام– تحقيق د. عبد الله عبد القادر الطويل ط المكتبة الإسلامية – بالقاهرة – ط أولى ١٤٣١هـ ٢٠١٠ م .

[٦٠] شرح كتاب سيبويه– المؤلف: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ)– تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وغيره– دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان– ط: الأولى، ٢٠٠٨ م.

[٦١] شعر أبي حية النميري – جمعه وحققه: الدكتور يحيى الجبوري– منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي – دمشق ١٩٧٥م.

[٦٢] الشعر والشعراء– لابن قتيبة – دار الحديث، القاهرة– ١٤٢٣ هـ.

[٦٣] شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم– المؤلف: نشوان بن سعيد الحميرى اليمني (ت ٥٧٣هـ)– تحقيق: د حسين بن عبد الله العمري، وآخرين– ط : دار الفكر المعاصر (بيروت – لبنان)، دار الفكر (دمشق – سورية)– ط الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

[٦٤] الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لمؤلفه: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)- محمد علي بيضون – ط١ لسنة ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

[٦٥] صحيح ابن خزيمة – أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١ هـ)- بتحقيق: الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي [ت ١٤٣٩ هـ]- المكتب الإسلامي – بيروت.

[٦٦] صحيح ابن خزيمة- أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة – تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي- المكتب الإسلامي – بيروت.

[٦٧] العباب الزاخر واللباب الفاخر – لمؤلفه: رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (ت ٦٥٠هـ).

[٦٨] عُقودُ الزَّبَرْجَدِ على مُسْنَد الإمَام أَحْمد – لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)- تحقيق: د. سَلمان القضَاة- دَار الجيل، بَيروت – لبنان- ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

[٦٩] عمدة القاري شرح صحيح البخاري- أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (ت ٨٥٥هـ)- دار إحياء التراث العربي – بيروت.

[٧٠] عمدة الكتاب- أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ)- تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي- دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر- ط: الأولى ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م.

[٧١] العمدة في محاسن الشعر وآدابه- أبو على الحسن بن رشيق القيرواني الأزدي (ت ٤٦٣ هـ)- تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد- دار الجيل- الطبعة: الخامسة، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

[٧٢] عمل اليوم والليلة- أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ) – تحقيق: د. فاروق حمادة- مؤسسة الرسالة – بيروت- ط: الثانية، ١٤٠٦هـ .

[٧٣] غرر الفوائد ودرر القلائد (أمالي المرتضى) – الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٣٥٥ – ٤٣٦ هـ)- تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم- دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه)- ط: أولى لسنة ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م.

[٧٤] غريب الحديث- أبو عُبيد القاسم بن سلاّم البغدادي (ت ٢٢٤هـ)- تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان- مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن- ط: أولى، ١٣٨٤ هـ – ١٩٦٤ م.

[٧٥] غريب الحديث لمؤلفه: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)- تحقيق: د. عبد الله الجبوري- مطبعة العاني – بغداد- ط: أولى لسنة ١٣٩٧هـ.

[٧٦] الغريبين في القرآن والحديث – أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى ٤٠١ هـ)- تحقيق: أحمد فريد المزيدي- مكتبة نزار مصطفى الباز – المملكة العربية السعودية- ط أولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

[٧٧] فصل المقال في شرح كتاب الأمثال- أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت ٤٨٧هـ)- تحقيق: إحسان عباس- مؤسسة الرسالة، بيروت –لبنان- الطبعة: الأولى، ١٩٧١ م.

[٧٨] الفصيح- أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، أبو العباس، المعروف بثعلب (ت ٢٩١هـ) – تحقيق: دكتور عاطف مدكور- دار المعارف.

[٧٩] كتاب الألفاظ لابن السكيت، أبي يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)– تحقيق: د. فخر الدين قباوة– مكتبة لبنان ناشرون – ط أولى لسنة ١٩٩٨م.

[٨٠] كتاب العين للخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)– تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي – دار ومكتبة الهلال.

[٨١] الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد– المنتجب الهمذاني (ت ٦٤٣ هـ)– تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح– دار الزمان– المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية– ط: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

[٨٢] لسان العرب–لابن منظور الأنصاري – دار صادر – بيروت– ط : الثالثة – ١٤١٤هـ.

[٨٣] مجمع الزوائد ومنبع الفوائد– أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)– تحقيق: حسام الدين القدسي– مكتبة القدسي، القاهرة عام ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

[٨٤] المحكم والمحيط الأعظم – أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي [ت: ٤٥٨هـ]– تحقيق: عبد الحميد هنداوي– دار الكتب العلمية – بيروت – ط أولى لسنة ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

[٨٥] المحيط في اللغة – أبو القاسم إسماعيل بن عباد بن العباس، الطالقاني، الصاحب بن عباد (ت ٣٨٥هـ) ط– الشاملة .

[٨٦] المخصص – أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت ٤٥٨هـ)– تحقيق: خليل إبراهم جفال– دار إحياء التراث العربي – بيروت– ط أولى لسنة ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

[٨٧] المرقصات والمطربات– أبو الحسن على بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي (ت ٦٨٥هـ) لا ط لا ت.

[٨٨] المساعد على تسهيل الفوائد- بهاء الدين بن عقيل- تحقيق: د. محمد كامل بركات- جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)- ط الأولى، (١٤٠٠ - ١٤٠٥ هـ).

[٨٩] المستدرك على الصحيحين- أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري- مع تضمينات: الذهبي في التلخيص والميزان والعراقي في أماليه والمناوي في فيض القدير وغيرهم- تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا- دار الكتب العلمية - بيروت- ط: أولى ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

[٩٠] مسند أبي يعلى- أبو يعلى أحمد بن علي بن المثُنى التميمي، الموصلي (ت ٣٠٧ هـ)- تحقيق: حسين سليم أسد- دار المأمون للتراث - دمشق- ط أولى ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

[٩١] مسند الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)- تحقيق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون- إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي- مؤسسة الرسالة- ط: أولى لسنة ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

[٩٢] مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار- أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢هـ)- تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، وآخرون - مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة- ط أولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

[٩٣] المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقليها- لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البُستي (ت ٣٥٤ هـ)- تحقيق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير- دار ابن حزم - بيروت- ط: أولى لسنة ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

[٩٤] مطالع الأنوار على صحاح الآثار لمؤلفه إبراهيم بن يوسف بن أدهم الوهراني الحمزي، أبو إسحاق ابن قرقول (ت ٥٦٩هـ)- تحقيق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث- الناشر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - دولة قطر- ط: أولى لسنة ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

[٩٥] معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود – لمؤلفه: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)– المطبعة العلمية – حلب– ط: الأولى ١٣٥١هـ – ١٩٣٢م.

[٩٦] المعاني الكبير في أبيات المعاني– أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)– تحقيق: المستشرق د سالم الكرنكوي (ت ١٣٧٣ هـ)، عبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (١٣١٣ – ١٣٨٦ هـ)– مطبعة دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن– بالهند [الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ، ١٩٤٩م].

[٩٧] معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي– دار الفكر للطباعة– الأردن– ط الأولى، ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م.

[٩٨] معجم مقاييس اللغة– أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)– تحقيق: عبد السلام محمد هارون– دار الفكر – ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

[٩٩] المُعْلم بفوائد مسلم – لأبي عبد الله محمد بن علي بن عمر التَّمِيمي المازري المالكي (ت ٥٣٦هـ)– تحقيق: فضيلة الشيخ محمد الشاذلي النيفر – الدار التونسية للنشر – المؤسّسة الوطنية للكتاب بالجزائر– المؤسّسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدّراسات بيت الحكمة – ط ثانية، ١٩٨٨ م، والجزء الثالث صدر بتاريخ ١٩٩١م.

[١٠٠] المفضليات– المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت نحو ١٦٨هـ)– تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون– دار المعارف – القاهرة– ط: السادسة.

[١٠١] المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي– أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧هـ)– تحقيق: سيد كسروي حسن– دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

[١٠٢] المقصور والممدود- ابن ولاد أبو العباس أحمد بن محمد بن الوليد التميمي المصري (ت ٣٣٢هـ)- تحقيق: بولس برونله- مطبعة ليدن، ١٩٠٠ م.
[١٠٣] المقصور والممدود- أبو علي القالي إسماعيل بن القاسم (٢٨٠ هـ - ٣٥٦ هـ)- تحقيق: د. أحمد عبد المجيد هريدي (أبو نهلة)- مكتبة الخانجي - القاهرة- ط: أولى لسنة ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
[١٠٤] المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم- لأبي محمد عبد الله بن علي بن الجارود النيسابوري (ت ٣٠٧ هـ)- تحقيق: أبو إسحاق الحويني- دار التقوى - القاهرة- ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
[١٠٥] نقد الشعر لأبي الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة بن زياد البغدادي (ت ٣٣٧هـ) مطبعة الجوائب - قسطنطينية- ط: الأولى، ١٣٠٢هـ.
[١٠٦] النهاية في غريب الحديث والأثر - لابن الأثير (ت ٦٠٦هـ)- تحقيق طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي- المكتبة العلمية - بيروت، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
[١٠٧] النوادر في اللغة- أبو زيد الأنصاري- تحقيق: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد- دار الشروق- ط: أولى لسنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
[١٠٨] ثالثًا: الرسائل والدوريات والمجلات
[١٠٩] إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك- برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)- بتحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي- قسم منه أطروحة دكتوراه للمحقق- ط: أضواء السلف - الرياض- ط أولى ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤م.

[١١٠] بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث – الحارث بن أبي أسامة (١٨٦ – ٢٨٢ هـ)– نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي الشافعي (٧٣٥ – ٨٠٧ هـ). بتحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري أصل التحقيق: أطروحة دكتوراة للمحقق، شعبة السنة بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية– مركز خدمة السنة والسيرة النبوية – المدينة المنورة – ط أولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م

[١١١] قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه– للباحث إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة رسالة دكتوراة، بقسم اللغة العربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس بإشراف: أ.د/ أميرة أحمد يوسف وأ.د/ حسنة الزهار عام ٢٠١٦ م .

[١١٢] المطَالبُ العَاليَةُ بِزَوَائِدِ المسَانيد الثَّمَانِيَةِ– أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) – بتحقيق: مجموعة من الباحثين في ١٧ رسالة جامعية– تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشَّثري– دار العاصمة – دار الغيث – ط أولى– ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠ م.

المحتويات

المقدمة ١٨٨٥
التمهيد..... ١٨٨٨
أولًا: دلالة الازدواج في اللغة وعند أصحاب المعجمات:..... ١٨٨٨
ثانيًا: الازدواج اصطلاحًا:..... ١٨٨٨
ثالثًا: التَّطَوُّرُ التَّاريخِيّ للمصطلح من "الازْدواج" إلى "المشاكلة" ثمّ إلى "المناسبة"..... ١٨٩١
الفصل الأول: الجمع ١٨٩٤
المبحث الأوّل: عُدُولُهُم عن الجمع بواوٍ ونونٍ إلى الجَمعِ على (فَعَالى). ١٨٩٤
جمعُهم: (نادِم) على (نَدَامَى) ١٨٩٤
المبحث الثاني: عُدُولُهم عن الجمع بألف وتاء إلى الجمع على (فعائل). ١٩٠٢
جمعهم (غَدَاة) على (غَدَايا) ١٩٠٢
المبحث الثالث: عُدُولُهم عن الجمع على (أفْعَال) إلى الجمع على (أفعِلة) ١٩٠٧
جمعهم (باب) على (أبْوِبَةٌ) وقياسه: (أبواب) ١٩٠٧
الفصل الثاني: التذكير والتأنيث ١٩٠٩
تأنيثهم ما حقه التذكير ١٩٠٩
قولهم: (ضارِية) في المذكر ويريدون (ضارٍ)..... ١٩٠٩
الفصل الثالث: الإعلال والإبدال ١٩١١
المبحث الأول: همزهم (الواو)..... ١٩١١
همزهم واو (موزورات)..... ١٩١١
المبحث الثاني: قلبهم الواو (ياءً)..... ١٩١٣
المسألة الأولى: قلبهم واو (بَوْص) ياء يناسبون به (حَيْص) ١٩١٣

المسألة الثانية : قلبهم واو (أهوس) ياءً يناسبون به أليس() ١٩١٥
المبحث الثالث: قصرهم الممدود ١٩١٧
المسألة الأولى: قولهم الفدى وقياسه (الفداء) ١٩١٧
المسألة الثانية: قوله: "ولا تليت" وقياسه الواو (تلوت) ١٩١٨
المبحث الرابع: قلبهم الياء (واواً) ١٩٢٣
المسألة الأولى: قولهم : (حَوصَ بَوصَ) بإتباعهم (حيصًا): (بوصًا) ١٩٢٣
المسألة الثانية: قولهم (ينوءُه) وقياسه (ينيئُه) ١٩٢٤
الفصل الرابع: التخفيف والتشديد ١٩٢٥
مراعاة المناسبة بين لفظتي: الشَّجِيَّ والخَلِيّ ١٩٢٥
حكاية تخفيف (ياء) الشجي وتشديد (ياء) الخليّ ١٩٢٥
حكاية التشديد في اللفظتين ١٩٢٨
من حكوا القولين التخفيف والتثقيل في (شجي) ١٩٢٩
تخريجات أخرى للمدّ في (الشجيّ) ١٩٢٩
الفصل الخامس: التعدي واللزوم ١٩٣١
تعديتهم الفعل اللازم ١٩٣١
الفعل (ناء) متعديا بنفسه ١٩٣١
الفعل (رفّ) متعديًا بنفسه يناسبون به (حفّ) ١٩٣٣
تعديتهم الفعل (مرّاني) وقياسه (أمراني) يناسبون به هنّاني ١٩٣٤
الفصل السادس: حمل الرباعي على الثلاثي في البنية ١٩٣٦
المبحث الأول: صياغة اسم فاعل مصدر الرباعي على زنة (فاعل) ١٩٣٦
(لامّة) الذي قياسه : (مُلِمّة) ١٩٣٦
المبحث الثاني: صياغة اسم مفعول مصدر الفعل الرباعي على زنة مفعول ١٩٣٩
(مأمورة) الذي قياسه (مُؤمَرة) ١٩٣٩

الفصل السابع: تناوب الصيغ ١٩٤٤
إنابتهم (اسم الفاعل) عن (اسم المفعول) ١٩٤٤
نيابة (غامر) عن (مغمور به)..... ١٩٤٤
نيابة (الوَاقِصَة) عن (المَوْقُوصَة)..... ١٩٤٥
الفصل الثامن: التناوب في الاعراب ١٩٤٧
ما حكاه سيبويه من قولهم: وَيحٌ له وتَبٌّ، وتبًّا لك ووَيْحاً..... ١٩٤٧
الفصل التاسع: تغيير الوزن..... ١٩٥٠
المبحث الاول: تغيير (فَعَل) إلى (فِعْل)..... ١٩٥٠
قولهم (نِجْس) بكسر فسكون مناسبة لـ (رِجْس) وقياسه (نَجَس). ١٩٥٠
المبحث الثاني: ضم عين (فَعَلَ) الماضي وحقه الفتح..... ١٩٥٢
قولهم : "ما حدُث وما قدُم" والقياس: (حدَث)..... ١٩٥٢
الفصل العاشر: التَّناوب بين الضمائر ١٩٥٤
المبحث الأول: إحلالهم نون النّسوة محل واو الجماعة..... ١٩٥٤
(وربّ الشاطين وما أضلَلْن)..... ١٩٥٤
المبحث الثاني: تنزيلهم من لا يعقل منزلة من يعقل بإحلال ضميره محل ضمير الأوّل..... ١٩٥٦
جمعهم من لا يعقل بالهاء والنون(هنَّ لهنَّ .. عليهنّ ...أهلهنّ) ١٩٥٦
الفصل الحادي عشر: تصرفهم في الإعراب والبناء ١٩٦١
إعراب ما حقه البناء..... ١٩٦١
(أنفق بلالاً) وحقه البناء على الضم لأنه منادى علم..... ١٩٦١
الفصل الثاني عشر: الفكّ والإدغام..... ١٩٦٢
فكُّهُمْ ما حَقّهُ أن يُدْغَمَ..... ١٩٦٢
في الحديث: (الأدْبَب) بالفكّ وحقه قياسًا (الأدبّ) بالإدغام ١٩٦٢
الخاتمة ١٩٦٣

المصادر والمراجع ١٩٦٤
المحتويات..... ١٩٧٩